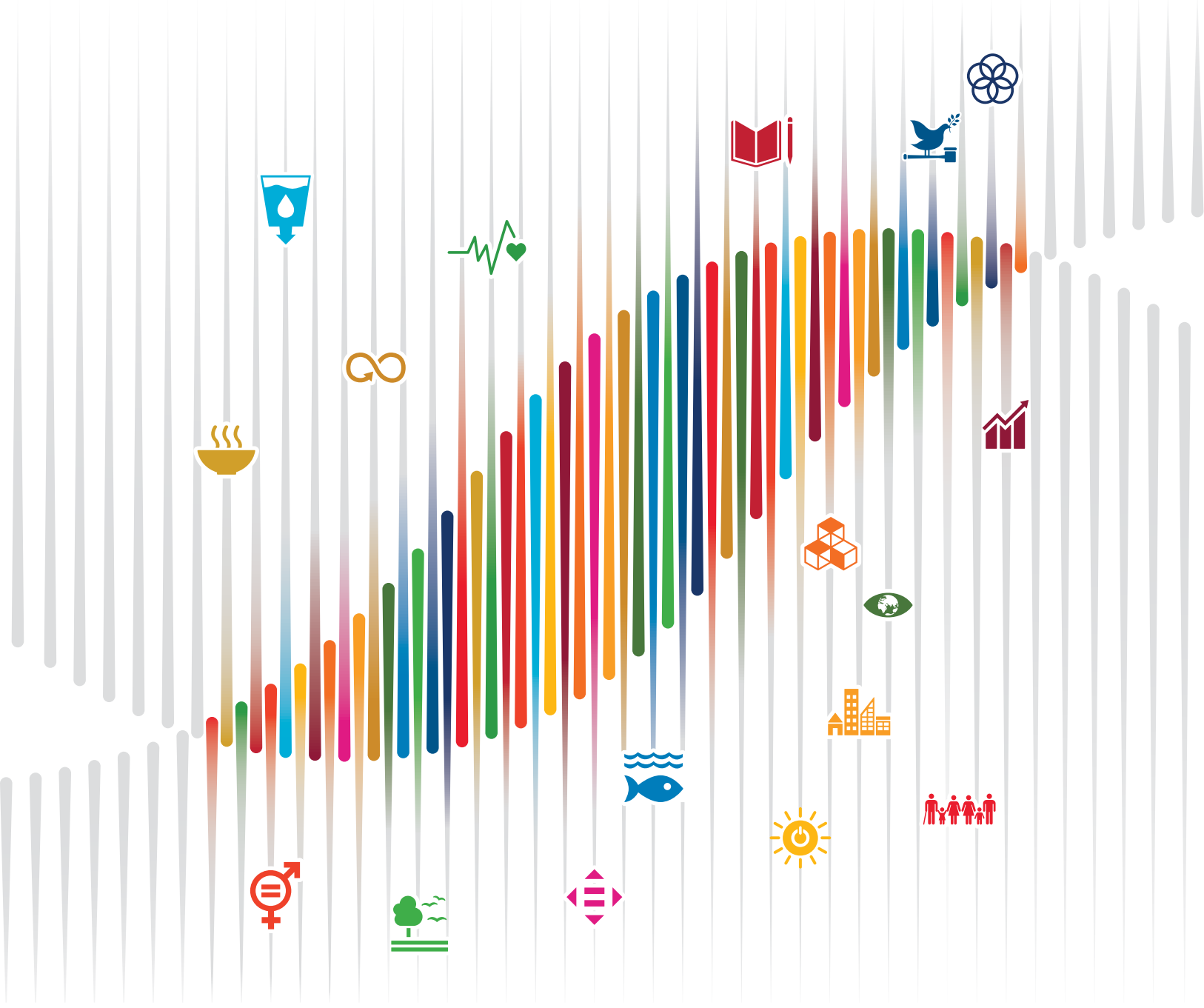

التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية في عام 2026

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL4.SIT/2026/1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية في عام 2026

الأمم المتحدة
بيروت

© 2026 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن. لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

المصدر الرئيسي للبيانات المستخدمة في هذه المطبوعة هو المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة ما لم يحدد غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575–11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

UNITED NATIONS PUBLICATION
E/ESCWA/CL4.SIT/2026/1
PDF ISBN: 9789211592191
2500886A

المحتويات

مقدمة 7

1. توفر البيانات وتقييم التقدم 9

ألف. توفر البيانات 10

باء. تقييم التقدم على مستوى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة 10

جيم. التقدم على مستوى المقاصد 12

دال. البيانات والرصد والمساءلة 15

2. أهداف التنمية المستدامة: المؤشرات وتحليل البيانات 17

ألف. الهدف 1 بشأن القضاء على الفقر 18
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

باء. الهدف 2 بشأن القضاء التام على الجوع 20
القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

جيم. الهدف 3 بشأن الصحة الجيدة والرفاه 21
ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه في جميع الأعمار

دال. الهدف 4 بشأن التعليم الجيد 24
ضمان تعليم جيد وعادل وشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

هاء. الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين 26
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

واو. الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية 28
ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

زاي. الهدف 7 بشأن الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة 30
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة

حاء. الهدف 8 بشأن العمل اللائق ونمو الاقتصاد 31
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

طاء. الهدف 9 بشأن الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 33
بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار

ياء. الهدف 10 بشأن الحد من أوجه عدم المساواة 35
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

كاف. الهدف 11 بشأن مدن ومجتمعات محلية مستدامة 36
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

لام. الهدف 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولان 37
ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

ميم. الهدف 13 بشأن العمل المناخي 38
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

نون. الهدف 14 بشأن الحياة تحت الماء 40
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

سين. الهدف 15 بشأن الحياة في البرّ 41
حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي

عين. الهدف 16 بشأن السلام والعدل والمؤسسات القوية 43
تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

فاء. الهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 45
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

3. لمحة عن كل هدف 49

المرفق 68

قائمة الأشكال

الشكل 1. توفُّر البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية 10
الشكل 2. تقدم المنطقة العربية نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030 11
الشكل 3. تقدّم البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة العربية نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030 11
الشكل 4. تقدّم البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030 12
الشكل 5. تقدم البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة العربية نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030 12
الشكل 6. توزّع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة على مستوى المقاصد 13
الشكل 7. التقدم نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة، 2025 14
الشكل 8. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة 18
الشكل 9. السكان العاملون تحت خط الفقر الدولي 19
الشكل 10. نسبة السكان المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية 19
الشكل 11. نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية 19
الشكل 12. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة 20
الشكل 13. معدّل انتشار نقص التغذية 21
الشكل 14. حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 21
الشكل 15. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة 22
الشكل 16. نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة 23
الشكل 17. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 23
الشكل 18. معدل الولادات لدى المراهقات لكل 1,000 بين 15 و19 سنة 23
الشكل 19. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة 24
الشكل 20. معدل إكمال المرحلة الثانوية الأدنى 25
الشكل 21. معدل المشاركة في التعلم المنظم 25
الشكل 22. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة 26
الشكل 23. تحقيق الأطر القانونية التي تعزز وتفرض وترصد المساواة بين الجنسين، 2024 27
الشكل 24. نسبة النساء بين 20 و24 سنة اللواتي تزوجن أو ارتبطن بشريك حميم قبل سن الثامنة عشرة 27
الشكل 25. نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية 27
الشكل 26. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة 28
الشكل 27. نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة سليمة 29
الشكل 28. كفاءة استعمال المياه 29
الشكل 29. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة 30
الشكل 30. نسبة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة 31
الشكل 31. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة 31
الشكل 32. نسبة الوظائف غير النظامية 32

الشكل 33. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ 32
الشكل 34. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة 33
الشكل 35. العمالة في الصناعات التحويلية كنسبة من مجموع العمالة 34
الشكل 36. العاملون بدوام كامل في مجال البحث لكل مليون نسمة 34
الشكل 37. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة 35
الشكل 38. حصة اليد العاملة من الناتج المحلي الإجمالي 35
الشكل 39. متوسط كلفة التحويل لإرسال 200 دولار إلى بلد مستقبل كنسبة من المبلغ المحول، 2023 36
الشكل 40. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة 36
الشكل 41. نسبة سكان المدن الذين يعيشون في أحياء فقيرة 37
الشكل 42. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة 37
الشكل 43. إسهام الفرد في هدر الأغذية 38
الشكل 44. نصيب الفرد من النفايات الإلكترونية المنتجة 38
الشكل 45. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة 39
الشكل 46. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 39
الشكل 47. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة 40
الشكل 48. الشذوذ في مادة الكلوروفيل-أ، الاستشعار عن بعد 40
الشكل 49. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة 41
الشكل 50. نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي الأرضية وبالمياه العذبة المصنفة مناطق محمية 42
الشكل 51. دليل القائمة الحمراء 42
الشكل 52. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 43
الشكل 53. جرائم القتل العمد 44
الشكل 54. نسبة البلدان التي لديها مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تلتزم بمبادئ باريس 44
الشكل 55. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة 46
الشكل 56. حجم التحويلات المالية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي 47
الشكل 57. عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان 47
الشكل 58. مؤشر أداء البنية التحتية للبيانات 47

مقدمة

انطوى عقد من الزمن على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتقف البشرية عند منعطفٍ حاسم في تاريخها. ولا مناص من التذكير بأن التنمية المستدامة ليست وجهة محدودة نصلها ونكتفي، بل رحلة متواصلة متقلبة، لا ثوابتَ فيها إلا ما تتطلبه من ابتكار، وتكيّف، والتزام بكرامة الإنسان. وبالنسبة إلى المنطقة العربية، حيث تفتقر بلدان كثيرة إلى الاستقرار، وحيث استمر النزاع في بعض البلدان لأكثر من عشرين سنة، يعقّد انعدام اليقين التخطيط للسياسات العامة، ويعسر وضع آليات فعالة لتنفيذ تلك السياسات.

يصدر هذا التقرير ولم يبق سوى خمسة أعوام على الموعد المحدد لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، والغرض منه هو الإضاءة على التحديات الرئيسية التي تعترض تحقيقها. ويتضمن التقرير معلومات بشأن مدى تقدم المنطقة العربية نحو كل من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، ومقاصدها الـ 169، وما يرتبط بها من مؤشرات. وتبرز في التقرير المجالات حيث تحقق بعض التقدم، كما تتبين الأولويات المباشرة التي تتطلب جهوداً جماعية وعاجلة لتدارك التأخر في تحقيق التطلعات المنصوص عليها في خطة عام 2030.

فعلى سبيل المثال، التقدم ملحوظ في مجالات مثل القضاء على الفقر (الهدف 1)، والصحة والرفاه (الهدف 3)، والمياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6). بالمقابل، التعثر كبير في مجالات أخرى، مثل فرص العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصادي (الهدف 8)، وتقليص عدم المساواة (الهدف 10)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف 12)، والتكيف مع تغيّر المناخ (الهدف 13)، والحفاظ على الحياة في البر (الهدف 15)، والشراكات من أجل الأهداف (الهدف 17). وأهم عوامل التعثر هي عدم الاستقرار السياسي، والتفاوت الاقتصادي، وشح الموارد.

وفي التقرير استعراضٌ لبعض أهم الإنجازات المحققة من أجل الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وللثغرات التي تشوب التنفيذ، وللاستراتيجيات المتبعة في هذا الصدد. وفي التقرير أيضاً تأكيدٌ على أهمية إحكام آليات جمع البيانات وتحديثها، وعلى توخي الاتساق والتواؤم في السياسات العامة، وعلى ضرورة إبرام شراكات بين الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات لإحداث التحول المنشود من أهداف التنمية المستدامة كافة. والتقرير مرجعٌ لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بتحديد الأولويات المرتبطة بخطة عام 2030 في المنطقة العربية، وبآليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة المتصلة بهذه الأولويات.

وإذا كان للمنطقة أن تتدارك التأخر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد لها من التركيز على مسارات التحوّل، مثل أنظمة الغذاء المستدامة، والتحوّل في مجال الطاقة، والتحوّل الرقمي، ورفع جودة التعليم، وتطوير المهارات، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتعزيز الحماية الاجتماعية والعمل المناخي والتنوع الأحيائي. وهذه التحولات تستلزم استراتيجيات وطنية متكاملة مدعومة بقدرات مؤسسية، وسياسات متسقة، وتمويلاً مستداماً.

ولا يقل عن هذه المتطلبات أهميةَ دور البيانات المفصلة والمتاحة والمحدّثة بانتظام في صنع السياسات الفعالة، وتعزيز المساءلة، وتصحيح المسار. ومع التنويه بما حققته المنطقة من تحسن في إتاحة البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، لا ينبغي التغاضي عن الثغرات الكبيرة في تلك البيانات. فصنع قرارات ترتكز إلى الأدلة، ورصد التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة بفعالية يتطلبان دعم الأنظمة الإحصائية الوطنية بالتمويل المستدام والتحديث المنتظم والتعاون الإقليمي.

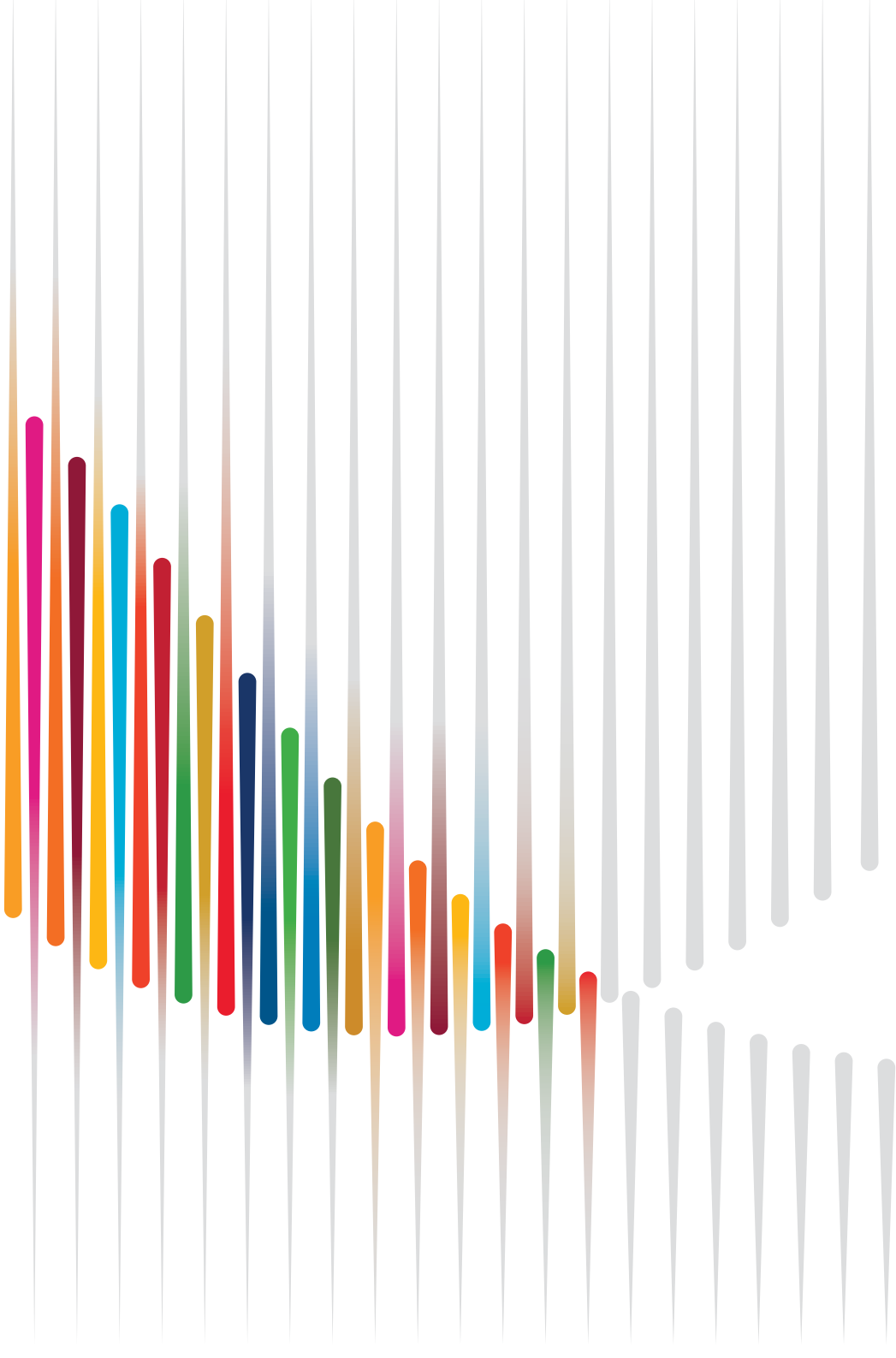

1

توفر البيانات وتقييم التقدم

ألف. توفر البيانات

تجميع بيانات محكمة ومتكاملة لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة محرك رئيسي لزيادة زخم التقدم نحو التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد بذلت بلدان المنطقة، على مدى السنوات الخمس الماضية، جهوداً كبيرة لزيادة حجم البيانات المتاحة، فارتفعت نسبة توفر البيانات من 38 في المائة في عام 2020 إلى 58 في المائة في عام 2025. ولكن يبقى قياس 12 في المائة من المؤشرات مستمراً بالتأثر بعدم كفاية البيانات، وهذا واقع لم يتغير على مدى الفترة المذكورة، ما يبرز تحدياً هيكلياً يتطلب انتباهاً خاصاً لفهم أسبابه وللتوصل إلى حلول هادفة. وتعوق التقدم تحديات مزمنة، مثل تجزؤ الأنظمة الإحصائية، ومحدودية إمكانات الأجهزة الإحصائية الوطنية، وعدم الاستقرار الجيوسياسي. ولا بد من معالجة هذه التحديات حتى تصبح القرارات أكثر استنارة، وآليات توزيع الموارد أفضل إنصافاً، وكذلك لإجراء قياسات واقعية لمدى التقدم على مسار خطة عام 2030.

الشكل 1. توفُّر البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

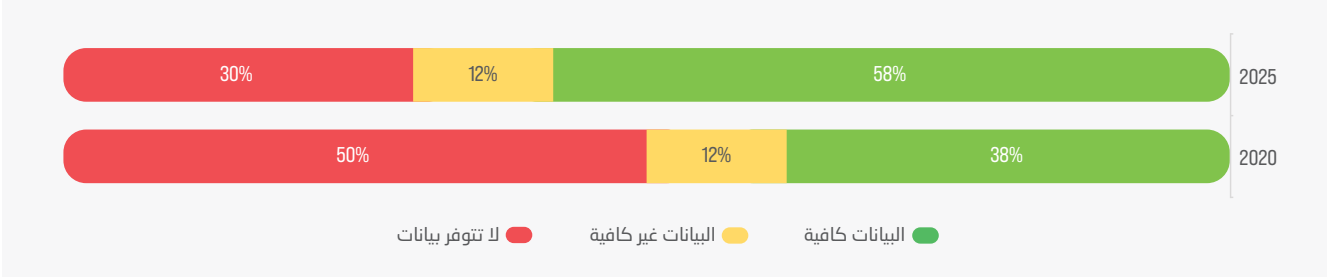

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

باء. تقييم التقدم على مستوى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

يسفر المشهد الإجمالي للمنطقة العربية عن تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن هذا التقدم ليس على نسق واحد في جميع البلدان. وهذا التفاوت نتيجة لاختلافٍ في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية من بلد إلى آخر. يرتكز التقييم الكمي في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة بغرض قياس التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، والإضاءة على التطورات الإيجابية، وتبيّن الفجوات المستمرة والتحديات الناشئة. وتؤكد النتائج الحاجة إلى العمل العاجل، وإلى التعاون والحلول المبتكرة لضمان استدامة التنمية وشمولها، ولتوجيه الاستراتيجيات التي تأخذ في الاعتبار الظروف والاحتياجات الخاصة بكل بلد.

ومن الأنماط الشائعة في البلدان العربية المرتفعة الدخل تفاوت التقدم نحو مُختلف أهداف التنمية المستدامة، إذ تشير النتائج إلى تقدم مشجع نحو بعض الأهداف،

الشكل 2. تقدم المنطقة العربية نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030

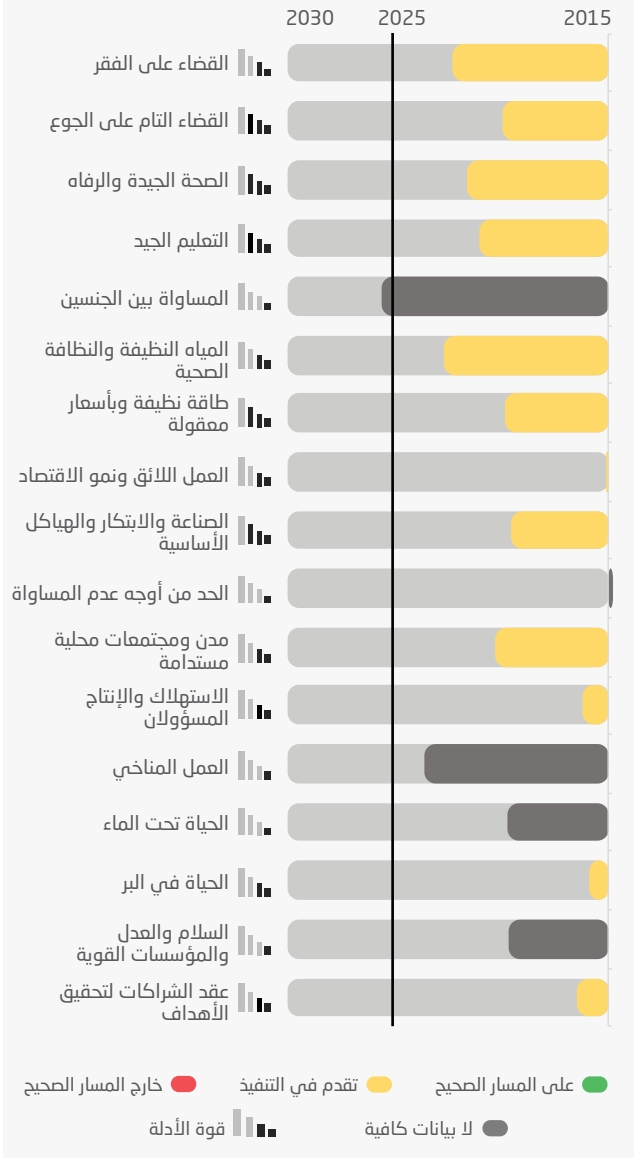

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 3. تقدم البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة العربية نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030

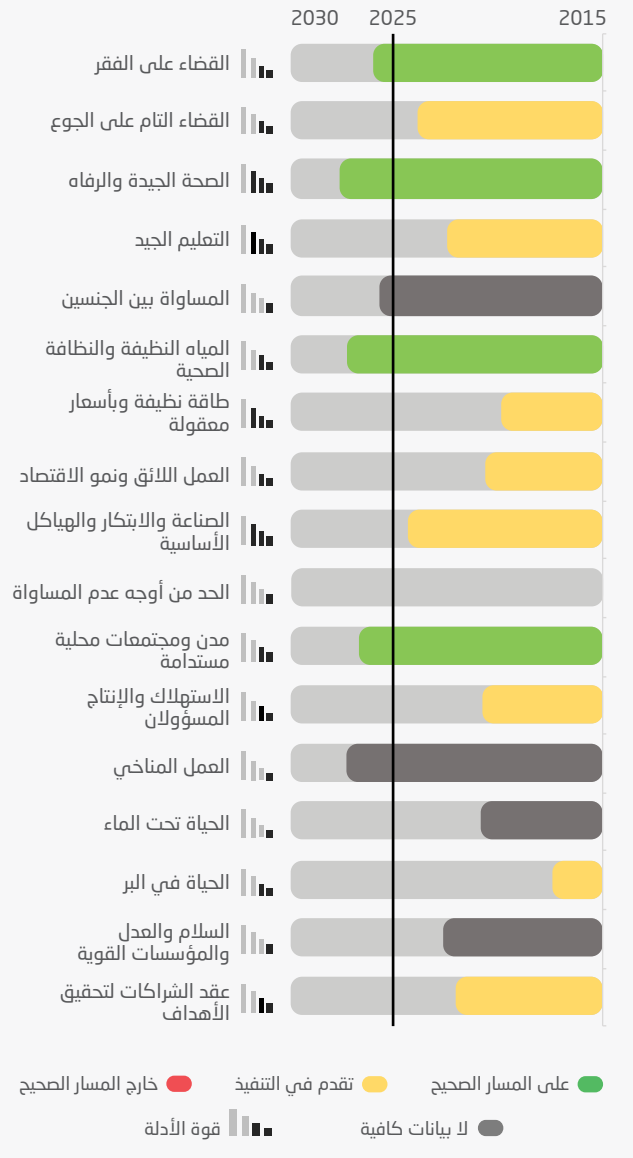

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

وإلى تأخر نحو بعض الأهداف الأخرى. بالنسبة إلى الهدف 3 (الصحة والرفاه)، والهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، والهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف 1 (القضاء على الفقر)، حققت البلدان المرتفعة الدخل تقدماً كبيراً، وهي على مسار بلوغ مقاصد هذه الأهداف. إلا أن نقص البيانات يعوق التقدم نحو خمسة من أهداف التنمية المستدامة، والهدف 10 (الحد من عدم المساواة) هو الأشد تأثراً.

أما البلدان العربية المتوسطة الدخل، فلم تحقق التقدم المطلوب لبلوغ مقاصد أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بل هي خارج مسار تحقيق الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي). ولا بيانات كافية حول خمسة من الأهداف. وفي هذه النتائج دليل على الحاجة إلى الاستثمار في بنية البيانات والمعلومات لاستخلاص أدلّة بشأن التدخلات الهادفة التي يمكن إجراؤها، ولقياس التقدم في تحسين صنع سياسات قائمة على الأدلة.

الشكل 4. تقدّم البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030

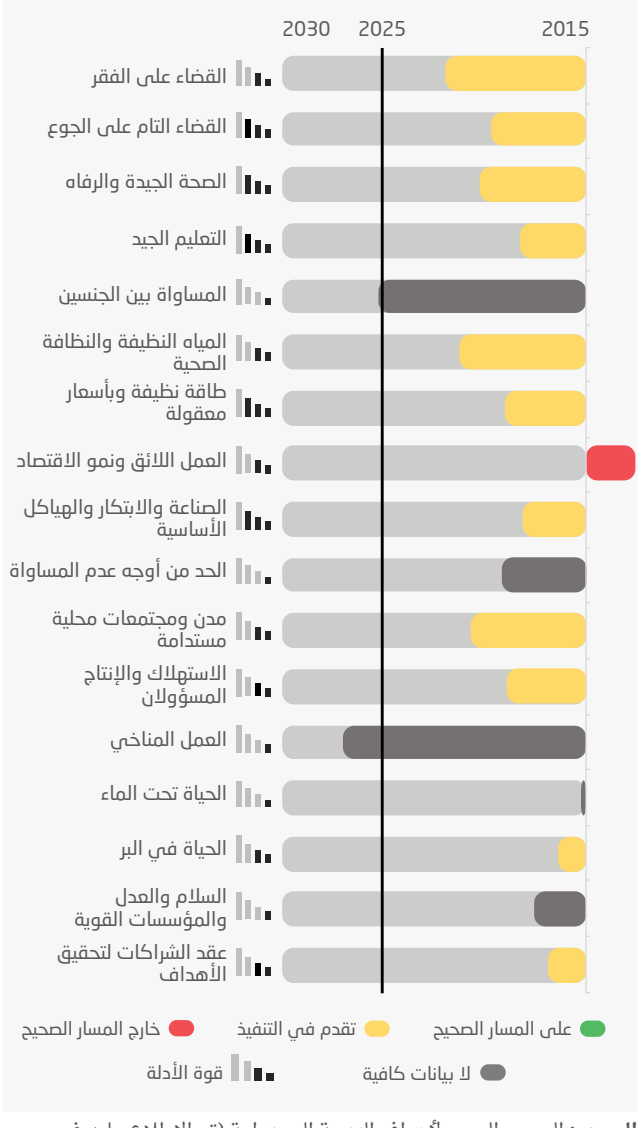

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 5. تقدم البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة العربية نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030

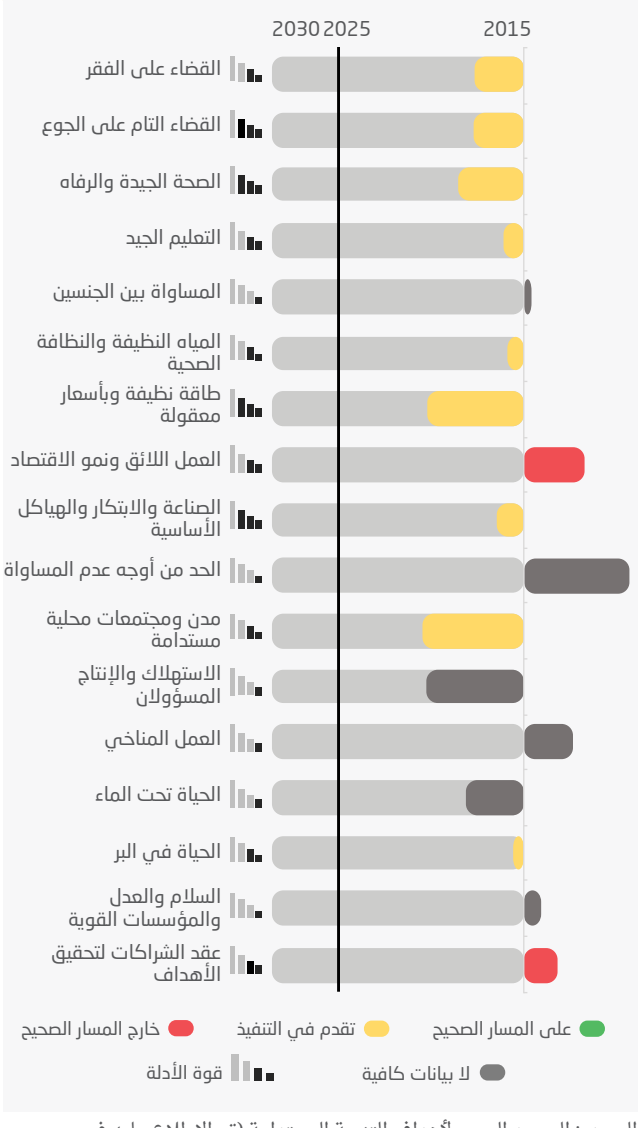

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

بالنسبة إلى البلدان العربية المنخفضة الدخل، فهي أيضاً لم تحقق التقدم المطلوب لبلوغ مقاصد أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بل خرجت عن مسار تحقيق الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 17 (الشراكات لتحقيق الأهداف). وتجدر الإشارة إلى أن الهدف 17 حاسمٌ بالنسبة إلى البلدان العربية المنخفضة الدخل، حيث يمثل وسيلة للنجاح في تحقيق مجمل الأهداف الأخرى. وهناك نقص في البيانات المتعلقة بستة من أهداف التنمية المستدامة.

جيم. التقدم على مستوى المقاصد

تفاوت، عموماً، مدى التقدم نحو تحقيق مختلف مقاصد أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتشير النتائج إلى تقدم مشجع في بعض المقاصد، وإلى تأخر في بعض المقاصد الأخرى. وقد يتسارع الزخم العالمي نحو تحقيق هذه المقاصد من خلال إعطاء الأولوية لجمع البيانات، ومعالجة المجالات التي تتطلب جهوداً إضافية.

ويتضح التالي من الشكل 6:

- أهداف التنمية المستدامة حيث سجلت النسبة الأعلى للمقاصد "على المسار الصحيح":
  الهدف 1 (28.8 في المائة)،
  والأهداف 2 و6 و9 و16 (25 في المائة).

- أهداف التنمية المستدامة حيث سجلت النسبة الأعلى للمقاصد حيث هناك «تقدم في التنفيذ»:
  الهدف 3 (61.5 في المائة)،
  والأهداف 4 و6 و9 و15 (50 في المائة)،
  والهدف 1 (42.9 في المائة).

- أهداف التنمية المستدامة حيث سجلت النسبة الأعلى للمقاصد «خارج المسار الصحيح":
  الهدفان 2 و8 (25 في المائة)،
  والهدف 17 (21.1 في المائة)،
  والهدف 7 (20 في المائة).

- أهداف التنمية المستدامة حيث سجلت النسبة الأعلى للمقاصد التي لا تتاح عنها بيانات كافية أو لا توجد لها مقاصد قابلة للقياس الكمي:
  الهدف 14 (90 في المائة)،
  والهدفان 10 و13 (80 في المائة)،
  والهدف 5 (78 في المائة)،
  والهدف 12 (64 في المائة)،
  والهدف 11 (50 في المائة).

ويتضمن الشكل 7 لمحة عن التقدم نحو تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة، حيث يشار إلى المقاصد على المسار الصحيح باللون الأخضر، وإلى المقاصد حيث يُحرز تقدمٌ في التنفيذ باللون الأصفر، وإلى المقاصد خارج المسار الصحيح باللون الأحمر. أما المقاصد التي لا تتاح عنها بيانات كافية فهي معلمة باللون الرمادي.

الشكل 6. توزّع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة على مستوى المقاصد

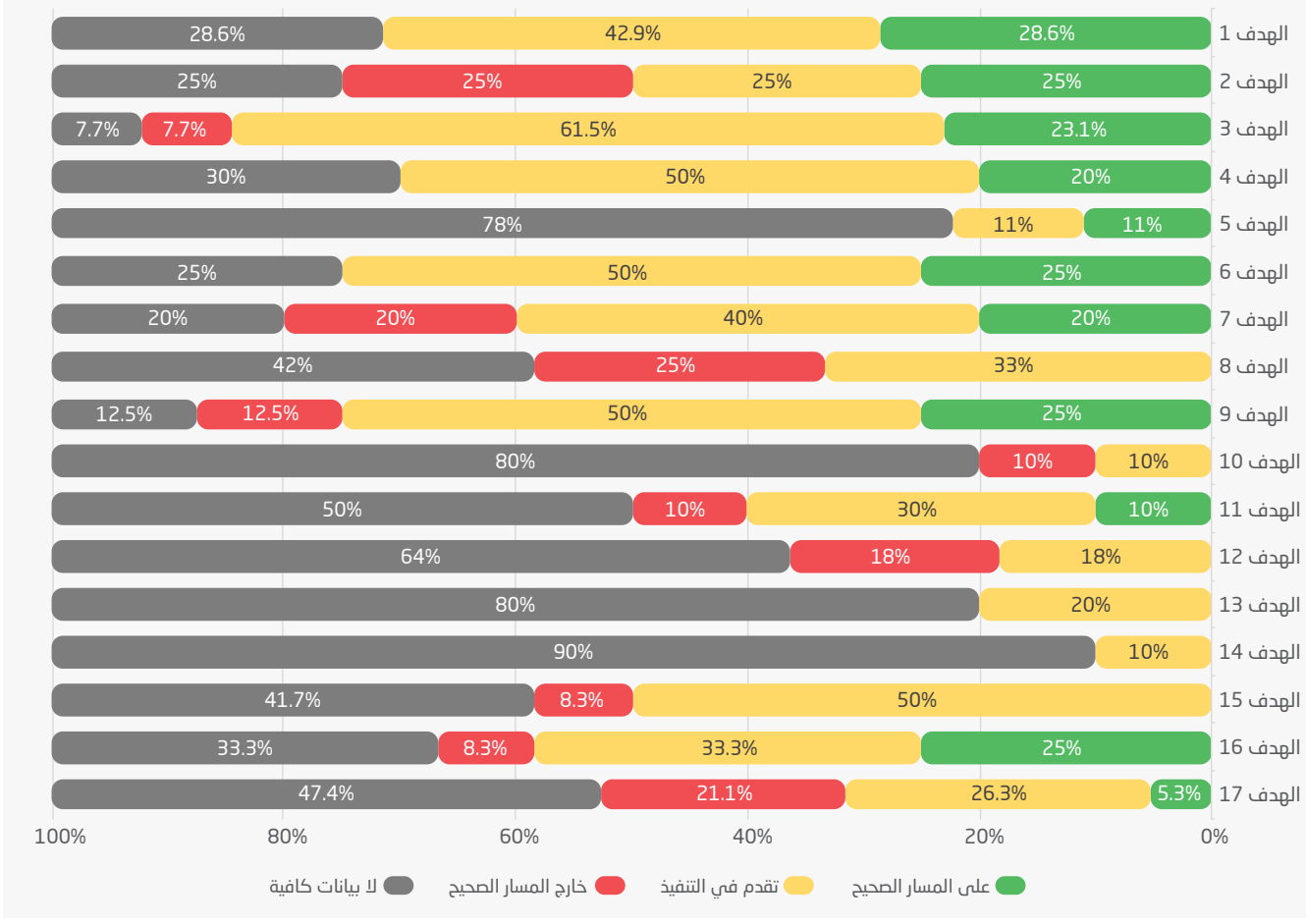

المصدر: حسابات الإسكوا على أساس المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 7. التقدم نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة، 2025

الهدف 1

1-5	بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث
1-أ	الموارد من أجل برامج مكافحة الفقر
1-1	الفقر المدقع
1-3	الحماية الاجتماعية
1-4	الحصول على الخدمات الأساسية
1-2	الفقر على المستوى الوطني
1-ب	سياسات القضاء على الفقر

الهدف 2

2-5	الموارد الوراثية للزراعة
2-ج	مفارقات أسعار الأغذية
2-2	سوء التغذية
2-4	الزراعة المستدامة
2-1	الطعام المغذي والكافي
2-أ	الاستثمار في الزراعة
2-3	منتجو الأغذية الصغار
2-ب	تقييد التجارة في الأسواق الزراعية

الهدف 3

3-1	معدل وفيات الأمهات
3-2	وفيات الأطفال
3-9	التأثير الصحي للتلوث
3-3	الأمراض المعدية
3-4	الأمراض غير المعدية والصحة النفسية
3-5	تعاطي المخدرات
3-7	الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية
3-8	التغطية الصحية الشاملة
3-أ	مكافحة التبغ
3-ج	التمويل الصحي والقوى العاملة
3-د	إدارة المخاطر الصحية
3-ب	البحث والتطوير في مجال الصحة
3-6	حوادث المرور

الهدف 4

4-4	المهارات للحصول على فرص العمل
4-6	الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب
4-1	التعليم المجاني والمنصف والجيد
4-2	النماء في مرحلة الطفولة المبكرة
4-5	المساواة في فرص الحصول على التعليم
4-أ	مرافق التعليم
4-ج	المعلمون المؤهلون
4-3	التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعليم العالي
4-7	التثقيف في مجال التنمية المستدامة
4-ب	المنح الدراسية

الهدف 5

5-ب	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تمكين المرأة
5-5	النساء في القيادة
5-1	التمييز ضد المرأة والفتاة
5-2	العنف ضد المرأة والفتاة
5-3	الزواج المبكر
5-4	الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر
5-6	الوصول إلى الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية
5-أ	المساواة في الحقوق الاقتصادية
5-ج	سياسات/تشريعات المساواة بين الجنسين

الهدف 6

6-3	نوعية المياه
6-5	التعاون في مجال المياه العابرة للحدود
6-1	مياه الشرب المأمونة
6-2	الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية
6-4	كفاءة استعمال المياه
6-ب	الإدارة التشاركية لخدمات المياه والصرف الصحي
6-6	النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه
6-أ	التعاون في مجال المياه والصرف الصحي

الهدف 7

7-1	الحصول على خدمات الطاقة
7-2	حصة الطاقة المتجددة
7-ب	البنية التحتية للطاقة المستدامة
7-3	الكفاءة في استخدام الطاقة
7-أ	التعاون في مجال الطاقة النظيفة

الهدف 8

8-4	الكفاءة في استخدام الموارد المادية
8-5	العمالة الكاملة والعمل اللائق
8-6	الشباب خارج دائرة التوظيف أو التعليم أو التدريب
8-8	حقوق العمال وسلامة العمل
8-1	نصيب الفرد من النمو الاقتصادي
8-2	الإنتاجية الاقتصادية والابتكار
8-10	الحصول على الخدمات المالية
8-3	إضفاء الطابع النظامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
8-7	عمالة الأطفال والسخرة
8-9	السياحة المستدامة
8-أ	المساعدة من أجل التجارة
8-ب	استراتيجية عمالة الشباب

الهدف 9

9-4	الصناعات المستدامة والنظيفة
9-ج	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت
9-1	تطوير البنى التحتية
9-3	الصناعات الصغيرة التي لديها قدرة على الوصول إلى التمويل
9-5	البحث والتطوير الصناعيان
9-ب	تطوير التكنولوجيا محلياً
9-2	التصنيع المستدام/الشامل
9-أ	البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود

الهدف 10

10-2	الشمول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
10-ج	تكاليف التحويلات الخارجية من المهجر
10-1	نمو دخل أدنى 40 في المائة على سلم توزيع الدخل
10-3	القضاء على التمييز
10-4	سياسات المالية العامة والحماية الاجتماعية
10-5	تنظيم الأسواق المالية
10-6	الحوكمة العالمية الشاملة
10-7	الهجرة والتنقل على نحو آمن ومسؤول
10-أ	المعاملة الخاصة والتفضيلية
10-ب	المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية

الهدف 11

11-5	بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث
11-1	الحصول على خدمات الإسكان والخدمات الأساسية اللائقة
11-أ	التخطيط الحضري
11-ب	سياسات إدارة مخاطر الكوارث
11-6	نوعية الهواء الحضري وإدارة النفايات
11-2	أنظمة النقل العام
11-3	التحول الحضري المستدام والشامل
11-4	التراث الثقافي والطبيعي
11-7	المساحات الخضراء والعامة
11-ج	المباني المستدامة والقادرة على الصمود

الهدف 12

12-2	الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية
12-أ	دعم القدرات العلمية والتكنولوجية
12-3	هدر الأغذية وفواقد الأغذية
12-4	إدارة المواد الكيميائية والنفايات
12-1	البرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين
12-5	الحد من توليد النفايات
12-6	الممارسات المستدامة للشركات
12-7	ممارسات المشتريات العامة
12-8	الوعي بالتنمية المستدامة
12-ب	رصد استدامة السياحة
12-ج	ترشيد دعم الوقود الأحفوري

الهدف 13

13-1	القدرة على الصمود والتكيف
13-2	سياسات التصدي لتغيّر المناخ
13-3	الوعي بتغيّر المناخ
13-أ	التزامات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
13-ب	تخطيط وإدارة تغيّر المناخ

الهدف 14

14-5	الحفاظ على المناطق الساحلية
14-1	التلوث البحري
14-2	النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية
14-3	تحمُّض المحيطات
14-4	صيد الأسماك المستدام
14-6	دعم مصايد الأسماك
14-7	الموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً
14-أ	قدرات البحث والتكنولوجيا البحرية
14-ب	وصول صغار الصيادين الحرفيين
14-ج	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

الهدف 15

15-1	النظم الإيكولوجية البرية والمياه العذبة
15-2	الإدارة المستدامة للغابات
15-4	الحفاظ على النظم الإيكولوجية الجبلية
15-5	فقدان التنوع البيولوجي
15-6	استخدام الموارد الجينية
15-8	الأنواع الغريبة الغازية
15-3	التصحر وتدهور الأراضي
15-7	الصيد غير المشروع والاتجار بالأنواع المحمية
15-9	التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي
15-أ	الموارد من أجل حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية
15-ب	موارد من أجل إدارة الغابات
15-ج	الصيد غير المشروع والاتجار بالأنواع المحمية

الهدف 16

16-1	الحد من العنف والوفيات المرتبطة به
16-6	المؤسسات الفعالة
16-10	وصول الجمهور إلى المعلومات
16-3	العدالة للجميع
16-5	الفساد والرشوة
16-7	الشمول في صنع القرار
16-أ	القدرة على منع العنف
16-2	إساءة معاملة الأطفال والاتجار بهم
16-4	التدفقات المالية غير المشروعة
16-8	الحوكمة العالمية الشاملة
16-9	الهوية القانونية للجميع
16-ب	القوانين والسياسات غير التمييزية

الهدف 17

17-11	صادرات البلدان النامية
17-3	الموارد المالية الإضافية
17-6	التعاون في العلم والتكنولوجيا والابتكار
17-12	الوصول إلى السوق المعفاة من الرسوم الجمركية لأقل البلدان نمواً
17-18	توفر الإحصاءات الوطنية
17-19	بناء القدرات الإحصائية
17-1	جمع الضرائب والإيرادات الأخرى
17-4	القدرة على تحمل الدين
17-10	النظام التجاري المتعدد الأطراف بموجب منظمة التجارة العالمية
17-13	استقرار الاقتصاد الكلي العالمي
17-2	التزامات البلدان المتقدمة بالمساعدة الإنمائية الرسمية
17-5	تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً
17-7	نقل التكنولوجيا
17-8	بناء القدرات لاستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
17-9	بناء القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
17-14	اتساق السياسات
17-15	الحيز السياسي لكل بلد
17-16	الشراكة العالمية
17-17	الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص

على المسار الصحيح | تقدم في التنفيذ | خارج المسار الصحيح | لا بيانات كافية

المصدر: حسابات الإسكوا على أساس المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

دال. البيانات والرصد والمساءلة

يتزايد اعتراف البلدان العربية بضرورة تحديث القوانين الوطنية المتعلقة بالإحصاءات الرسمية. وقد تجلى هذا الاعتراف في إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية، كما في دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية. وتستفيد البلدان العربية على نحو متزايد من الاستعراضات الوطنية الطوعية كفرص لتوسيع نطاق جمع البيانات وتحسين نوعيتها.

تَوفّر البيانات وسبل المضي قدماً:

- يمثل تحديث التشريعات الإحصائية أولوية قصوى للتأكد من أن نظم الإحصاء الوطنية تفي بالمطلوب منها، وللتمكين من مشاركة البيانات والابتكار، ولحماية الخصوصية، وتعزيز الاستقلال المؤسسي اللازم للوفاء بتغيّر المتطلبات المتعلقة بالبيانات.

- البيانات الموثوقة ضرورية لإجراء رصد فعال لأهداف التنمية المستدامة، إلا أن المنطقة العربية لا تزال تعتمد على المصادر التقليدية للبيانات، مثل تعدادات السكان ومسوح الأسر، ما يكبّل عملية تجميع البيانات. فهذه الأدوات بطبيعتها لا تجرى بانتظام، وكلفتها مرتفعة، ونطاقها محدود، ما يحدث ثغرات مزمنة في البيانات تحول دون الدقة في رصد التقدم. وتتفاقم القيود على إنتاج إحصاءات محدثة ومتكاملة بفعل استمرار النزاعات، ونزوح السكان، والقيود المالية والمؤسسية.

- توصي البلدان العربية بإيلاء الأولوية لتعزيز نظم البيانات الإدارية، بما في ذلك السجلات المدنية، ونظم المعلومات الصحية والتعليمية، وسجلات الأراضي، وقواعد بيانات الحماية الاجتماعية. وتتيح السجلات الإدارية بيانات محدثة باستمرار بكلفة معقولة، تغطي جميع السكان. وتوفّر هذه البيانات ما يمكّن الحكومات من رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بوتير منتظمة، وبتفصيلها على أساس نوع الجنس والفئة العمرية والموضع الجغرافي. وتعزيز هذه الأنظمة، علاوة على أنه يحسن رصد أهداف التنمية المستدامة، يدعم صنع السياسات على أساس الأدلة، وينهض بالحكومة الرقمية، ويضمن استمرارية البيانات خلال الأزمات حين يتعذر إجراء مسوح.

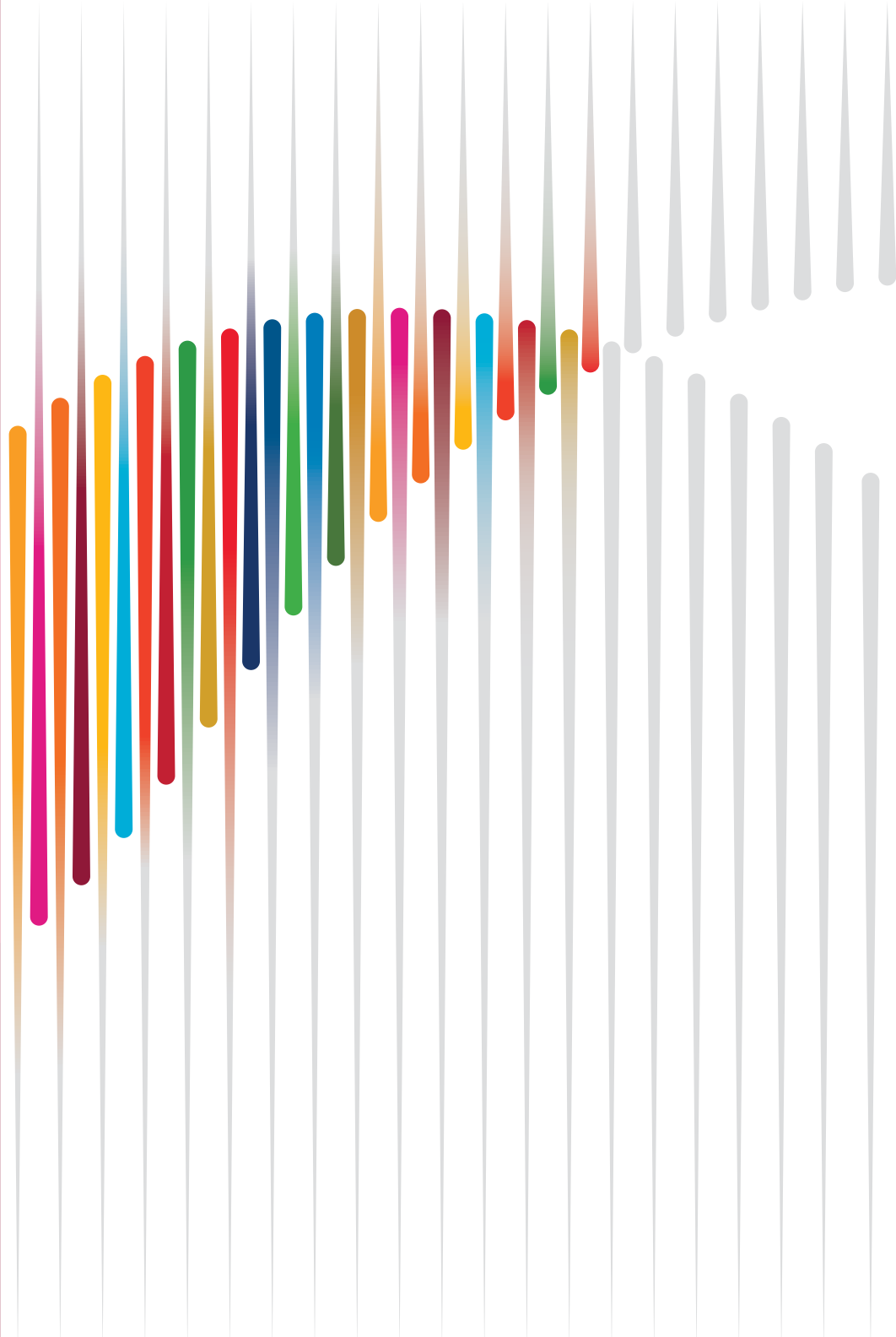

2

أهداف التنمية المستدامة: المؤشرات وتحليل البيانات

ألف. الهدف 1 بشأن القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

تحرز المنطقة العربية تقدماً جيداً نحو الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها ليست على المسار الصحيح نحو القضاء على الفقر بحلول عام 2030. فقد ازدادت نسب الفقراء في المنطقة ثلاثة أضعاف تقريباً منذ عام 2014، وذلك بسبب انعدام الاستقرار السياسي، وتوالي الأزمات الاقتصادية. ومنذ عام 2021، تزايد عدد سكان المنطقة الذين يعيشون على أقل من 3 دولار يومياً (وهو خط الفقر المدقع الدولي المحدد في المقصد 1-1 من أهداف التنمية المستدامة) بحوالي 17.1 مليون شخص. وتجدر الإشارة إلى أن خط الفقر الدولي كان 2.15 دولار يومياً، وقد جرى تحديثه ليصبح 3 دولار يومياً في عام 2025.

1. لمحة عامة عن البيانات

- في عام 2024، كان حوالي 14 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 3 دولار يومياً. وتمثل هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بعام 2015 (حيث بلغت 7.6 في المائة) وبعام 2005 (حيث بلغت 6.7 في المائة). وهذا الاتجاه يعاكس الجهود العالمية للحد من الفقر، ومن أهم أسبابه ما خلّفته النزاعات المديدة في المنطقة من تداعيات اقتصادية واجتماعية جسيمة.

- بين عامي 2010 و2024، تزايدت نسبة السكان العاملين الذي يعيشون تحت خط الفقر الدولي بأكثر من الضعف، من 3.4 في المائة إلى 7.7 في المائة. وخلال هذه الفترة، سُجلت أكبر الزيادات في البلدان العربية المنخفضة الدخل، من 14.3 في المائة إلى 39 في المائة.

- بالمقابل، انخفضت، ببطء منذ عام 2010، نسبة العاملين في المنطقة الذين يُعتبرون في وظائف معرضة للمخاطر، من 26.5 في المائة إلى 21.5 في المائة بحلول عام 2023. والنساء العاملون (19.8 في المائة) أشد عرضة للعمل في وظائف معرضة للمخاطر مقارنة مع عامة السكان.

- في عام 2023، لم تتجاوز نسبة الذين يغطيهم برنامج واحد على الأقل من برامج الحماية الاجتماعية 32.5 في المائة من السكان، ما يعني أن سكان المنطقة لا يزالون بعيدين عن الحصول على حقهم في الحماية الاجتماعية. وتشمل الحالات التي حصلت على النسب الأعلى من التغطية للأشخاص المؤهلين: إصابات العمل (38.4 في المائة)، ومعاشات التقاعد (45.5 في المائة)، واستحقاقات الحماية الاجتماعية (32.5 في المائة). والحالات التي حصلت على النسب الأدنى من التغطية للأشخاص المؤهلين هي: البطالة (2.1 في المائة)، والإعاقة (16.7 في المائة)، والاستحقاقات النقدية للأمومة (8.5 في المائة).

- بين البلدان العربية فوارق كبيرة من حيث معدلات الوصول إلى المرافق الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي. ففي عام 2024، زادت نسبة السكان القادرين على الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، في المنطقة برمتها، عن 90.3 في المائة، لكن إذا ما اقتصرت النسبة على البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة تدنّت إلى 74.8 في المائة من مجموع سكان تلك البلدان.

الشكل 8. التقدّم المحرز في مؤشرات الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة

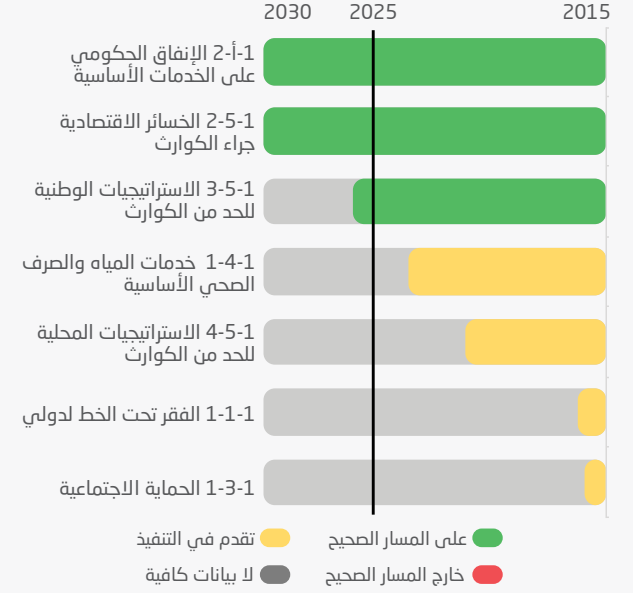

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

2.مؤشرات مختارة للهدف 1

- 1-1-1 السكان العاملون تحت خط الفقر الدولي في عام 2024: 7.7 في المائة في البلدان العربية مقابل 6.9 في المائة عالمياً.
- 1-1-1 نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي في عام 2024: 14 في المائة في البلدان العربية مقابل 10.2 في المائة عالمياً.
- 1-3-1 نسبة السكان ذوي الإعاقات الشديدة الذين يتلقون إعانة إعاقة نقدية في عام 2023: 16.7 في المائة في البلدان العربية مقابل 38.9 في المائة عالمياً.
- x4-1 نسبة العاملين في الزراعة (من مجموع القوى العاملة) في عام 2023: 13.6 في المائة في البلدان العربية مقابل 26.1 في المائة عالمياً.
- 1-4-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية في عام 2024: 90.3 في المائة في البلدان العربية مقابل 91.5 في المائة عالمياً.
- 1-4-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية في عام 2024: 86.8 في المائة في البلدان العربية مقابل 82 في المائة عالمياً.

الشكل 9. السكان العاملون تحت خط الفقر الدولي (بالنسبة المئوية)

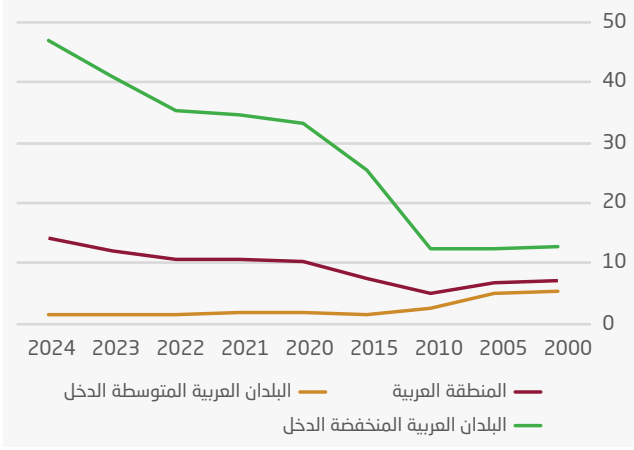

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 10. نسبة السكان المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية (بالنسبة المئوية)

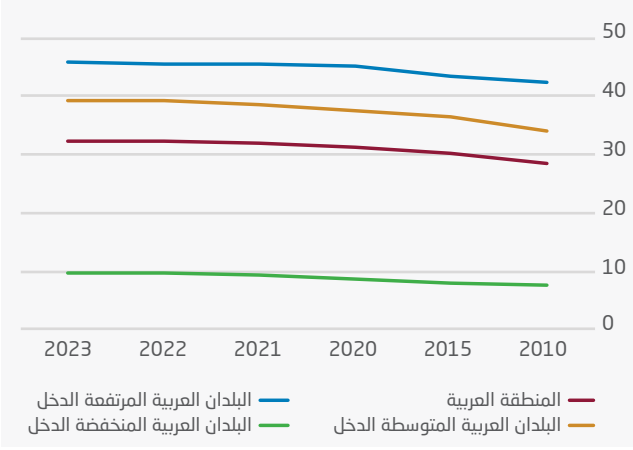

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 11. نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية (بالنسبة المئوية)

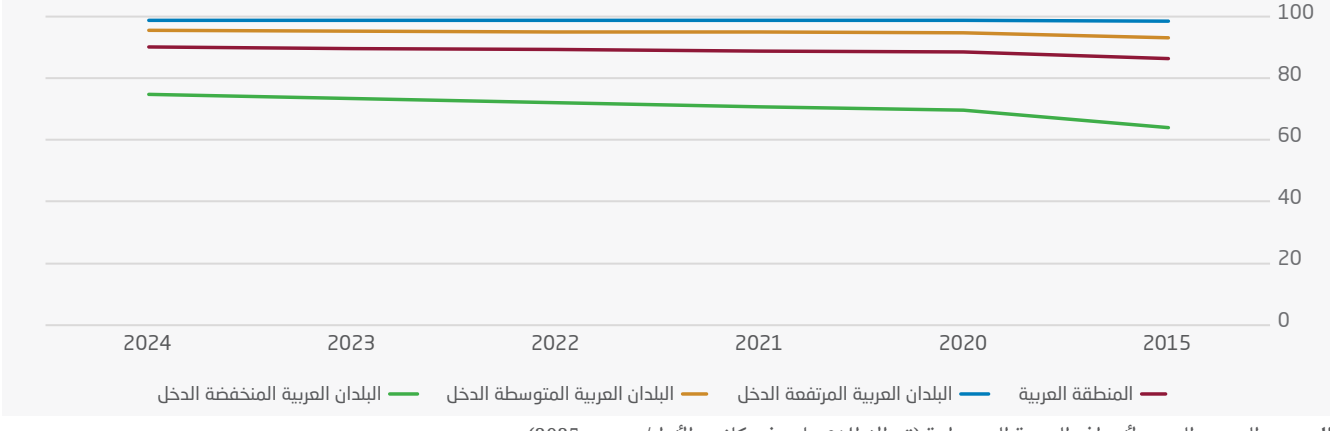

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

باء. الهدف 2 بشأن القضاء التام على الجوع

القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

مسار المنطقة العربية نحو الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة متعثر، والعوائق فيه كبيرة، تشمل انعدام الأمن الغذائي، وانتشار سوء التغذية وسمنة الأطفال وفقر الدم لدى النساء، وعدم كفاية الاستثمار في القطاع الزراعي. ومما يفاقم هذا التعثر تزايد معدلات الفقر وتأجج النزاعات وطول أمدها، وشدة انكشاف المنطقة إزاء تغيّر المناخ. وأكثر سكان المنطقة تأثراً بهذا الواقع هم أشدهم تعرضاً للمخاطر أصلاً، خاصة النساء والأطفال. وقد فشلت استراتيجيات الأمن الغذائي القائمة في تحصين الأمن من الأزمات المتداخلة والصدمات العالمية، ما يؤكد إلحاح الحاجة إلى جعل الأنظمة الغذائية قادرة على الصمود، وقائمة على الموارد الوطنية والإقليمية.

1. لمحة عامة عن البيانات

- بات انتشار سوء التغذية أزمة مستعصية في العديد من البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث بقيت معدلاته مرتفعة لفترة طويلة. وفي عام 2024، بلغ معدل انتشار سوء التغذية 36.9 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، وحوالي 9 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل. وبلغ المتوسط في المنطقة بأكملها حوالي 15.8 في المائة.
- بالمقابل، مثّل عام 2010 نقطة تحوّل بالنسبة إلى البلدان العربية المرتفعة الدخل، حيث سجلت انخفاضاً متواصلاً في سوء التغذية حتى وصل المعدل إلى 2.5 في المائة في عام 2024. وكان الاتجاه معاكساً في البلدان المتوسطة الدخل، إذ تزايدت النسبة حتى وصلت إلى 9 في المائة في عام 2024.
- في عام 2024، عانى أكثر من ثلث سكان المنطقة (40.2 في المائة) من انعدام في الأمن الغذائي بدرجة تتراوح بين المتوسطة والحادة. وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، ارتفع الانتشار من 48 في المائة في عام 2015 إلى 58.7 في المائة في عام 2024، أي أكثر بحوالي 1.5 مرة من المتوسط الإقليمي البالغ 40.2 في المائة.
- البلدان العربية المنخفضة الدخل هي الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وبلغ متوسط الانتشار في هذه البلدان 69.8 في المائة في عام 2024، من دون أي تحسن منذ عام 2019.
- بشكل عام، انخفض معدل التقزّم لدى الأطفال في المنطقة، لكنه لا يزال مرتفعاً في البلدان العربية الأقل نمواً والمتأثرة بالنزعات. ويبلغ مجمل عدد الأطفال المصابين بالتقزّم في المنطقة 11 مليون طفل، وأكثر من نصفهم (6.8 مليون) يعيشون في أقل البلدان نمواً، حيث بلغ معدل انتشار التقزّم 36.6 في المائة في عام 2024.
- السمنة لدى الأطفال لا تزال مرتفعة. في عام 2024، بلغ انتشار السمنة لدى الأطفال دون سن الخامسة 6.9 في المائة، ويزيد المعدل حالياً بنحو 1.3 مرة عن المتوسط العالمي 5.5 في المائة.

الشكل 12. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة

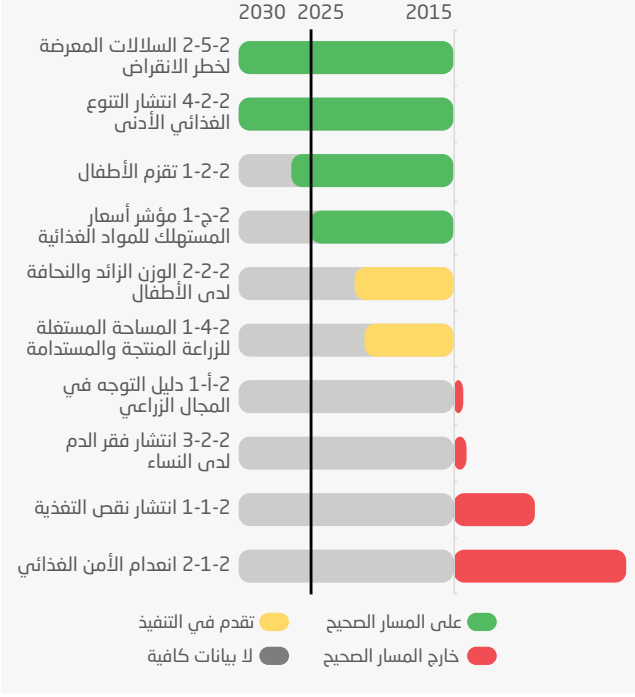

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

2.مؤشرات مختارة للهدف 2

- 2-1-1 معدل انتشار نقص التغذية بين السكان في عام 2024: 15.8 في المائة في البلدان العربية مقابل 8.2 في المائة عالمياً.
- 2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024: 40.2 في المائة في البلدان العربية مقابل 28 في المائة عالمياً.
- 2-2-1 نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزُّم المعتدل أو الشديد في عام 2024: 20.3 في المائة في البلدان العربية مقابل 23.2 في المائة عالمياً.
- 2-2-2 نسبة الأطفال الذين يعانون من السمنة المعتدلة أو الشديدة في عام 2024: 6.9 في المائة في البلدان العربية مقابل 5.5 في المائة عالمياً.
- 2-2-3 نسبة النساء بين 15 و49 سنة المصابات بفقر الدم في عام 2023: 31.5 في المائة في البلدان العربية مقابل 30.7 في المائة عالمياً.

الشكل 13. معدّل انتشار نقص التغذية (بالنسبة المئوية)

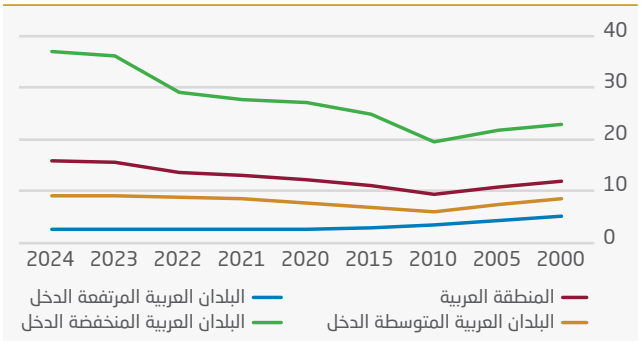

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 14. حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

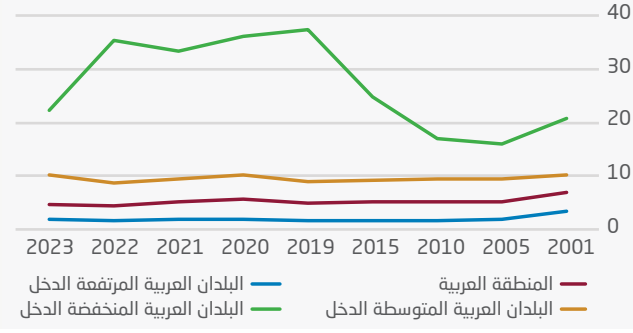

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

جيم. الهدف 3 بشأن الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه في جميع الأعمار

أحرزت المنطقة العربية تقدماً ملحوظاً في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، فتراجعت معدلات الوفيات لدى الأطفال. إلا أن المنطقة لا تزال تواجه مصاعب جمة في تحقيق تغطية شاملة للجميع بالرعاية الصحية، وفي الصحة الجنسية والإنجابية، وكذلك في جعل تكاليف الرعاية الصحية في متناول السكان، وفي تيسير الوصول إلى التطعيم. ومعدل انتشار الأمراض غير المعدية في تزايد، ولا تزال هناك أوجه متجذرة من عدم المساواة في الصحة، ترتبط بنوع الجنس والموقع الجغرافي ومستوى التعليم وحالة الفقر والهجرة. وفي العديد من بلدان المنطقة، تثقل تداعيات النزاع وموجات النزوح أنظمة الرعاية الصحية، وهذا يفاقم مشاكل صحية عدة، خاصة لدى الفتيات والنساء، لا سيما في ما يتعلق بالصحة النفسية، والرعاية الإنجابية، والتغذية، والإصابات التي تخلف آثاراً طويلة الأمد.

1.لمحة عامة عن البيانات

- تمكنت المنطقة العربية من خفض معدل وفيات الأمهات، إلا أنه لا يزال مرتفعاً، ويزيد بالضعف تقريباً على المقصد العالمي الذي ينص على خفض معدل الوفيات عن 70 لكل 100,000 ولادة حية. وهذا التحدي شائك في البلدان العربية المنخفضة الدخل، حيث يلد ربع النساء تقريباً من دون إشراف أخصائيين صحيين مهرة.

الشكل 15. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة

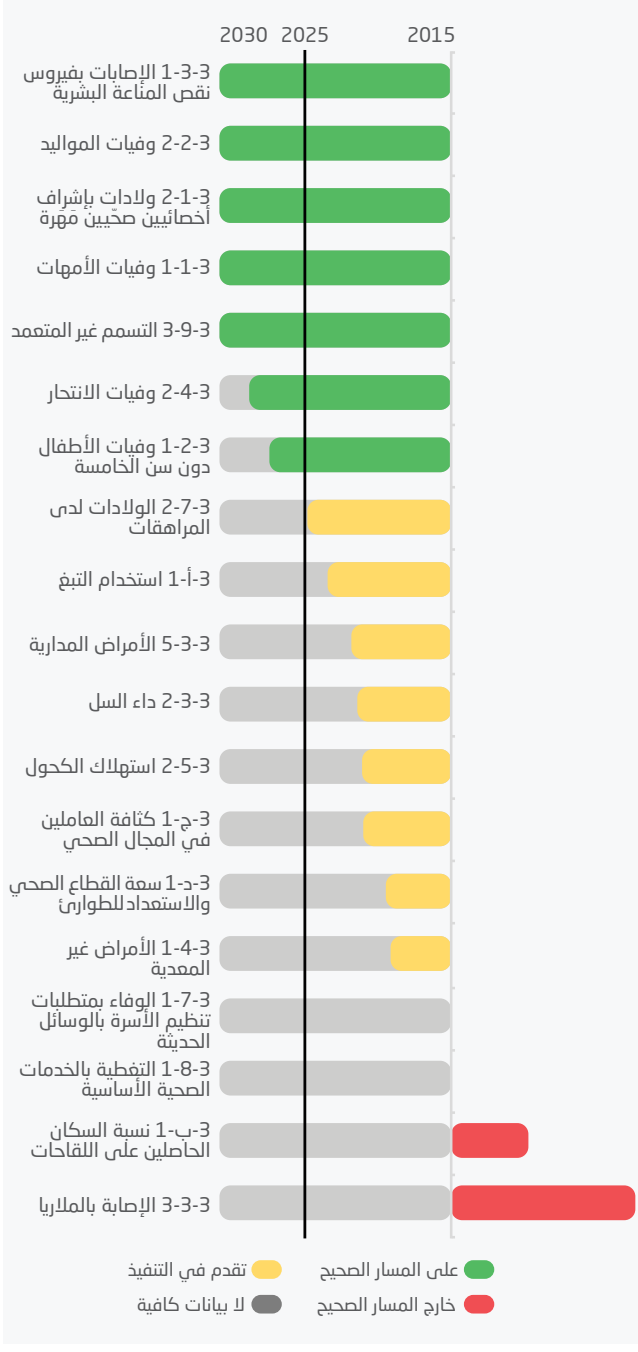

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

- في البلدان العربية المنخفضة الدخل، سُجل ارتفاع في نسبة الولادات التي يشرف عليها عاملون صحيون مهرة من 62 في المائة في عام 2015 إلى 76 في المائة في عام 2024. وقد حافظت البلدان العربية المرتفعة الدخل على جودة الخدمات في هذا المجال، فبلغت النسبة لديها 99.7 في المائة في عام 2024.

- تتباين في المنطقة معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بتباين مستوى دخل البلد. ففي البلدان المنخفضة الدخل، يصل المعدل إلى 53 لكل 1,000 ولادة حية، وذلك مقارنة بنحو 20.1 في البلدان المتوسطة الدخل. وفي عام 2023، سجل انخفاض في المتوسط الإقليمي لوفيات الرضع إلى 15.5 لكل 1,000 ولادة حية، وفي وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 31.8 لكل 1,000 ولادة حية. ولكن هذه المعدلات لا تزال أعلى من المقاصد العالمية المنشودة.

- لا تزال المنطقة بعيدة عن الوفاء بالالتزام بكفالة استفادة الجميع من خدمات الرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك لأغراض تنظيم الأسرة. فقد سجلت زيادة في نسبة النساء في سن الإنجاب اللواتي لُبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة، من 61.7 في المائة في عام 2010 إلى 64.5 في المائة في عام 2025، لكن النسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 77.2 في المائة.

- المعدل الإقليمي للولادات لدى المراهقات في تراجع بطيء: فبعد أن كان 53.3 لكل 1,000 فتاة مراهقة بين 15 و19 سنة في عام 2015، انخفض إلى 43 لكل 1,000 فتاة في عام 2025. وهذا المعدل أعلى من المتوسط العالمي البالغ 37.6 لكل 1,000 فتاة مراهقة، ومتوسط البلدان العربية المنخفضة الدخل مرتفع للغاية، إذ يبلغ 67.9 لكل 1,000 فتاة.

- تتفاوت وتيرة التقدم نحو التغطية بالرعاية الصحية الشاملة. في عام 2021 كان ما يقارب من ثلثي سكان المنطقة (63 في المائة) مستفيدين من التغطية الصحية الشاملة.

- معدل انتشار الملاريا في المنطقة العربية ككل 25.1 إصابة لكل 1,000 من السكان المعرضين للخطر في عام 2024، إلا أن النسبة أعلى بكثير في البلدان المنخفضة الدخل، فمتوسط هذه البلدان هو 61 إصابة لكل 1,000. وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط العالمي في السنة ذاتها كان 64.

- في عام 2019، كان معدل الوفيات التي تعزى إلى قصورٍ في الحصول على الخدمات المأمونة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 27 لكل 100,000 شخص في البلدان العربية المنخفضة الدخل، وحوالي 10 في المنطقة العربية ككل، بينما بلغ المتوسط العالمي 18.2 لكل 100,000 شخص.

2.مؤشرات مختارة للهدف 3

- 3-1-1 معدل وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية في عام 2023: 128.8 حالة وفاة من الأمهات لكل 100,000 ولادة حية، وهو انخفاض بنسبة 3 في المائة عن عام 2000.
- 3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة في عام 2024: 88.9 في المائة في البلدان العربية مقابل 86.6 في المائة عالمياً.
- 3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1,000 ولادة حية في عام 2023: 31.8 حالة وفاة في البلدان العربية مقابل 36.7 حالة وفاة عالمياً.
- 3-2-2 معدل وفيات المواليد دون سن 28 يوماً لكل 1,000 ولادة حية في عام 2023: 15.5 حالة وفاة في البلدان العربية مقابل 17.3 حالة وفاة عالمياً.
- 3-3-1 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1,000 غير مصاب في عام 2024: 0.05 حالة جديدة في البلدان العربية مقابل 0.16 حالة جديدة في العالم.
- 3-3-3 معدل انتشار الملاريا بين كل 1,000 من السكان المعرضين للخطر في عام 2023: 18.8 في البلدان العربية مقابل 60.4 عالمياً.
- 3-7-2 معدل الولادات لدى المراهقات (من 15 إلى 19 سنة) لكل 1,000 في عام 2025: 43 في البلدان العربية مقابل 37.6 عالمياً.
- 3-ب-1 نسبة السكان المستهدفين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الأدوية واللقاحات بأسعار معقولة بشكل مستدام، بما في ذلك لقاح فيروس الورم الحليمي البشري في عام 2023: 3 في المائة في البلدان العربية مقابل 20 في المائة عالمياً.

الشكل 16. نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة

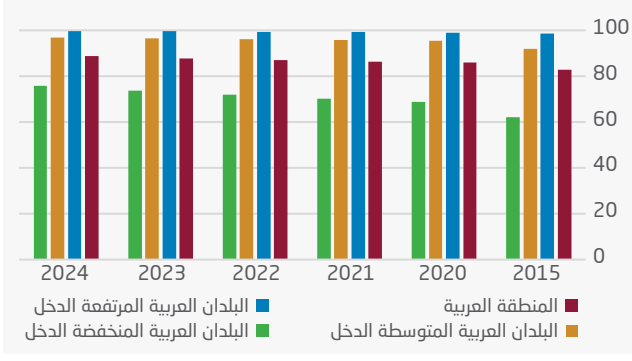

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 17. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 ولادة حية)

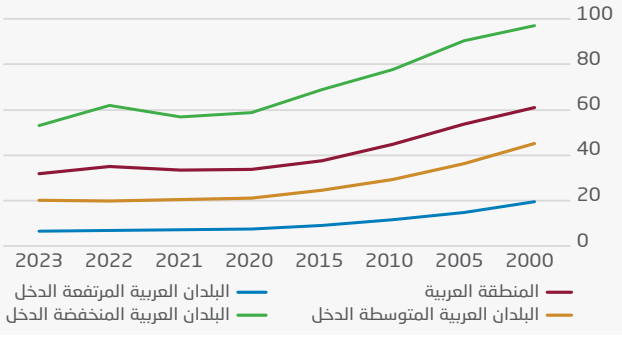

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 18. معدل الولادات لدى المراهقات لكل 1,000 بين 15 و19 سنة

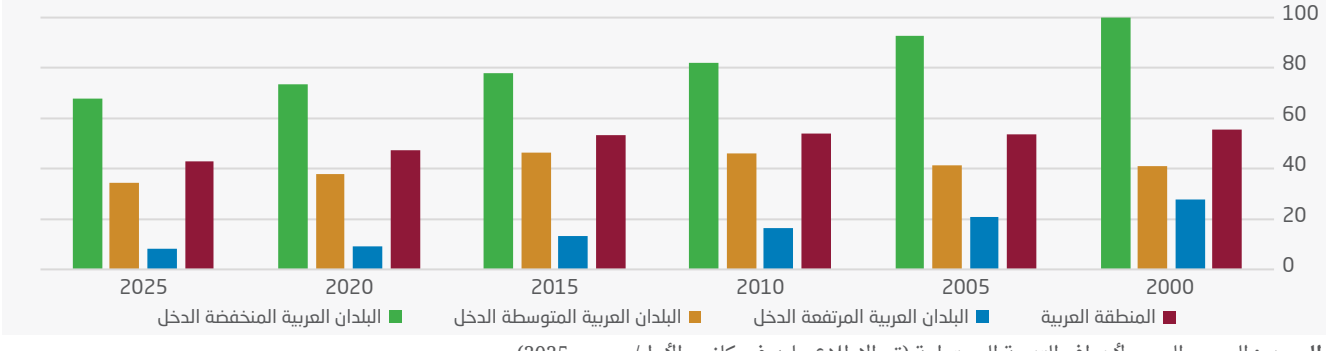

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

دال. الهدف 4 بشأن التعليم الجيد

ضمان تعليم جيد وعادل وشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

على الرغم من ارتفاع معدلات إكمال الدراسة في المرحلة الابتدائية في البلدان العربية، ومن الانخفاض المطرد في عدد الأطفال خارج المدرسة، لا تزال كفاءة الطلاب عند مستويات منخفضة. ولا تزال الفوارق بين الجنسين وفي معايير التعليم قائمة، ما يعوق التقدم نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، ويؤثر على الأطفال من جميع الخلفيات، ولا سيما الفتيات، والأطفال من الفئات المعرضة للمخاطر ومن المجتمعات الريفية.

1.لمحة عامة عن البيانات

- ارتفعت معدلات إكمال الدراسة في المرحلة الابتدائية من 75 في المائة في عام 2000 إلى 85.4 في المائة في عام 2023: بلغ المعدل 83.7 في المائة لدى الفتيات، و87 في المائة لدى الفتيان. وارتفعت معدلات إكمال مراحل الدراسة الثانوية الأدنى من 55.3 في المائة إلى 70.3 في المائة خلال الفترة نفسها، ولكن لا يزال المعدل أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 78.1 في المائة.
- من حيث البنية التحتية للمدارس، تزيد معدلات المنطقة على المتوسطات العالمية من حيث عدد المدارس التي لديها الكهرباء، وأجهزة الحاسوب، والإنترنت، ومرافق غسل اليدين، ومرافق الصرف الصحي لكل من الجنسين، ومياه الشرب.
- انخفضت نسبة معلمي المدارس الابتدائية الحاصلين على المؤهلات المطلوبة من 80.6 في المائة في عام 2015 إلى 76.5 في المائة في عام 2024. ومعدل المنطقة أقل بقليل من المتوسط العالمي البالغ 82.2 في المائة. وكان الاتجاه معاكساً بالنسبة إلى معلمي المدارس الثانوية الحاصلين على المؤهلات المطلوبة، حيث بلغت نسبتهم 83.5 في المائة في عام 2024، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 81.4 في المائة.
- منذ عام 2000، تزايد صافي معدل التسجيل في المدارس الثانوية من 51.9 في المائة إلى 63.5 في المائة. على الرغم من هذا التقدم، لا يزال معدل المنطقة أقل من المتوسط العالمي البالغ 66.3 في المائة. ولا تزال هناك فجوة بين الجنسين، حيث بلغ صافي معدل التسجيل للفتيات 61.3 في المائة مقابل 65.6 في المائة للفتيان.
- في عام 2020، كان 13.9 في المائة من الأطفال في سن المرحلة الابتدائية خارج المدرسة: 15.5 في المائة من الفتيات و12.4 في المائة من الفتيان. وهذا المعدل أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 8.8 في المائة.

الشكل 19. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة

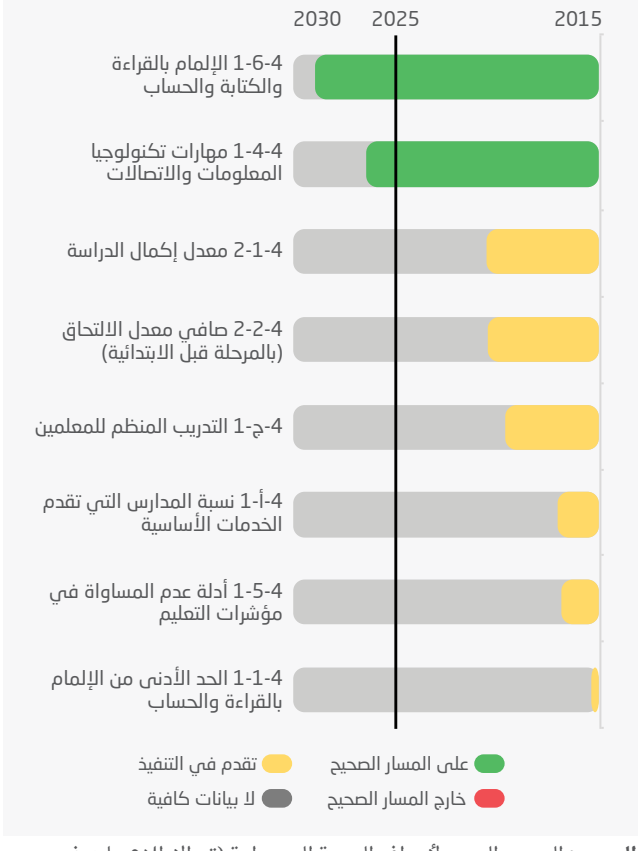

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

2.مؤشرات مختارة للهدف 4

- 4-1-2 معدل إكمال المرحلة الثانوية الأدنى في عام 2023: 70.3 في المائة في البلدان العربية مقابل 78.1 في المائة عالمياً.
- 4-2-2 معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة من سن الالتحاق الرسمي بالمدارس الابتدائية) في عام 2024: 44.8 في المائة في البلدان العربية مقابل 75 في المائة عالمياً.
- 4-6-1 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى كبار السن في عام 2024: 43 في المائة في البلدان العربية مقابل 79.3 في المائة عالمياً.
- 4-أ-1 نسبة المدارس التي لديها حواسيب لأغراض تربوية (في مرحلة التعليم الثانوي الأدنى) في عام 2024: 88.2 في المائة في البلدان العربية مقابل 65.4 في المائة عالمياً.
- 4-ج-1 نسبة معلمي المدارس الثانوية الذين تلقوا الحد الأدنى من التدريب في عام 2024: 83.5 في المائة في البلدان العربية مقابل 81.5 في المائة عالمياً.

الشكل 20. معدل إكمال المرحلة الثانوية الأدنى (بالنسبة المئوية)

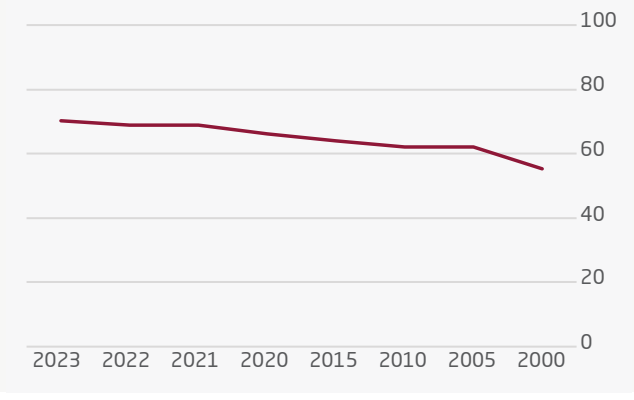

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 21. معدل المشاركة في التعلم المنظم (بالنسبة المئوية)

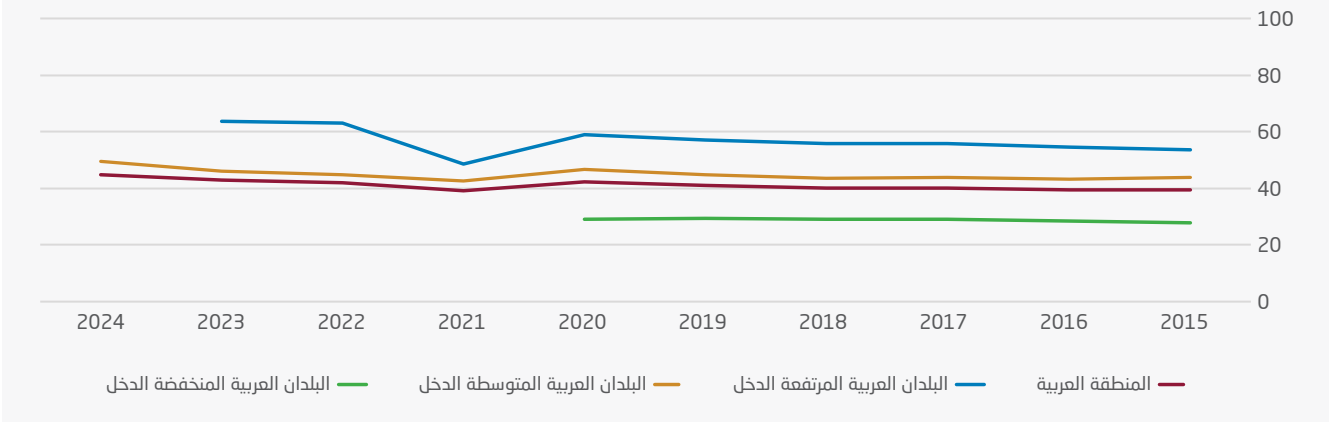

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

هاء. الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

أحرزت المنطقة العربية بعض التقدم نحو الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، فعدّلت بلدان عدة تشريعاتها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولكن لا تزال هناك تحديات متجذرة، تشمل انخفاض تمثيل النساء في المناصب القيادية، والثغرات القانونية، والعنف ضد النساء، والفوارق في الوصول إلى الرعاية الصحية واستخدام وسائل منع الحمل. كما تضطلع النساء بحصة كبيرة من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، ما يساهم في انخفاض مشاركتهنّ في القوى العاملة، ويبقي على الفوارق الاقتصادية بين الرجال والنساء.

1. لمحة عامة عن البيانات

- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة النساء اللواتي يرجّح تعرضهنّ للعنف من قبل الشريك الحميم تزيد على الثلث، والنسبة أعلى بدرجة ملحوظة في بعض البيئات، ولا سيما المناطق المتأثرة بالنزاعات.

- في المنطقة العربية، في عام 2024، كان حوالي 16.4 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة قد تزوجن أو ارتبطن بشريك حميم قبل 18 سنة، لكن النسبة لم تزد على 3.3 في المائة في البلدان العربية المرتفعة الدخل[1].

- في عام 2025، بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن مقاعد في البرلمانات الوطنية في المنطقة 18.1 في المائة، في ارتفاع كبير عن نسبة عام 2000، حيث كانت 3.8 في المائة، وانخفاض طفيف عن نسبة عام 2015، البالغة 18.8 في المائة. ويبلغ المتوسط العالمي 27.2 في المائة.

- تمثيل النساء ضعيف في الحكومات المحلية، فلم يحصلن في عام 2024 إلا على 19.6 في المائة من المقاعد، وقد بلغ المتوسط العالمي 35.5 في المائة.

- بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية 16.9 في المائة في عام 2023، في ارتفاع عن معدل عام 2015 البالغ 10.3 في المائة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 30 في المائة.

- لم يترجم الارتفاع المطرد في مستويات تعليم النساء في المنطقة، وما أجري من تعديلات على قوانين العمل، إلى زيادة ملحوظة في المشاركة الاقتصادية. وقد بلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 18.1 في المائة في عام 2024، وهو أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 49.1 في المائة. بالمقابل، بلغ معدل مشاركة الرجال 70 في المائة. وبلغ معدل بطالة الإناث 18.3 في المائة في عام 2024، وهو أعلى بثلاث مرات ونصف من المتوسط العالمي البالغ 5.2 في المائة.

الشكل 22. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة

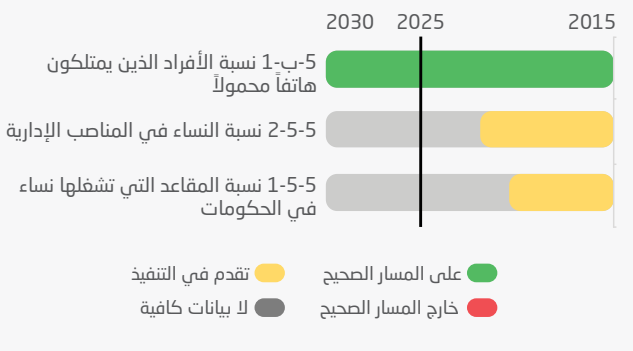

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

1. الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024، الهدف 5: المساواة بين الجنسين (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

2.مؤشرات مختارة للهدف 5

- 5-5-1 نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في الحكومات المحلية في عام 2024: 19.6 في المائة في البلدان العربية مقابل 35.5 في المائة عالمياً.
- 5-5-2 نسبة النساء في المناصب الإدارية في عام 2023: 16.9 في المائة في البلدان العربية مقابل 30 في المائة عالمياً.
- 5-ب-1 نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتفاً محمولاً في عام 2025: 89.7 في المائة في البلدان العربية مقابل 82.3 في المائة عالمياً.

الشكل 23. تحقيق الأطر القانونية التي تعزز وتفرض وترصد المساواة بين الجنسين، 2024 (بالنسبة المئوية)

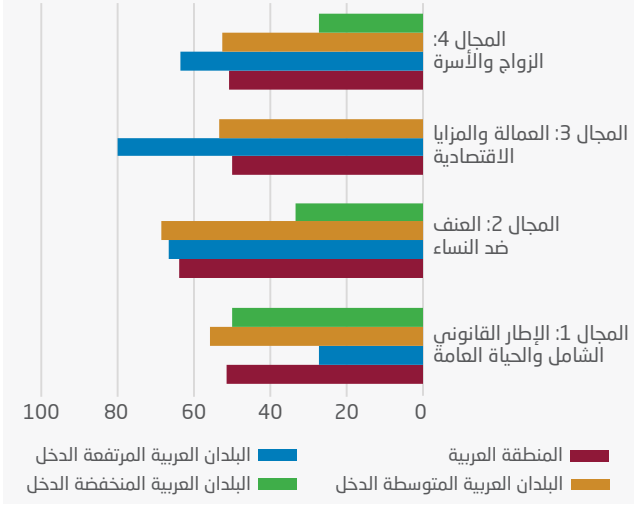

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 24. نسبة النساء بين 20 و24 سنة اللواتي تزوجن أو ارتبطن بشريك حميم قبل سن الثامنة عشرة

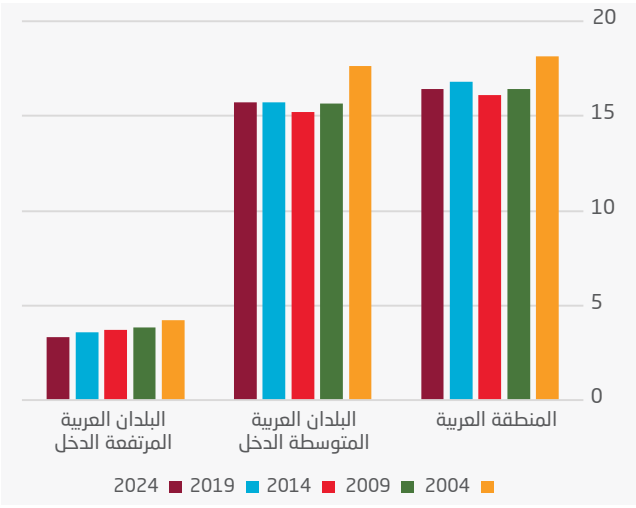

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 25. نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية

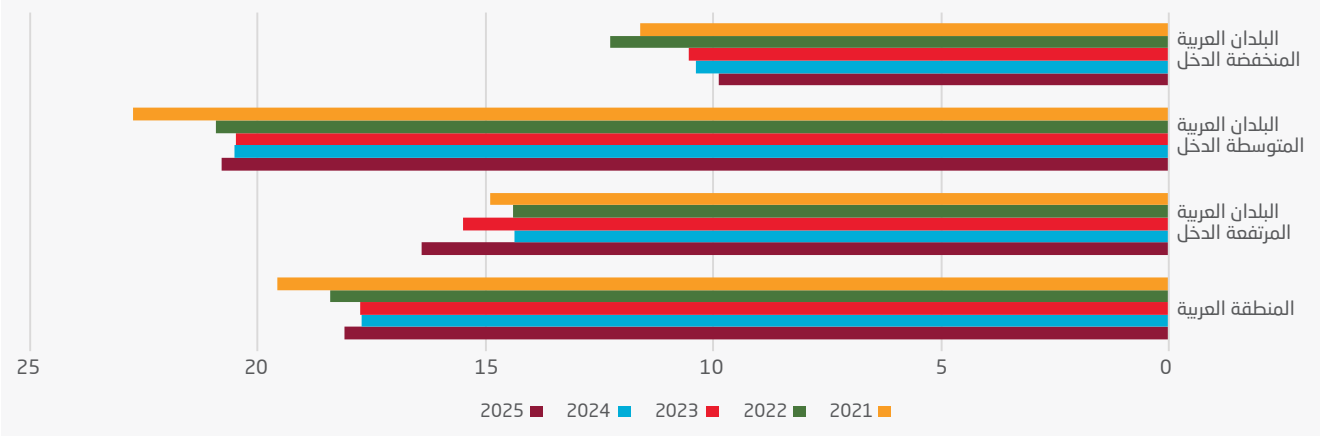

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

واو. الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

يصعب في ظلّ شح المياه تحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وحتى الآن، حققت المنطقة تقدماً جيداً، ولكن غير كافٍ، نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. والوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ليس بالمستوى نفسه في جميع البلدان، ولا حتى في جميع أنحاء البلد الواحد. وقد تراجعت الكفاءة في استعمال المياه، وارتفعت معدلات سحب المياه العذبة إلى مستويات غير مستدامة. ولا بد من بذل جهد أكبر لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويجب أن تشمل هذه الجهود التعاون العابر للحدود بشأن هذه الموارد. وتشمل العوائق التي تواجهها المنطقة في تحقيق الهدف 6: تغيّر المناخ وعدم توفر التمويل الكافي. ومن الجدير بالذكر أن المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للإدارة المستدامة للمياه قد انخفضت، ما يجعل الحاجة ملحة إلى تجديد الالتزام وزيادة الاستثمار في المبادرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

1. لمحة عامة عن البيانات

- ارتفعت نسبة سكان المنطقة الذين لديهم خدمات للمياه الصالحة للشرب تدار بطريقة سليمة من 70.1 في المائة في عام 2015 إلى 74 في المائة في عام 2024.
- ارتفعت نسبة السكان الذين لديهم خدمات للصرف الصحي تدار بطريقة سليمة من 44.7 في المائة إلى 54.7 في المائة خلال الفترة نفسها. والتقدم بهذه الوتيرة المتواضعة غير كافٍ لوصول الجميع إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تدار بطريقة سليمة بحلول عام 2030. والفوارق كبيرة بين البلدان، وكذلك داخلها، وخاصة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

الشكل 26. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة

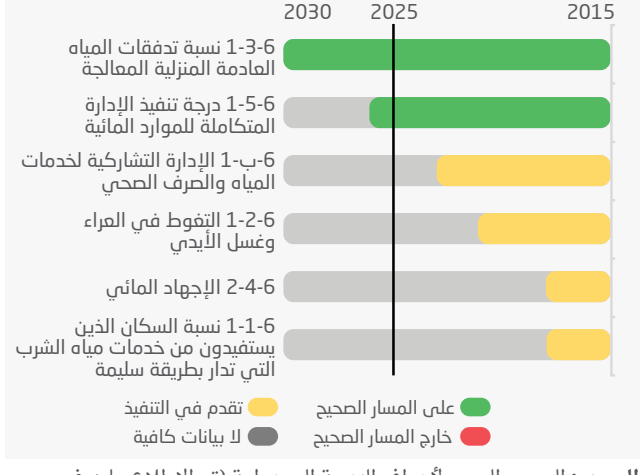

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

- بين عامي 2000 و2024، بقيت البلدان العربية المتوسطة الدخل قريبة للغاية من المتوسط الإقليمي من حيث خدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة سليمة. وأما البلدان المنخفضة الدخل، فسجلت 39 في المائة، مقارنة بدرجة 87 في المائة للبلدان المرتفعة الدخل.
- في عام 2024، بقي التفاوت كبيراً بين مجموعات البلدان في المنطقة من حيث تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية المعالجة بطريقة سليمة، فبلغت النسبة 64.3 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، ونحو 66.2 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل، وبلغ المتوسط الإقليمي 63.2 في المائة.
- سُجل ارتفاع طفيف في كفاءة استعمال المياه، من 10.8 دولار لكل متر مكعب في عام 2015 إلى 11.6 دولار لكل متر مكعب في عام 2022، وتجدر الإشارة إلى أن كفاءة استعمال المياه تُقاس كنسبة القيمة المضافة إلى حجم استعمال المياه.
- في عام 2022، كانت كفاءة استهلاك المياه في البلدان العربية المرتفعة الدخل، البالغة 45.1 دولار لكل متر مكعب، أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ 11.6 دولار. أما بقية بلدان المنطقة فسجلت درجات أدنى بكثير من المتوسط الإقليمي، فبلغت كفاءة استعمال المياه في البلدان المتوسطة الدخل 7 دولار لكل متر مكعب، وفي البلدان المنخفضة الدخل 2.2 دولار لكل متر مكعب.

- تزايدت نسبة سحب المياه العذبة إزاء الموارد المتوفرة من 101 في المائة في عام 2015 إلى 113.9 في المائة في عام 2022. والإجهاد المائي في المنطقة هو الأعلى في العالم، يزيد بستة أضعاف على المتوسط العالمي البالغ 18 في المائة.
- تزايد المتوسط الإقليمي لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويقاس بدرجات تتراوح بين 0 و100، من 45.1 في عام 2017 إلى 50 في عام 2023. وبقيت الدرجة ضمن الطرف الأدنى من الفئات المتوسطة، وهي أقل بقليل من المتوسط العالمي البالغ 57.
- في عام 2023، اقتصرت نسبة أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه على 27 في المائة.
- انخفض مقدار المساعدات الإنمائية الرسمية التي يتلقاها قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 23.6 في المائة بين عامي 2015 و2023.

2.مؤشرات مختارة للهدف 6

- 6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة سليمة في عام 2024: 73.8 في المائة في البلدان العربية مقابل 73.7 في المائة عالمياً.
- 6-2-1 نسبة السكان الذين يمارسون التغوط في العراء في عام 2024: 2.9 في المائة في البلدان العربية مقابل 4.3 في المائة عالمياً.

الشكل 27. نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة سليمة

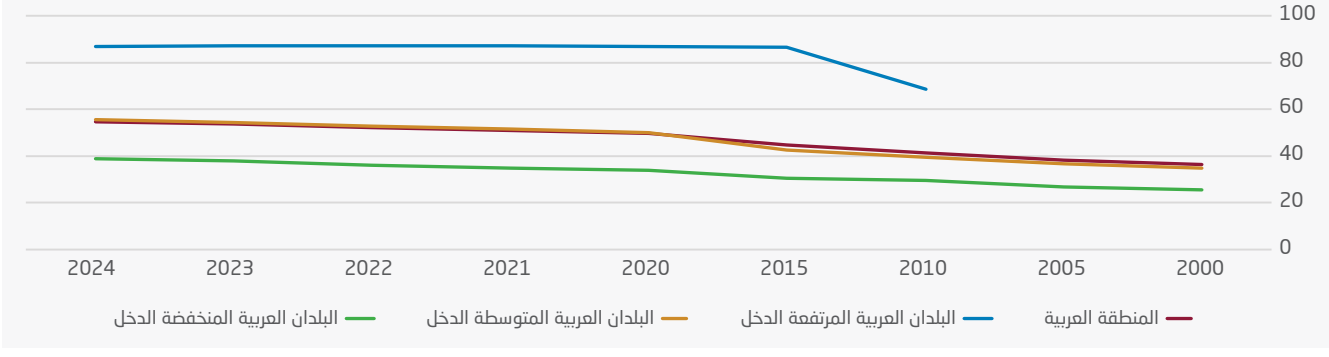

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 28. كفاءة استعمال المياه (بالدولار لكل متر مكعب)

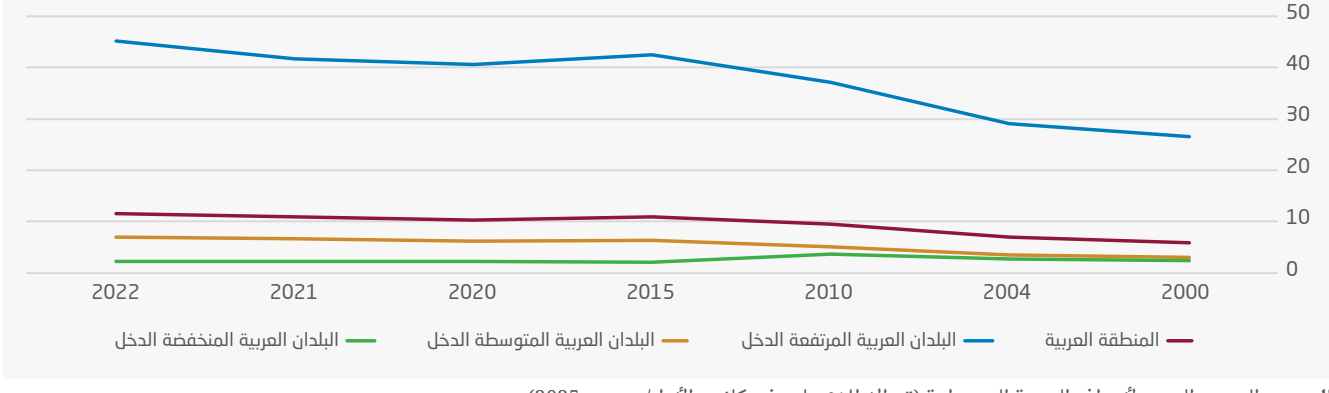

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

- 6-3-1 نسبة تدفقات المياه المستعملة المنزلية المعالجة في عام 2024: 63.2 في المائة في البلدان العربية مقابل 55.8 في المائة عالمياً.
- 6-4-1 التغيير في كفاءة استعمال المياه مع مرور الوقت في عام 2022: 11.5 دولار لكل متر مكعب في البلدان العربية مقابل 21.5 دولار لكل متر مكعب عالمياً.
- 6-4-2 مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من الموارد المائية العذبة المتاحة في عام 2022: 114 في المائة في البلدان العربية مقابل 18 في المائة عالمياً.
- 6-5-1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في عام 2023: 50 في المائة.

زاي. الهدف 7 بشأن الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة

تحقق المنطقة العربية بعض التقدم في تعميم الحصول على الطاقة، ولكن لا تزال ثمة تحديات نتيجة محدودية استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وكثافة استخدام الطاقة الأولية. والتفاوت في الحصول على الطاقة، خاصة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، والافتقار إلى مصادر نظيفة موثوقة وميسورة الكلفة للطاقة تحديان هامان يستوجبان بذل جهد أكبر لتحقيق مقاصد الهدف 7 بحلول عام 2030.

1. لمحة عامة عن البيانات

- ارتفعت نسبة سكان المنطقة الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الكهرباء من 88.7 في المائة في عام 2015 إلى 91.6 في المائة في عام 2024، ولكن لا تزال الفوارق في إمكانية الوصول هذه كبيرة بين المناطق الريفية (84 في المائة) والمناطق الحضرية (98.2 في المائة).
- شكلت الطاقة المتجددة 5 في المائة فقط من إجمالي استهلاك المنطقة النهائي للطاقة في عام 2022، وهي أدنى نسبة لاستخدام الطاقة المتجددة في أي منطقة في العالم، ومعدل المنطقة يزيد بقليل على ربع المتوسط العالمي البالغ 18 في المائة.
- ازداد نصيب الفرد من القدرة المثبتة على توليد الكهرباء من المصادر المتجددة بأكثر من الضعف بين عامي 2015 و2023، من 31.3 واط للفرد إلى 68 واط للفرد. إلا أن هذه النتيجة أقل من سِبع المتوسط العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الأخيرة للاستثمار في الطاقة المتجددة تفسح المجال أمام نمو كبير في القدرة الإنتاجية.

الشكل 29. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة

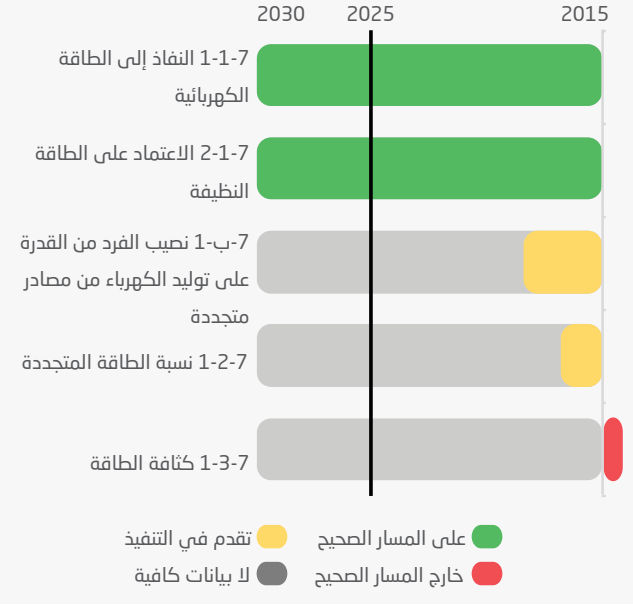

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

2.مؤشرات مختارة للهدف 7

- 7-1-1 نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء في عام 2023: 91.6 في المائة في البلدان العربية مقابل 91.7 في المائة عالمياً.
- 7-1-2 نسبة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود النظيف والتكنولوجيا في عام 2023: 86 في المائة في البلدان العربية مقابل 74.1 في المائة عالمياً.
- 7-3-1 مستوى كثافة استخدام الطاقة الأولية في عام 2022: 4.4 ميغا جول لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية الثابت لعام 2017 في البلدان العربية مقابل 3.9 عالمياً.

الشكل 30. نسبة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة

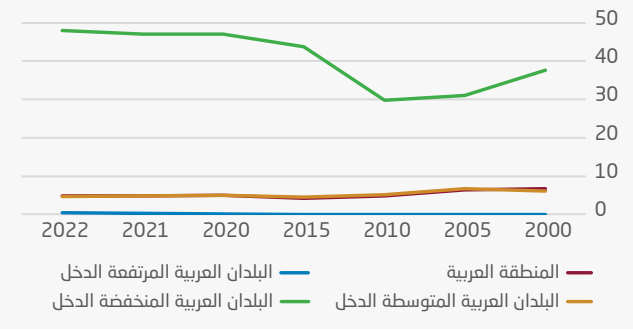

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

- 7-ب-1 القدرة المثبتة على توليد الكهرباء من المصادر المتجددة في عام 2023: 68 واط للفرد في البلدان العربية مقابل 477.7 واط للفرد عالمياً.

حاء. الهدف 8 بشأن العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

لم تحقق المنطقة العربية تقدماً يذكر نحو الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة. وكانت نتائج عدد من المؤشرات الرئيسية لهذا الهدف إما على حالها أو في تراجع. وتواجه البلدان مصاعب جمة في تجاوز العقبات المزمنة التي تحول دون إضفاء الزخم المنشود على النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاجية العمل، وإيجاد فرص العمل اللائق. وقد تأثر التقدم نحو أهداف أخرى، ولا سيما الهدف 10 بشأن الحد من عدم المساواة، وتقلص الاستثمار في بعض القطاعات الأساسية نتيجة انخفاض معدلات النمو واستفادة شرائح ضيقة من المجتمع منها، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف الامتثال لحقوق القوى العاملة.

1.لمحة عامة عن البيانات

- معدل البطالة في المنطقة العربية هو الأعلى في العالم، إذ بلغ 10.2 في المائة في عام 2024، وذلك مقارنة بنحو 5 في المائة على الصعيد العالمي. وليست هذه بالظاهرة الجديدة؛ فمنذ عام 2000، من النادر أن يقل المتوسط الإقليمي للبطالة عن 10 في المائة. والمعدلات أعلى لدى

الشكل 31. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة

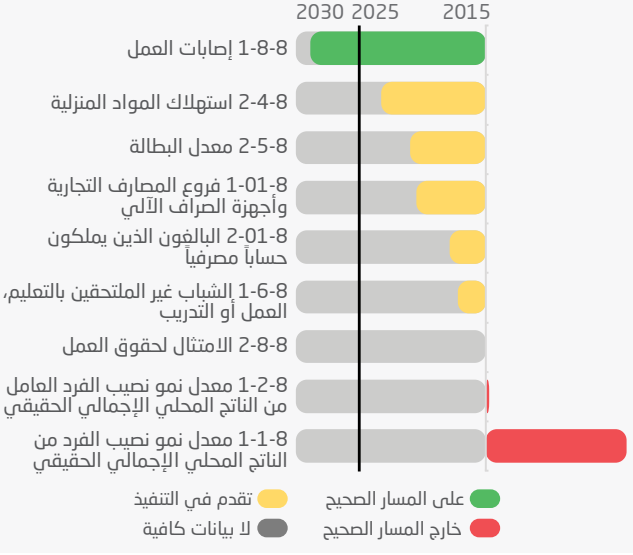

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

النساء، وصلت إلى 18.3 في المائة في عام 2024، أي أكثر بثلاث مرات من المتوسط العالمي البالغ 5.2 في المائة.

وفي عام 2024، بلغ معدل البطالة لدى الشباب 25.2 في المائة، أي حوالي ضعف المتوسط العالمي البالغ 12.6 في المائة. والمعدل أعلى بكثير لدى الشابات خصوصاً، بلغ 37.8 في المائة. وفي عام 2024، مثّل العمل في القطاع غير النظامي أكثر من 56.4 في المائة من جميع الوظائف في المنطقة.

- في عام 2024، بلغت نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب 32.5 في المائة. ولم تتراجع هذه النسبة عن 30 في المائة منذ عام 2005 على أقل تقدير، وهي أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 20.4 في المائة، كما أن التفاوت بين الجنسين كبير، حيث تندرج نسبة 45.2 في المائة من الشابات العربيات ضمن هذه الفئة.

2.مؤشرات مختارة للهدف 8

- 8-1-1 معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2023: انخفاض بنسبة 1.3 في المائة في البلدان العربية مقابل نمو بنسبة 1.9 في المائة عالمياً.
- 8-2-1 معدل النمو السنوي لنصيب الأفراد الموظفين من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2024: انخفاض بنسبة 0.18 في المائة في البلدان العربية مقابل نمو بنسبة 1.5 في المائة عالمياً.
- 8-4-2 استهلاك المواد المنزلية بالكيلوغرامات لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023: 1.6 في البلدان العربية مقابل درجة 1 عالمياً.
- 8-5-2 معدل البطالة لدى الأفراد بسنّ 15 سنة وأكثر في عام 2024: 10.2 في المائة في البلدان العربية (18.3 في المائة للنساء، و8.3 في المائة للرجال) مقابل 5 في المائة عالمياً (5.2 في المائة للنساء و4.8 في المائة للرجال).
- 8-5-2 معدل البطالة للأشخاص بين 15 و24 سنة في عام 2024: 25.2 في المائة في البلدان العربية (37.8 في المائة للنساء و22.3 في المائة للرجال) مقابل 12.6 في المائة عالمياً (12.4 في المائة للنساء و12.7 في المائة للرجال).
- 8-8-2 مستوى الامتثال الوطني لحقوق العمل (على مقياس يتراوح بين 0 و10) في عام 2023: 5.5 في البلدان العربية مقابل 4.9 عالمياً.

الشكل 32. نسبة الوظائف غير النظامية

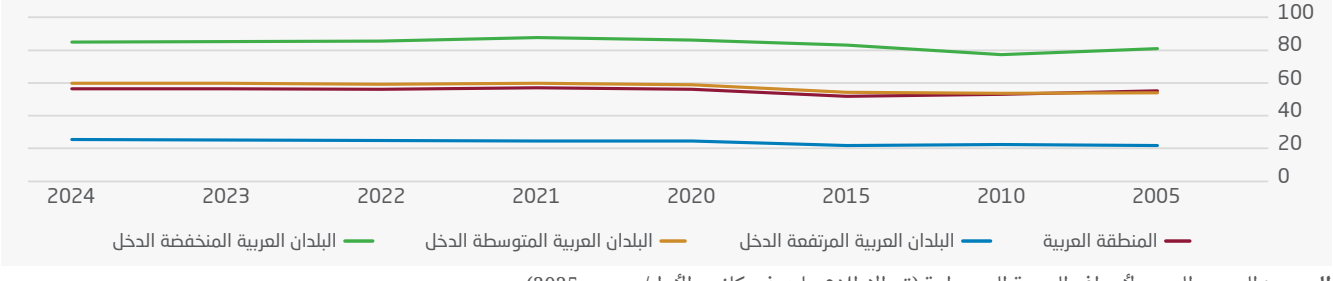

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 33. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ

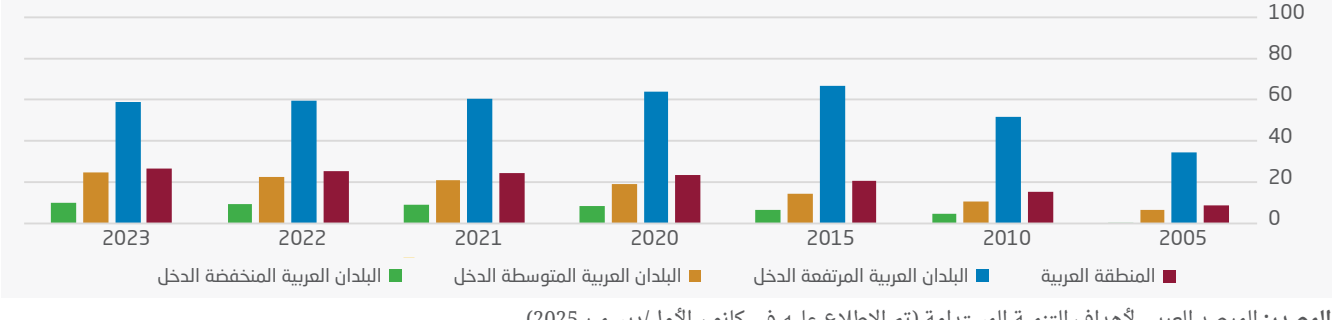

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

طاء. الهدف 9 بشأن الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار

على الرغم من التقدم في البحث والتطوير، والتحسّن في تغطية شبكات الهواتف المحمولة، لا تزال الفجوة كبيرة بين الطلب الصناعي والبحث العلمي، كما لم تدمج عمليات التصنيع التكنولوجيا الحديثة بالكامل. ومن المقلق للغاية مدى تأخر المنطقة العربية عن التقدم التكنولوجي الذي شهدته مختلف الصناعات التحويلية.

1. لمحة عامة عن البيانات

- أحرز قطاع الصناعات التحويلية في المنطقة بعض التقدم بعد جائحة كوفيد-19، إلا أنه لا يزال ضعيفاً. بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في المنطقة العربية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 11.4 في المائة في عام 2024، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 16.5 في المائة.

- بلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية 691 دولار في عام 2024، أي حوالي ثلث المتوسط العالمي البالغ 1,934.5 دولار. وتحسنت القيمة المضافة على صعيد المنطقة قليلاً منذ عام 2015، إلا أن هذا التقدم تعثّر بفعل الجائحة.

- في سياق انحسار النشاط الصناعي، تراجع التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية في المنطقة منذ عام 2000، وبلغ 9.4 في المائة في عام 2023، مقارنة بمتوسط عالمي من 14.1 في المائة.

- الصناعات الصغيرة تفتقر إلى الدعم المالي. وقد استفاد واحد من سبعة فقط من المصنعين الصغار من قرض أو خط ائتمان في عام 2024، وهذه النسبة أقل من نصف المتوسط العالمي.

- انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من قيمة الصناعة التحويلية في المنطقة منذ عام 2015، لتصل إلى 0.92 كيلوغرام للدولار في عام 2022، ولكنها لا تزال عند ما يقارب ضعف القيمة العالمية. ومعدّل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود في المنطقة منخفض مقارنة بالمناطق الأخرى، شكّل 4.6 في المائة من الكمية المنبعثة عالمياً في عام 2020.

- لا يزال تمويل الابتكار ضعيفاً، ولم يولَ حتى الآن الأولوية الكافية. في عام 2022، كان لدى المنطقة 642 باحثاً بدوام كامل لكل مليون نسمة، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 1,420 باحثاً لكل مليون نسمة. وبلغ إنفاق المنطقة على البحث والتطوير 0.67 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 1.95 في المائة في عام 2022.

- بلغت نسبة قيمة الصناعات التحويلية المتوسطة والمتقدمة تكنولوجياً 28.6 في المائة من إجمالي القيمة المضافة في عام 2022. وقد تباينت النسبة من سنة إلى أخرى، إلا أنها، وبالمجمل، تزايدت بنسبة 1.3 في المائة منذ عام 2000. وبالمقابل، تراجعت النسبة على الصعيد العالمي.

- في جميع أنحاء المنطقة، تجاوزت التغطية بشبكات الجيل الثاني من خدمات الهاتف المحمول 97.5 في المائة في عام 2023، أي ما يقارب المتوسط العالمي. وتكاد النسب تكون هي ذاتها بالنسبة إلى التغطية بشبكات

الشكل 34. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة

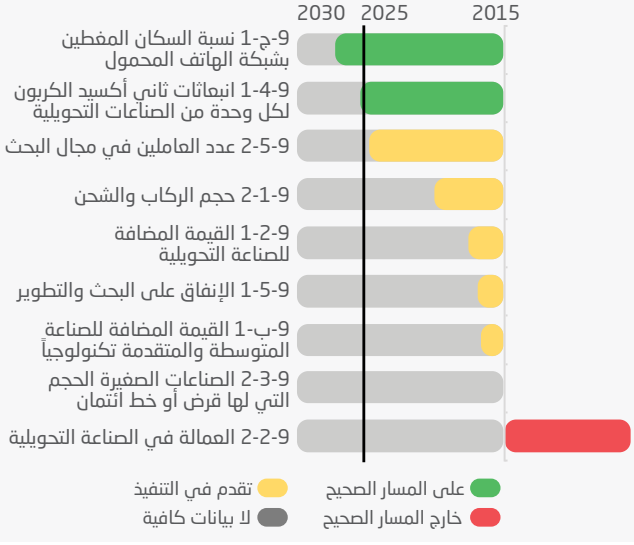

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الجيل الثالث من الخدمات. وبلغت التغطية بشبكة الجيل الرابع 81.8 في المائة من السكان، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 92 في المائة.

- تزايد عدد المسافرين جواً على المستويين الإقليمي والعالمي بين عامي 2017 و2019، لكن العدد انخفض بعد تفشي الجائحة. وكان تعافي المنطقة العربية بطيئاً في عام 2021، فكان عدد المسافرين ثلث ما كان عليه قبل الجائحة.
- تسببت الجائحة أيضاً بانخفاض حجم الشحن المنقول جواً (بالطن للكيلومتر) بنسبة تقارب 14 في المائة في عام 2020. ولكن، وبحلول عام 2021، كان الشحن الجوي قد تعافى بالكامل، وتجاوز مستويات ما قبل الجائحة، فتجاوز 33 مليار طن للكيلومتر، أي 15 في المائة من القيمة العالمية. ومعظم هذا الشحن تنقله البلدان العربية المرتفعة الدخل، التي تصنف في المرتبة الثالثة من حيث حجم الشحن الجوي، بعد أوروبا وأمريكا الشمالية، وشرق وجنوب شرق آسيا.

2. مؤشرات مختارة للهدف 9

- 9-2-1 القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024: 11.4 في المائة في البلدان العربية مقابل 16.5 في المائة عالمياً.
- 9-2-1 نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في عام 2024: 691 دولار في البلدان العربية مقابل 1,934.5 دولار عالمياً.
- 9-2-2 العمالة في قطاع الصناعات التحويلية كنسبة من مجموع العمالة في عام 2023، وفقاً للمؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل: 9.4 في المائة في البلدان العربية مقابل 14.1 في المائة عالمياً.
- 9-ب-1 حصة الصناعات المتوسطة والمتقدمة تكنولوجياً في عام 2022: 28.6 في المائة في البلدان العربية مقابل 44.5 في المائة عالمياً.
- 9-ج-1 التغطية بشبكة الجيل الثالث من خدمات الهاتف المحمول في عام 2025: 95.7 في المائة في البلدان العربية مقابل 96.3 في المائة عالمياً.

الشكل 35. العمالة في الصناعات التحويلية كنسبة من مجموع العمالة

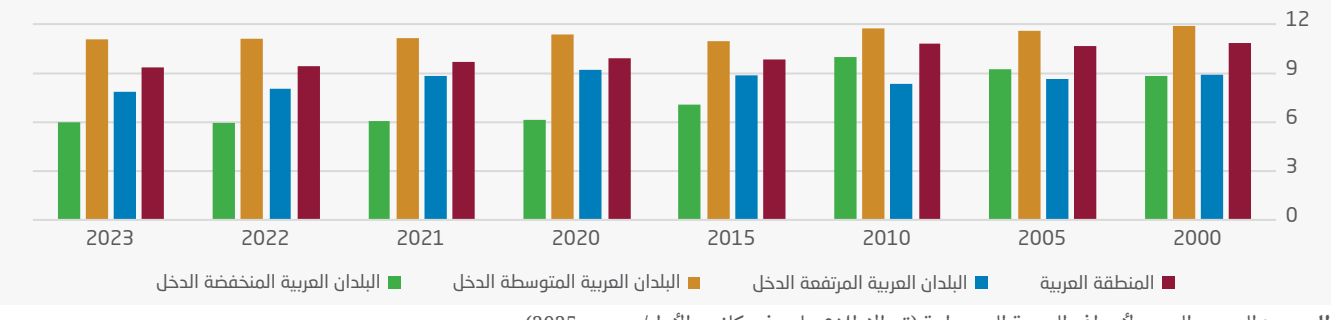

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 36. العاملون بدوام كامل في مجال البحث لكل مليون نسمة

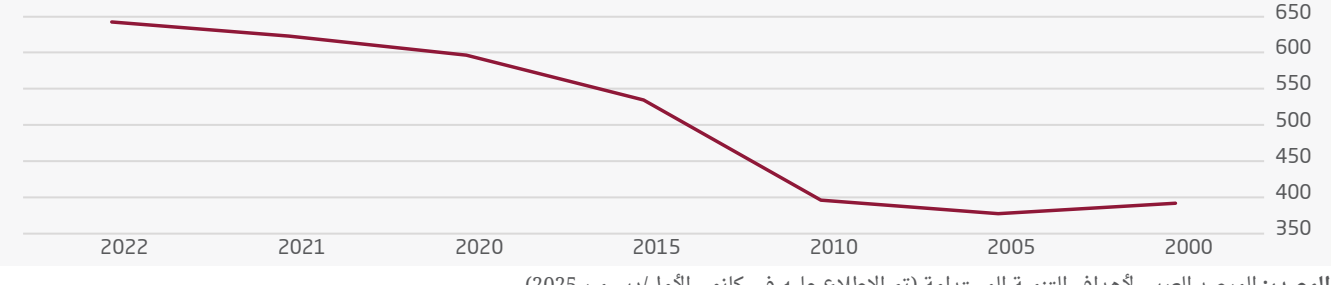

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

ياء. الهدف 10 بشأن الحد من أوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

ثمة نقص كبير في البيانات الرسمية المنشورة عن عدم المساواة في المنطقة العربية. وهناك ضعف في إنتاج مسوح محدثة عن الدخل والإنفاق، تضم تحليلاً لتوزيع الدخل والثروة، ولمدى التمييز والأثر التوزيعي للسياسات العامة. وتمثل أوجه القصور هذه عقبات هامة أمام فهم مسار مختلف أوجه عدم المساواة ومدى انتشارها وتداخلها. لم يكن النمو الاقتصادي شاملاً بالدرجة الكافية، ولا يزال أثر إعادة التوزيع الذي تحدثه السياسات ضعيفاً. ومما يسهم في عدم المساواة في الفرص النزاعات المديدة، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية. ويتطلب الحد من عدم المساواة في البلدان العربية استعادة دور الدولة كالضامن الأساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر اعتماد سياسات تعزز النمو الذي يرجح كفة الفئات الفقيرة، ويتيح فرص العمل اللائق.

1. لمحة عامة عن البيانات

- تعد المنطقة مركزاً هاماً للهجرة الدولية وللنزوح القسري، ففيها ما يقرب من 44.5 مليون مهاجر، منهم 9.5 مليون لاجئ، يمثلون 14.7 في المائة من مجموع الهجرة العالمية.
- منذ عام 2020، شهدت المنطقة زيادة كبيرة في النزوح والهجرة القسرية، ما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد النازحين قسراً، حيث يشكلون حوالي ثلث (32.3 في المئة) مجموع النازحين قسراً في العالم.

الشكل 37. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة

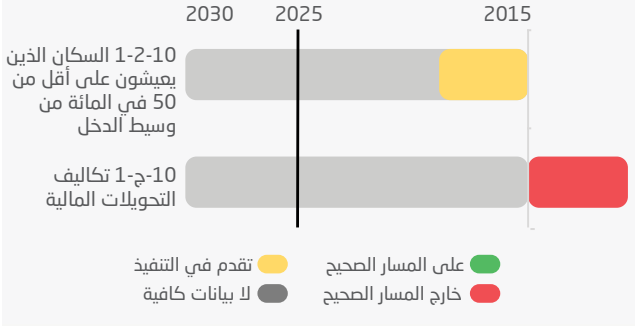

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

2. مؤشرات مختارة للهدف 10

- 10-4-1 حصة اليد العاملة من الناتج المحلي الإجمالي (مجموع الإنتاج) في عام 2024: 36.1 في المائة في البلدان العربية مقابل 52.3 في المائة عالمياً.
- 10-ج-1 متوسط كلفة إرسال 200 دولار من التحويلات المالية إلى دولة مستقبلة كنسبة من المبلغ المحول في عام 2023: 6.2 في المائة في المنطقة العربية.

الشكل 38. حصة اليد العاملة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

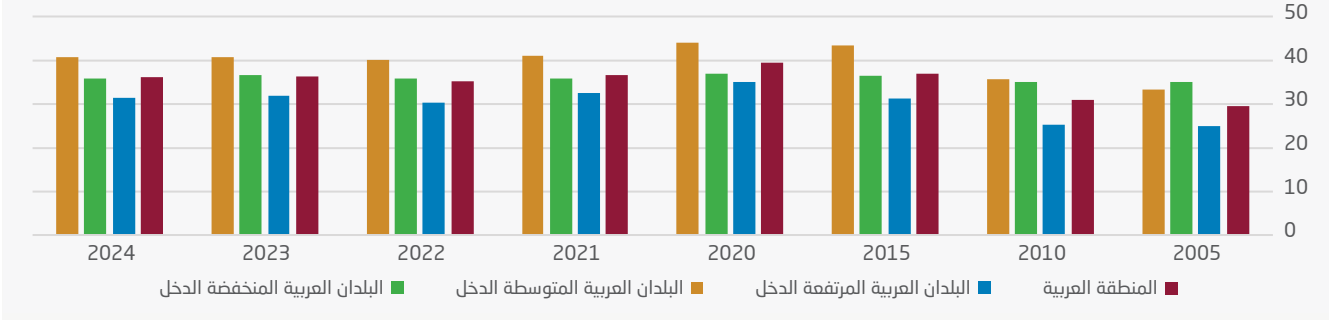

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 39. متوسط كلفة التحويل لإرسال 200 دولار إلى بلد مستقبل كنسبة من المبلغ المحول، 2023 (بالنسبة المئوية)

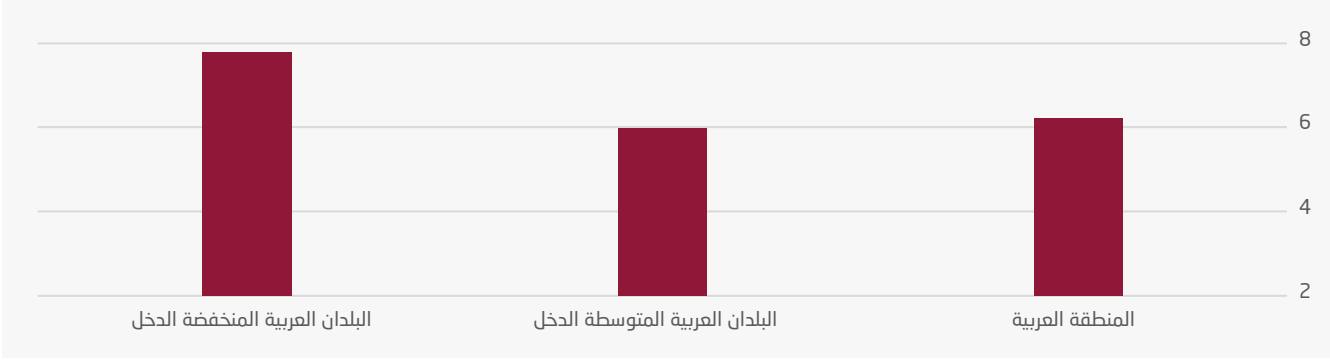

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

كاف. الهدف 11 بشأن مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

بحلول عام 2050، سيعيش 75 في المائة من سكان البلدان العربية في مدن، ما يجعل التخطيط الحضري ركيزة لتحقيق الرفاه لهم. والمدن الساحلية شديدة الانكشاف على الكوارث الطبيعية، وهي تمثل وجهة رئيسية للنازحين.

1. لمحة عامة عن البيانات

- في المنطقة العربية، انخفضت نسبة سكان المدن الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية أو مساكن لا تستوفي المعايير من 33.4 في المائة في عام 2006 إلى 27.4 في المائة في عام 2010، ثم إلى 20.3 في المائة في عام 2018، إلا أن النسبة عادت لترتفع ارتفاعاً طفيفاً، إلى 20.9 في المائة في عام 2022 (وكان عدد سكان المناطق الحضرية حوالي 61 مليون نسمة في عام 2018). والمتوسط العالمي هو 24.8 في المائة في عام 2022.

- تتاح لسكان المناطق الحضرية وسائل متنوعة للنقل العام، والتغطية أفضل في المدن في البلدان المتوسطة الدخل. لكن تعتمد البلدان المتوسطة الدخل بدرجة أكبر على السيارات الخاصة. ولدى تونس تغطية بدرجة 30.7 في المائة بالنقل العام. وبلغت نسبة التغطية في أبوظبي 37.6 في المائة في عام 2020، و28.2 في المائة في المنامة في عام 2023، و41.2 في المائة في الجزائر في عام 2020، و11.2 في المائة في القاهرة

الشكل 40. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

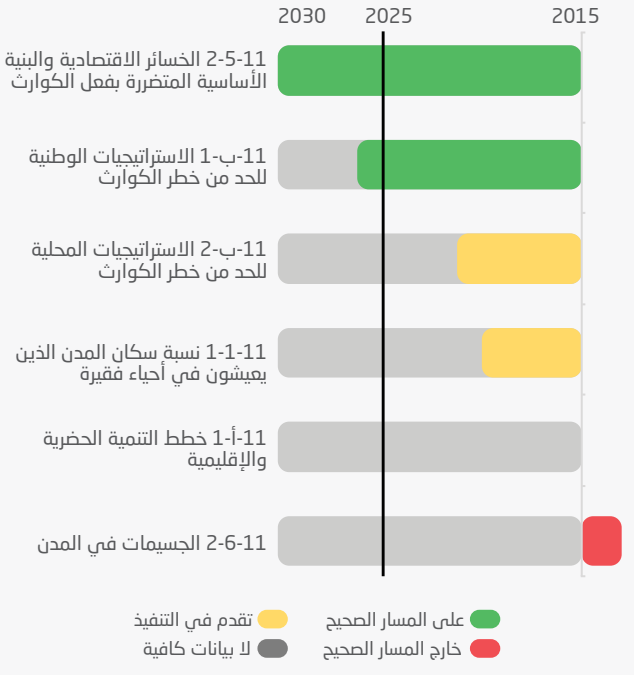

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

في عام 2020. كما بلغت نسبة التغطية في بغداد 20.3 في المائة في عام 2020، وفي عمّان 19.3 في المائة في عام 2022، وفي مدينة الكويت 49.4 في المائة في عام 2020، وفي بيروت 20.7 في المائة في عام 2020، وفي طرابلس 22.3 في المائة في عام 2020، وفي مسقط 13.3 في المائة في عام 2020. إلا أن الدرجة الأعلى سجلت في الرياض، حيث بلغت التغطية 67 في المائة في عام 2020.

2.مؤشرات مختارة للهدف 11

11-1-1 نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يقيمون في أحياء فقيرة في عام 2024: 20.9 في المائة في البلدان العربية مقابل 24.8 في المائة عالمياً.

الشكل 41. نسبة سكان المدن الذين يعيشون في أحياء فقيرة

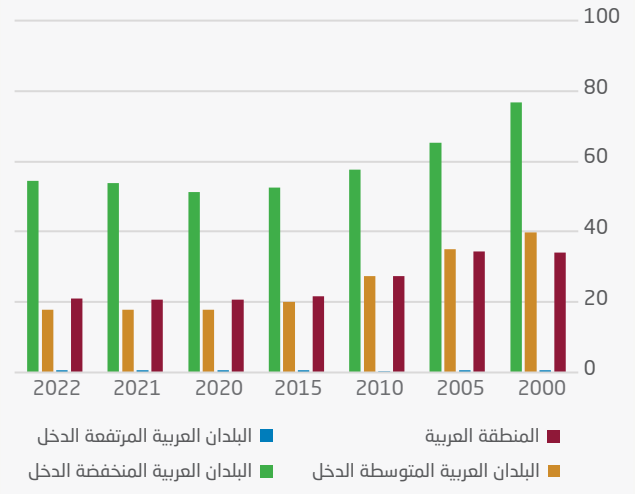

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

لام. الهدف 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

الاستدامة هي المكون الأساسي في الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن من غير المرجح أن تتمكن المنطقة من أن تحقق هذا الهدف في الموعد المقرر. وقد تزايد إسهام الفرد في الأسر في هدر الأغذية بنسبة 36 في المائة بين عامي 2019 و2022، والنموذج الاقتصادي الخطي الحالي يستنزف الموارد الطبيعية، واقتصادات المنطقة العربية تستهلك الكربون بكثافة، حتى وإن لم تبلغ مستويات استهلاك الموارد في البلدان المتقدمة.

1.لمحة عامة عن البيانات

- تزايد حجم النفايات الإلكترونية في المنطقة العربية على مر السنين: من 4.5 كيلوغرام للشخص في عام 2010، إلى 5.7 كيلوغرام في عام 2015، ليصل إلى 6.8 كيلوغرام للشخص في عام 2022.

- تعتمد الاقتصادات العربية اعتماداً كبيراً على استخراج واستهلاك الموارد الطبيعية. وقد انخفضت البصمة المادية للمنطقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، من 1.72 كيلوغرام لكل دولار بالقيمة الثابتة في عام 2015 إلى 1.54 كيلوغرام في عام 2023. وقد تراجعت البصمة المادية العالمية خلال الفترة ذاتها، من 1.27 كيلوغرام إلى 1.04 كيلوغرام.

الشكل 42. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة

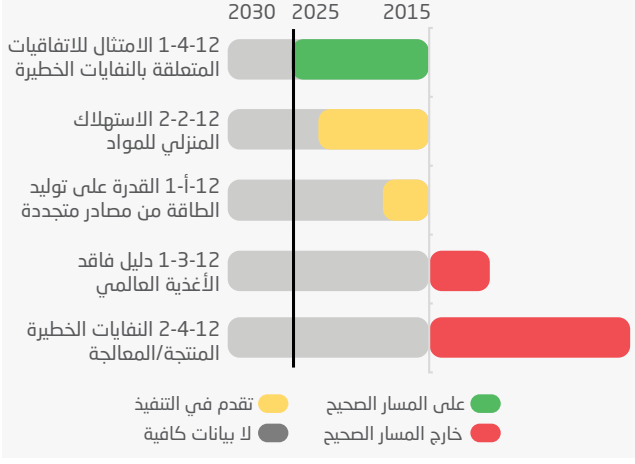

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 43. إسهام الفرد في هدر الأغذية (بالكيلوغرام للفرد)

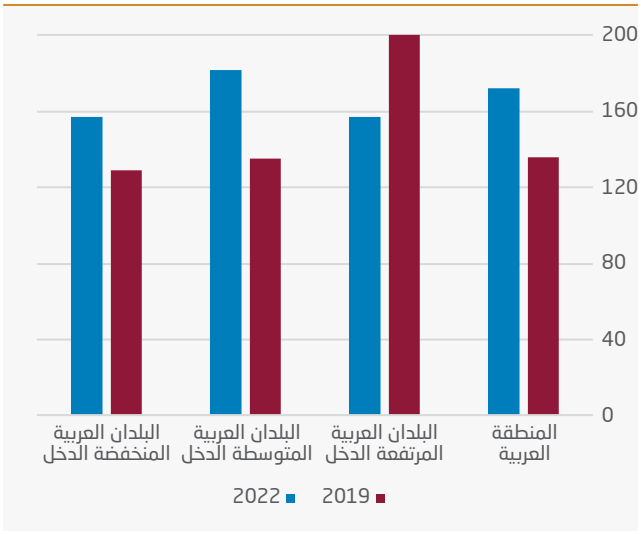

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 44. نصيب الفرد من النفايات الإلكترونية المنتجة (بالكيلوغرام)

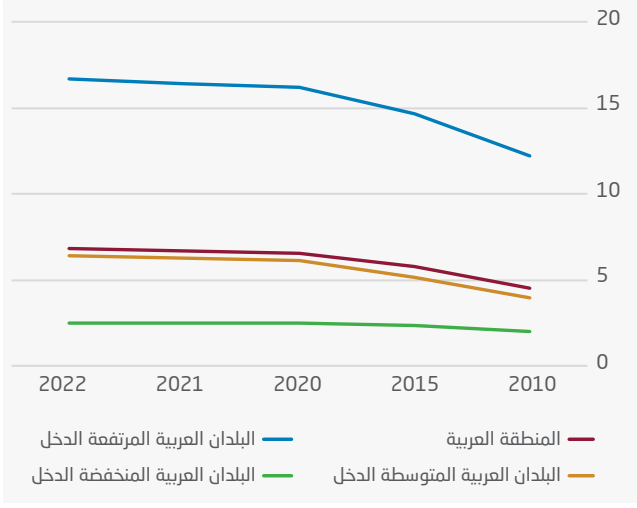

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

- تعتمد الاقتصادات العربية بدرجة كبيرة على الوقود الأحفوري، كما يتضح من استهلاك النفط المحلي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ 0.186 كيلوغرام للدولار في عام 2023، مقابل متوسط عالمي يبلغ 0.039 كيلوغرام.
- في عام 2022، بلغ نصيب الفرد من فاقد الأغذية 172.2 كيلوغرام في المنطقة مقابل 131.9 كيلوغرام عالمياً.

2. مؤشرات مختارة للهدف 12

- 12-2-2 استهلاك المواد المنزلية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023: 1.6 كيلوغرام للدولار في البلدان العربية مقابل 1 كيلوغرام للدولار عالمياً.
- 12-3-1 إسهام الفرد في هدر الأغذية، بالكيلوغرام لكل فرد في عام 2022: 172.2 في البلدان العربية مقابل 131.9 كيلوغرام عالمياً.
- 12-3-1 فاقد الأغذية: 16.4 في المائة في البلدان العربية مقابل 13.2 في المائة عالمياً.

ميم. الهدف 13 بشأن العمل المناخي

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

المنطقة العربية شديدة الانكشاف على تغيّر المناخ، وقدرتها على التكيّف محدودة نتيجة تزايد عدد السكان وشح المياه، والجفاف، والتصحر. وعلى الرغم من انخفاض بصمة غازات الدفيئة التي تتسبب بها المنطقة، إلا أن حجم الانبعاثات في المنطقة يزيد بسرعةٍ تفوق ضعف التسارع في المعدلات العالمية. وتواجه المنطقة عقبات في تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، وتحتاج إلى تمويل أكبر للعمل المناخي.

1.لمحة عامة عن البيانات

- بلغ الانكشاف على تداعيات تغيّر المناخ مستويات تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة في جميع مجموعات البلدان، وأشد القطاعات انكشافاً هما قطاعا المياه والزراعة، والانكشاف يتجه إلى التفاقم عموماً مع مرور الوقت.

- تقلبت أعداد النازحين داخلياً جراء الكوارث بين عامي 2018 و2021، وكانت ذروتها في عام 2020 حين بلغت 1.8 مليون نازح، وأدنى مستوياتها في عام 2021 حين وصلت إلى 568,000.

- تزايدت، بين عامي 2000 و2023، انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 83 في المائة، أي بما يقرب من ضعف المتوسط العالمي للزيادة. ونتيجة لذلك، ارتفع إسهام المنطقة في الانبعاثات العالمية، من 4.7 في المائة إلى 5.8 في المائة. وسجلت بعض بلدان المنطقة عدداً من أكبر النتائج في العالم لإسهام الفرد في انبعاثات الكربون.

- لم تمثل الطاقة المتجددة سوى 4.9 في المائة من مجموع استهلاك المنطقة النهائي للطاقة في عام 2022، وهذا المعدل أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 17.9 في المائة.

الشكل 45. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة

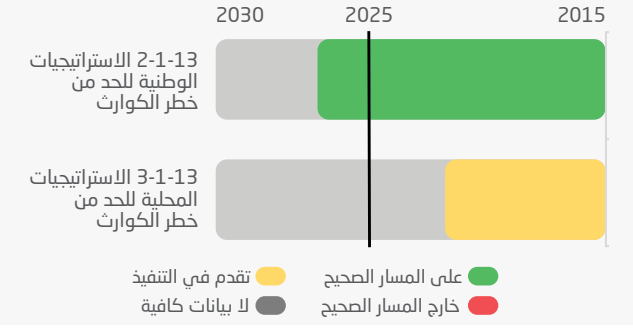

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

2.مؤشرات مختارة للهدف 13

- x1-13 النازحون داخلياً، النزوح الجديد جراء الكوارث في عام 2023: 33.1 لكل 100,000 من سكان البلدان العربية، مقابل 264 لكل 100,000 من سكان العالم.

- x2-13 استهلاك الطاقة المتجددة كنسبة من المجموع النهائي للاستهلاك في عام 2022: 4.9 في المائة في البلدان العربية مقابل 17.9 في المائة عالمياً.

الشكل 46. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالطن المتري للفرد)

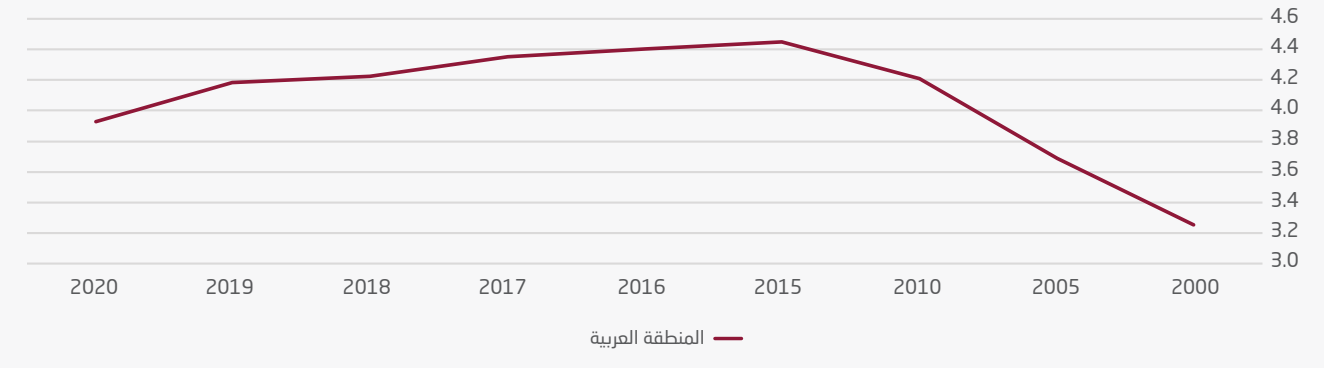

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

نون. الهدف 14 بشأن الحياة تحت الماء

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

المنطقة العربية متأخرة عن المسار في عدة مقاصد للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المقاصد المتعلقة بحماية النظم الإيكولوجية البحرية من التلوث، وتنظيم أنشطة الصيد. لا تزال ممارسات التربية المستدامة للأحياء المائية في مراحلها الأولى في معظم بلدان المنطقة، ولا يمكنها أن تواكب زيادة الطلب على الأسماك. وعلى الرغم من تحقيق تقدم جيد في بعض الأماكن، في تحديد مناطق بحرية محمية، لم تكن أنشطة الحماية كافية لوقف التدهور.

1. لمحة عامة عن البيانات

- تشكّل مصايد الأسماك المستدامة نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، والنسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي.
- بحلول عام 2022، كانت قد جرت تغطية حوالي 35.8 في المائة من المناطق البحرية الرئيسية للتنوع البيولوجي كمناطق محمية. وتتصدر البلدان المتوسطة الدخل أداء المنطقة في هذا الصدد، حيث تغطي 64.1 في المائة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية كمناطق محمية، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 45.7 في المائة. بيد أن نسبة التغطية في البلدان المتأثرة بالنزاعات منخفضة للغاية، لا تتجاوز 19.5 في المائة.

الشكل 47. التقدّم المحرز في مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

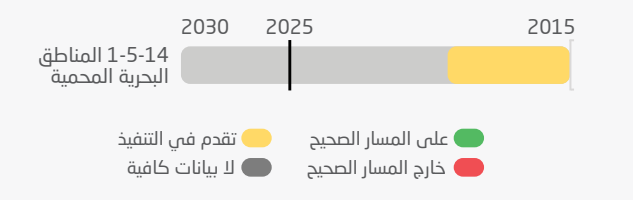

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

- أحرزت بلدان المنطقة تحسناً في تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة صيد الأسماك غير القانوني بدون إبلاغ وبدون تنظيم، فكانت درجتها 4 من 5، بموازاة الدرجة العالمية التي بلغت 4 في عام 2024.

2. مؤشرات مختارة للهدف 14

- 14-1-1 نفايات الشاطئ الناشئة من مصادر وطنية برية وتنتهي على الشاطئ في عام 2022: 75.6 في المائة في البلدان العربية مقابل 70 في المائة عالمياً.
- 14-5-1 متوسط نسبة المناطق البحرية الرئيسية للتنوع البيولوجي التي جرت تغطيتها كمناطق محمية في عام 2024: 38.3 في المائة في البلدان العربية مقابل 46 في المائة عالمياً.

الشكل 48. الشذوذ في مادة الكلوروفيل-أ، الاستشعار عن بعد (بالنسبة المئوية)

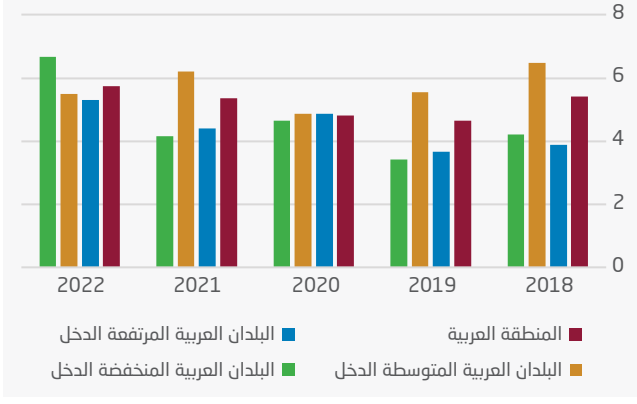

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

سين.الهدف 15 بشأن الحياة في البرّ

حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي

حققت المنطقة العربية تقدماً بطيئاً نحو الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل التحسينات إجراءات لحماية المواقع المهمة للتنوع البيولوجي في البر والمياه العذبة، وإدارة مناطق الغابات. ولكن، بالمقابل، شهدت المنطقة تراجعاً من حيث تفاقم تدهور الأراضي، ومحدودية الحماية للأنواع المهددة بالانقراض، والافتقار إلى تعبئة المساعدات التنموية اللازمة لتمويل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

1.لمحة عامة عن البيانات

- المنطقة، بحكم واقعها، فقيرة بالغابات، فلم تشكل غابات المنطقة سوى 0.9 في المائة من المساحة العالمية للغابات في عام 2022.

- تتزايد، في المنطقة، نسبة المناطق الرئيسية للتنوع البيولوجي في البر وفي المياه العذبة، المصنفة كمحميات رئيسية. إلا أن نسبة التنوع البيولوجي في البر لا تزال أدنى بكثير من المتوسط العالمي، ولم تزد في عام 2025 على 30.2 في المائة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 44.6 في المائة. بصورة مماثلة، لا تزال نسبة التنوع البيولوجي في المياه العذبة أدنى بكثير من المتوسط العالمي، ولم تزد في عام 2025 على 28.4 في المائة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 43.7 في المائة. والمناطق الجبلية الرئيسية للتنوع البيولوجي هي الأقل تغطية بالحماية في المنطقة، فلا تزيد نسبة ما صنف منها كمناطق محمية على 26.9 في المائة في عام 2025.

- لا تتوفر بيانات محدثة حول مدى تدهور الأراضي، لكن المتاح منها يشير إلى تزايدٍ يفوق الضعف في المنطقة، من 3.4 في المائة في عام 2015 إلى 8.7 في المائة في عام 2019. ومن الحيثية المطلقة، كانت أعلى نسبة من الأراضي المتدهورة في البلدان المنخفضة الدخل حيث بلغت 14.4 في المائة في عام 2019، أما من حيث مقدار تزايد نسبة الأراضي المتدهورة، فقد كانت في البلدان المرتفعة الدخل، من 0.7 في المائة في عام 2015 إلى 9.5 في المائة في عام 2019.

الشكل 49. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة

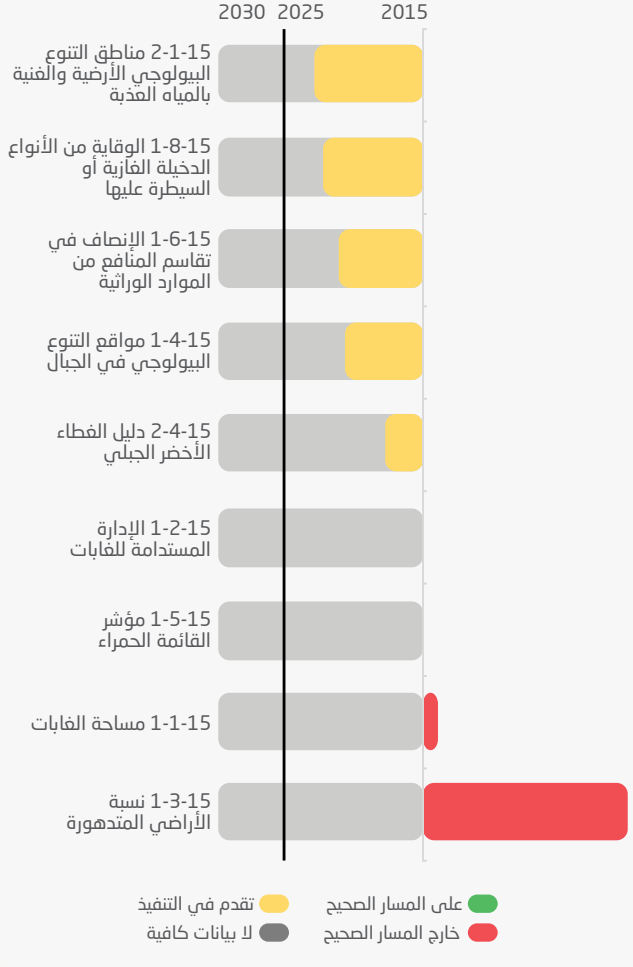

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

- في عام 2023، كانت 72.7 في المائة من دول المنطقة أطرافاً في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد

الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، ولكن لم يعتمد غير 27 في المائة من الدول أطراً تشريعية وإدارية وسياسية، أو إجراءات للتنفيذ المناسب.

2.مؤشرات مختارة للهدف 15

- 15-1-1 مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحات الأراضي في عام 2020: 2.8 في المائة في البلدان العربية مقابل 31.2 في المائة عالمياً.
- 15-5-1 دليل القائمة الحمراء (0–1) في عام 2024: 0.884 في البلدان العربية مقابل 0.721 عالمياً.

الشكل 50. نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي الأرضية وبالمياه العذبة المصنفة مناطق محمية

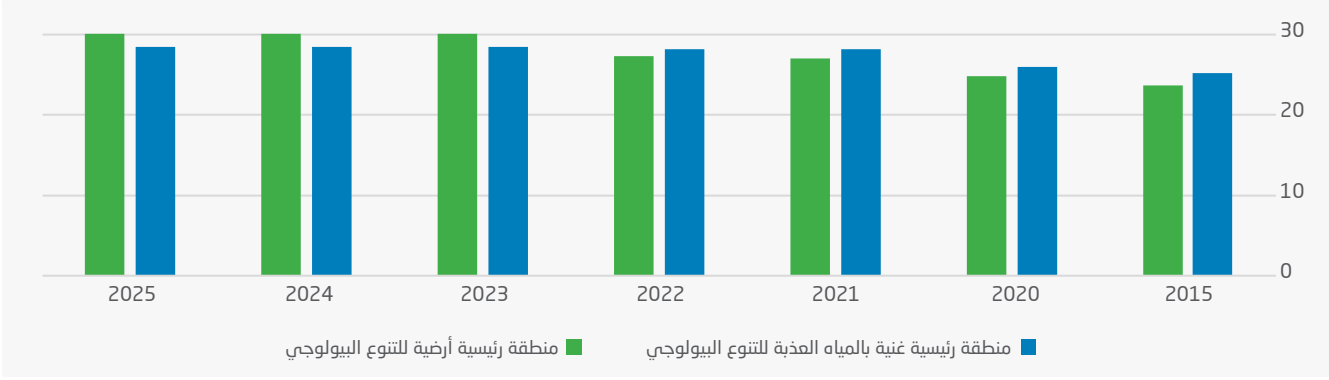

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 51. دليل القائمة الحمراء (0-1)

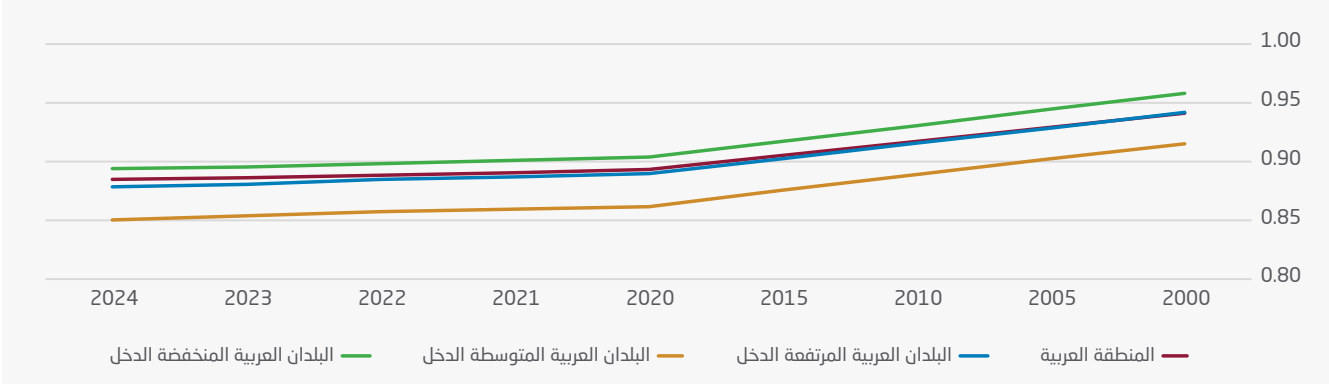

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

عين. الهدف 16 بشأن السلام والعدل والمؤسسات القوية

تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

المنطقة العربية من المناطق التي تكثر فيها النزاعات، وتنخفض درجة الأمن والسلام، وترتفع مستويات الاتجار بالبشر. ومن الجدير بالذكر أن 32 في المائة فقط من البلدان العربية لديها مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تلتزم بمبادئ باريس.

1. لمحة عامة عن البيانات

- المنطقة العربية هي الأقل سلماً على مستوى العالم، وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات حوالي 39.6 في المائة (198.7 مليون نسمة) في عام 2025.
- يسجل في البلدان المنخفضة الدخل أعلى معدل للقتل العمد في المنطقة العربية، بلغ 13.1 لكل 100,000 نسمة في عام 2023 مقارنة بمتوسط إقليمي بلغ 6. والدرجات أقل من المتوسط الإقليمي في كل من البلدان المتوسطة الدخل البالغ 4 والبلدان المرتفعة الدخل البالغ 0.7. وتركزت تداعيات النزاعات والوفيات الناتجة منها إلى حد كبير في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق واليمن.
- على الرغم من أن في المنطقة 6 في المائة فقط من سكان العالم، فقد كانت مصدراً لحوالي 15.4 مليون لاجئ في عام 2024. كما استضافت المنطقة، في عام 2024، حوالي 9.4 مليون لاجئ تحت رعاية وكالة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (حوالي 42.2 في المائة من مجموع لاجئي العالم)، و5.9 مليون لاجئ تحت ولاية وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين (الأونروا) (حوالي 31 في المائة من مجموع لاجئي العالم).
- الرشوة أكثر شيوعاً في البلدان العربية المنخفضة الدخل. في عام 2024 بلغت النسبة 40.9 في المائة، ما يزيد بنحو الضعف على المتوسط الإقليمي، وبعشرة أضعاف على المعدل في البلدان المرتفعة الدخل.

الشكل 52. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

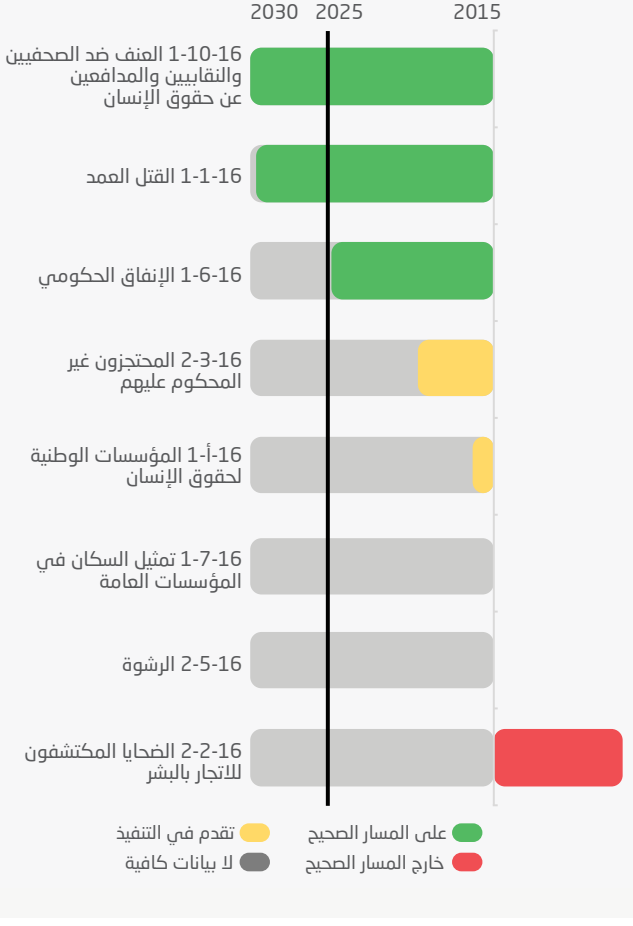

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

- ليس تسجيل المواليد ممارسة شائعة في أقل البلدان العربية نمواً. ولم يسجل فيها ما يقرب من نصف الأطفال دون سن الخامسة.

- من بين 163 بلداً مصنفاً في دليل السلام العالمي لعام 2023[2]، لم يصنف سوى بلدين من الـ 21 بلداً من المنطقة ضمن الشريحة الأولى، كما صنفت أربعة بلدان ضمن الشريحة الثانية. والبلدان المصنفة في الشريحتين لديها مستويات مرتفعة نسبياً من السلام، فصنفت قطر في المرتبة 21، والكويت في المرتبة 35، وعُمان في المرتبة 48، والأردن في المرتبة 62، والإمارات العربية المتحدة في المرتبة 75، وتونس في المرتبة 81[3]. وأدرجت خمسة بلدان عربية، هي الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق واليمن، ضمن أقل 10 أماكن سلمية على مستوى العالم.

2.مؤشرات مختارة للهدف 16

- 16-7-1 (ب) الوظائف في المؤسسات الوطنية والمحلية في القطاع العام مقارنة بالتوزيع على المستوى الوطني لعام 2024: 0.406 في البلدان العربية مقابل 0.8 عالمياً.

الشكل 53. جرائم القتل العمد (لكل 100,000 نسمة)

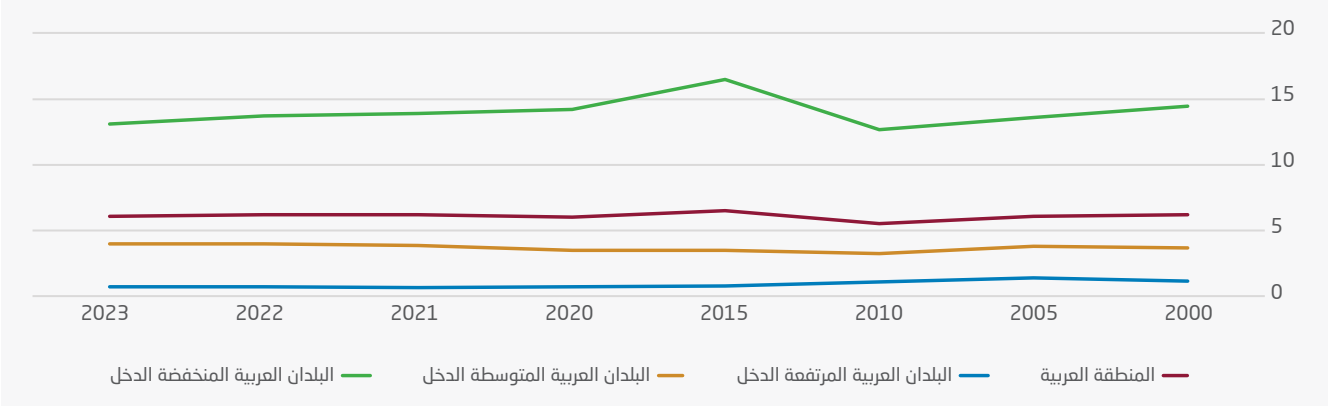

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 54. نسبة البلدان التي لديها مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تلتزم بمبادئ باريس

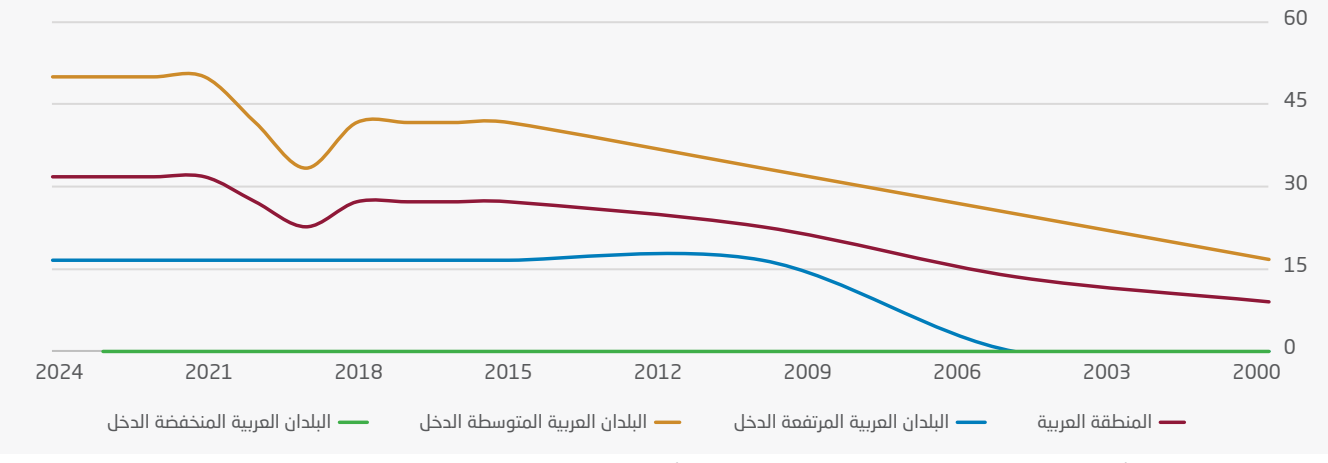

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

2. Institute for Economics and Peace, Global Peace Index, 2023.
3. المرجع نفسه.

فاء. الهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

حققت المنطقة العربية بعض المكاسب الاقتصادية، ولكن تواجه تحديات صعبة. لا تزال إيرادات الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة عند 5.3 في المائة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 14.3 في المائة. وتزايدت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي من 0.5 في المائة في عام 2000، إلى 2.5 في المائة في عام 2023، ما يشير إلى تزايد اهتمام المستثمرين في المنطقة. إلا أن هذا الاهتمام لم يترجم إلى استقرار مالي أوسع، فقد تراجع الاحتياطي الإجمالي، وتوسع العجز في المالية العامة، من 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 8.5 في المائة في عام 2015، على الرغم من التحسن الطفيف في الإيرادات من الضرائب. وظل التضخم مستقراً نسبياً، لكن اتجاهات إنفاق الحكومات والأسر تشير إلى ضغوط اقتصادية أشد. ولتحقيق التقدم وضمان استدامة النمو في المنطقة، لا بد من تعزيز السياسات المالية، وتنويع الاستثمار، وتحصين التجارة إزاء الصدمات.

1.لمحة عامة عن البيانات

- بلغ الدين العام الإجمالي في المنطقة العربية 1.4 تريليون دولار في عام 2020، وتزايد الدين العام الخارجي بحوالي 111 مليار دولار بين عامي 2008 و2020، وتسبب في العديد من الحالات بأعباء غير مستدامة لخدمة الدين. الدين العام في المنطقة في أعلى مستوياته المسجلة تاريخياً، وتواجه دول عدة وضعاً حرجاً من حيث القدرة على تحمل الدين. وهذا الوضع الحرج يستدعي إدارة مالية حكيمة، وإصلاحات هيكلية، وسياسات تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود.

- في عام 2024، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة 77.1 مليار دولار، مقارنة بتدفقات خارجة من المنطقة للاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 37.3 مليار دولار.

- بقيت القيمة الوسيطة لنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتوسطة الدخل منخفضة، عند حوالي 16 في المائة في عام 2019، مقارنة بنسبة 25 في المائة في البلدان المتقدمة في العالم، ونسبة 18 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل في العالم. وهذا يشير إلى أن متوسط الإيرادات الضريبية التي تجمعها البلدان العربية ليست متناسبة مع حجم اقتصاداتها، خاصة إذا ما قورنت الإيرادات الضريبية مع مناطق أخرى.

- بلغ عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة في المنطقة العربية 69.5 في عام 2025، بعد أن كان 53.5 في عام 2019 قبل الجائحة. المستوى الحالي أدنى من المتوسط العالمي البالغ 73.6.

- تمثل التدفقات المالية غير المشروعة، خاصة تلك الناتجة عن التلاعب بقِيَم الفواتير التجارية، عائقاً كبيراً أمام التنمية في المنطقة العربية. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة تخسر إيرادات بقيمة 77.5 مليار دولار سنوياً، ما يؤكد ضرورة اتخاذ تدابير قوية في السياسات العامة لمعالجة هذه القضية وحشد الموارد المحلية لدعم التنمية المستدامة.

- في عام 2025، بلغ معدل انتشار الإنترنت الثابت العريض النطاق 12.4 اشتراكاً لكل 100 نسمة، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 20.1 اشتراكاً.

- في عام 2025، قام 11 بلداً عربياً (50 في المائة من مجموع البلدان) بتحديث وإقرار استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات ونشرها عبر الإنترنت.

الشكل 55. التقدّم المحرَز في مؤشرات الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة

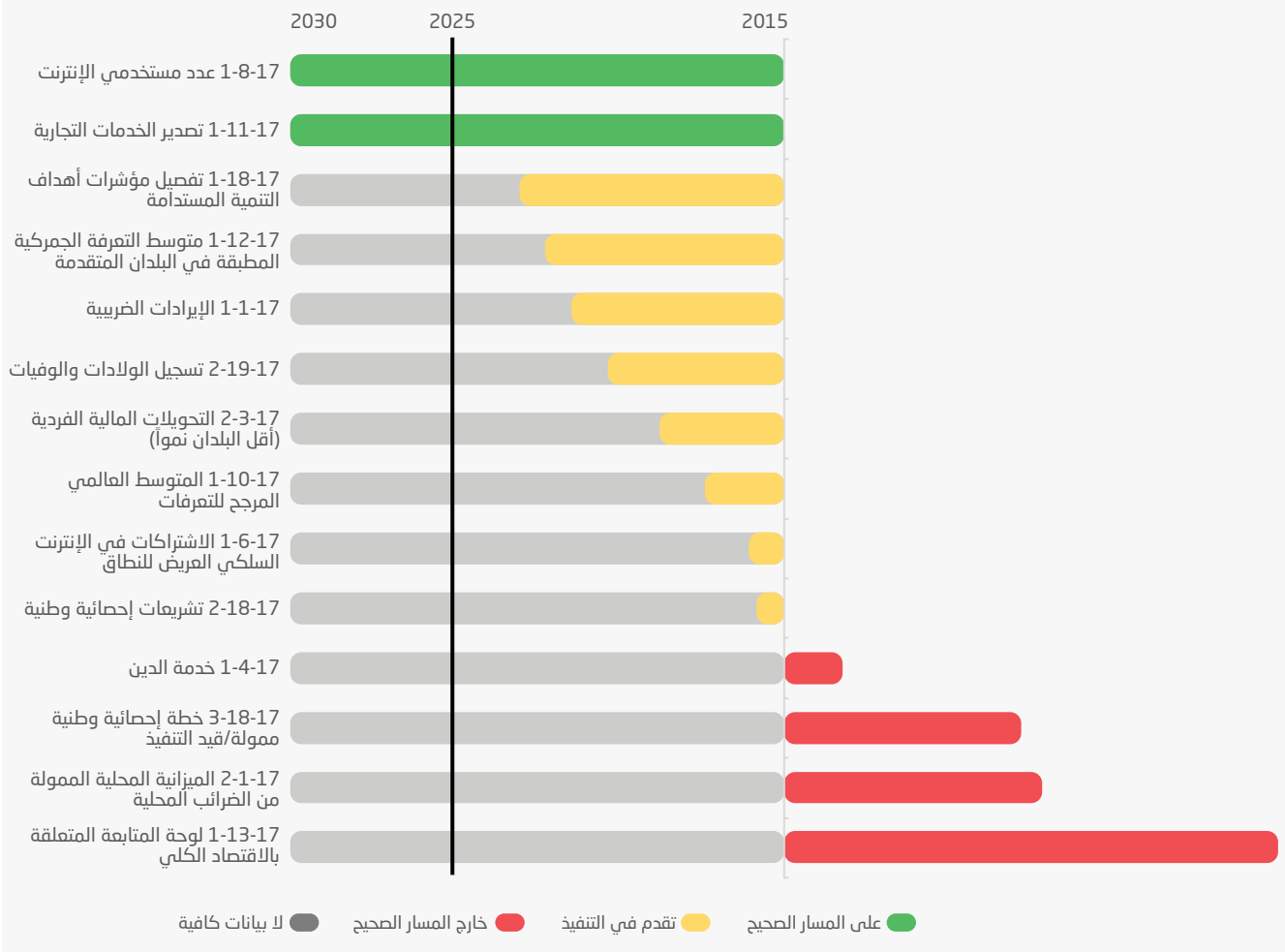

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

2.مؤشرات مختارة للهدف 17

- Δ 17-3-2 التحويلات الشخصية المتلقاة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023: 1.8 في المائة في البلدان العربية مقابل 0.8 في المائة عالمياً.
- Δ 17-6-1 اشتراكات الإنترنت الثابت العريض النطاق لكل 100 نسمة في عام 2025: 12.4 في البلدان العربية مقابل 20.1 عالمياً.
- Δ 17-8-1 عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة في عام 2025: 69.5 في البلدان العربية مقابل 73.6 عالمياً.
- Δ 17-11-1 حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من واردات الخدمات العالمية في عام 2023: 5.5 في المائة.
- Δ 17-13-1 التضخم السنوي وأسعار الاستهلاك لعام 2024: 2.1 في المائة في البلدان العربية مقابل 3 في المائة عالمياً.
- Δ 17-18-3 انخفضت نسبة البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية ممولة من الحكومة في عام 2024 إلى 36.4 في المائة في البلدان العربية مقابل 53.1 في المائة عالمياً.

الشكل 56. حجم التحويلات المالية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)

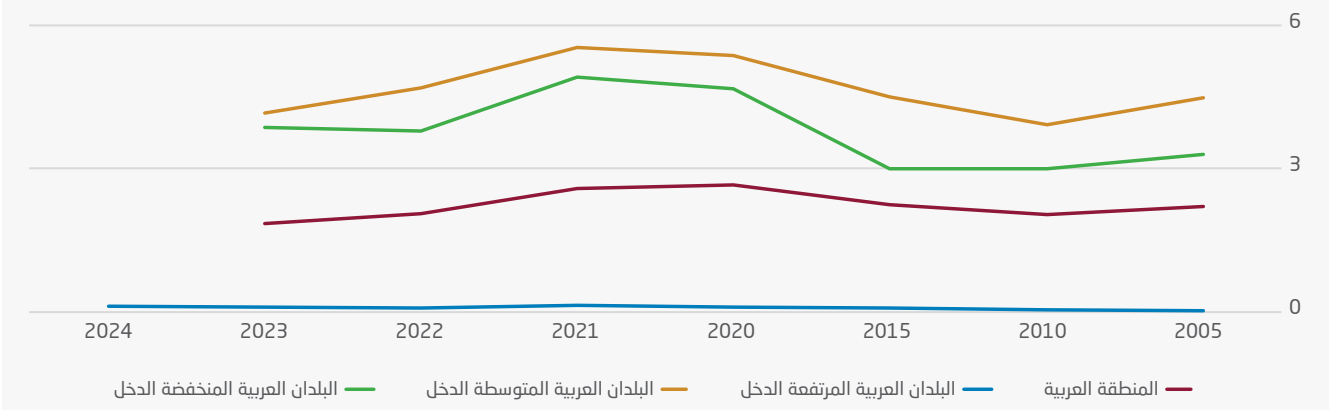

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 57. عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان

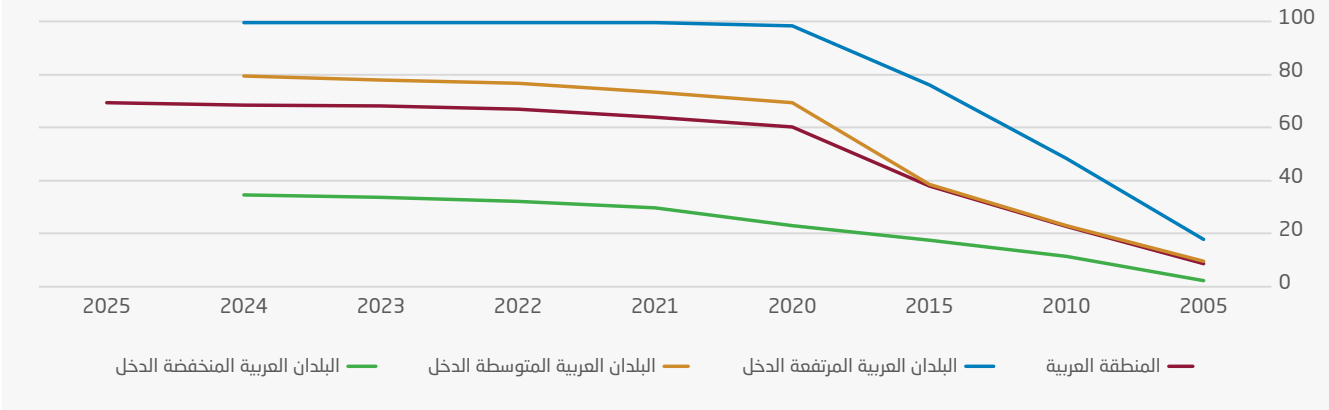

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

الشكل 58. مؤشر أداء البنية التحتية للبيانات (الركيزة الخامسة)

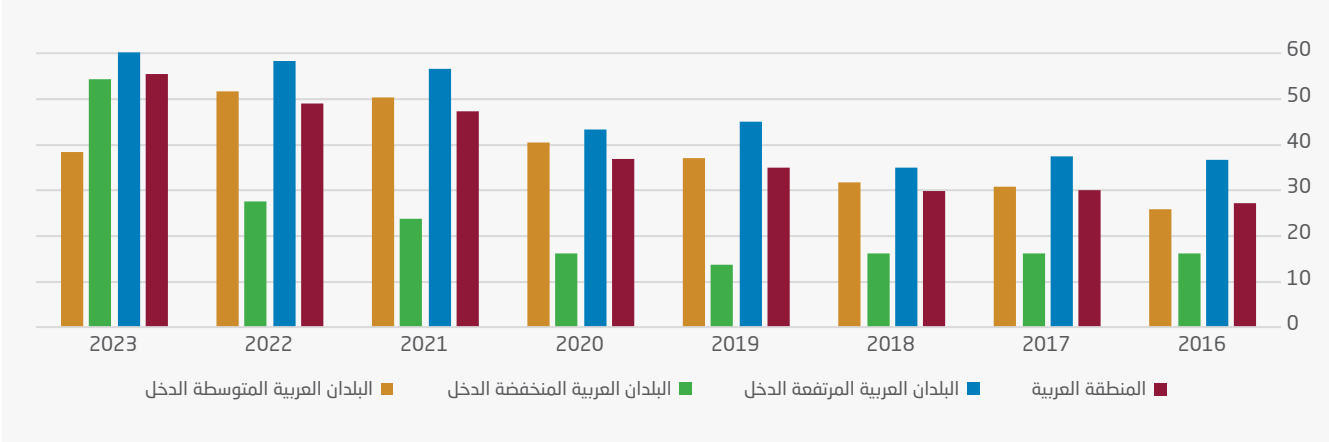

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر 2025).

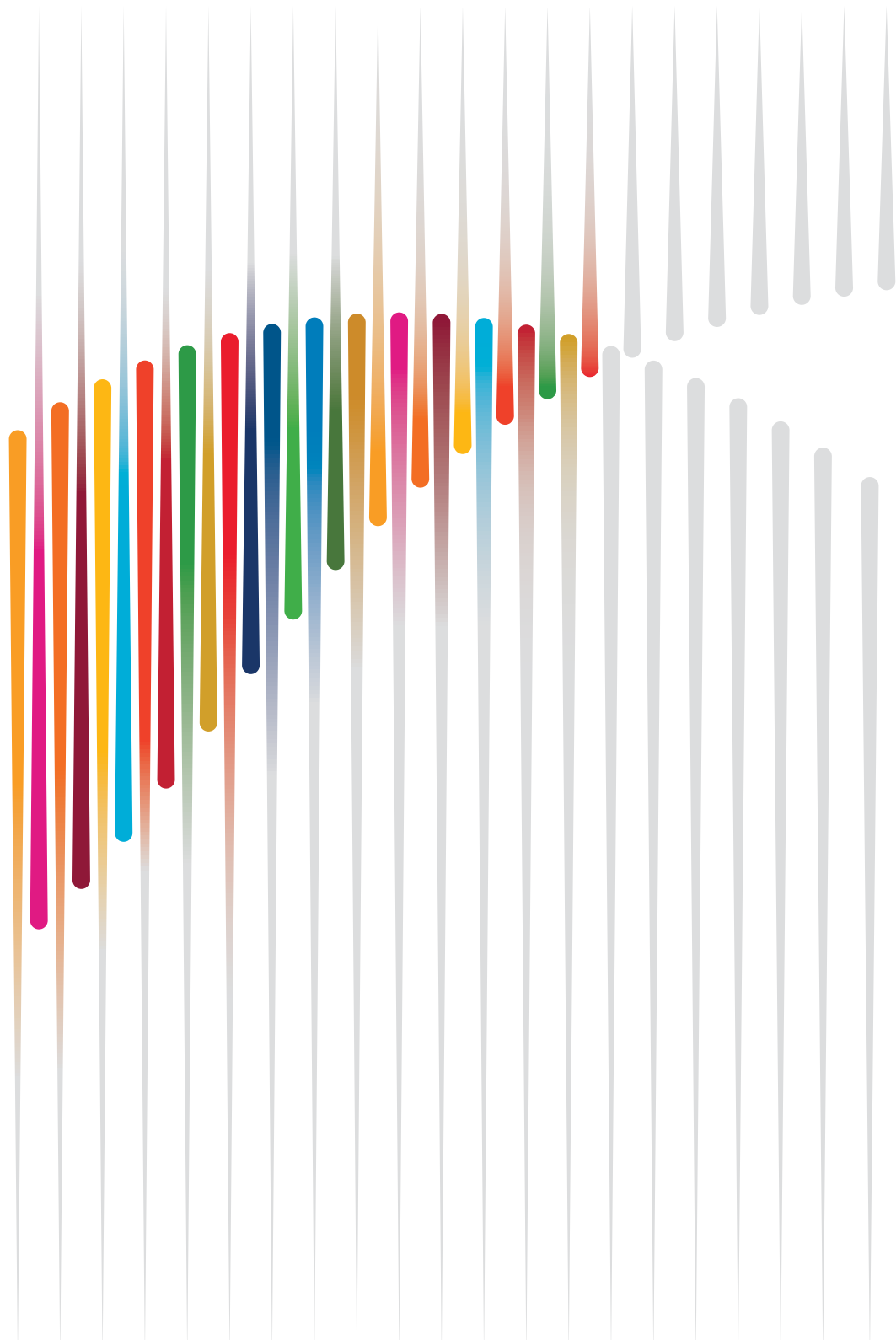

3

لمحة عن كل هدف

1 القضاء على الفقر
2 القضاء التام على الجوع
3 الصحة الجيدة والرفاه
4 التعليم الجيد
5 المساواة بين الجنسين
6 المياه النظيفة والنظافة الصحية
7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد
9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
10 الحدّ من أوجه عدم المساواة
11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة
12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
13 العمل المناخي
14 الحياة تحت الماء
15 الحياة في البرّ
16 السلام والعدل والمؤسسات القوية
17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

المؤشرات	7
المقاصد	13
قوّة الأدلّة	54%

فقر مدقع

نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي ارتفعت بنسبة

38% منذ عام 2020

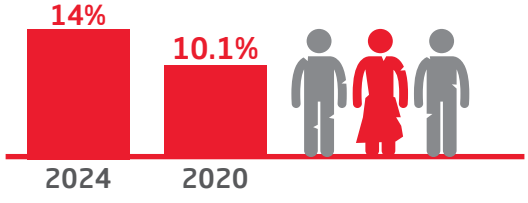

2024

68.8 مليون

شخص (14%) في المنطقة العربية يعيشون بأقل من 3 دولارات في اليوم

نسبة العاملين الفقراء

زادت بنسبة

5.5% بين عامي 2023 و2024

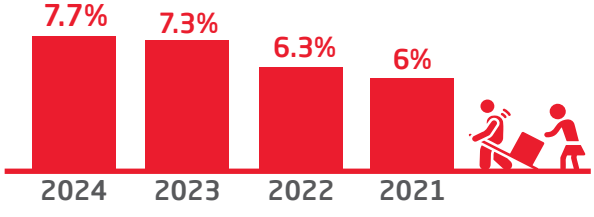

10.3 مليون

عامل يعيشون تحت خط الفقر

الحماية الاجتماعية

نسبة الأطفال الذين يتلقون مساعدات نقدية

22.9%

1 من كل 5

22.2% 23.4%

نسبة العاطلين عن العمل الذين يتلقون مساعدات نقدية

2.1%

1 من كل 50

1.9% 2.2%

2023

28.2 مليون شخص في وظائف معرضة للخطر

21.5% من اليد العاملة

نسبة النساء أعلى مقارنة بنسبة الرجال

19.8% 21.9%

2023

2024

لا تزال ندرة المياه تشكل تحدّياً خطيراً في المنطقة العربية

47.9 مليون شخص لا يزالون محرومين من خدمات المياه الأساسية (9.7%)

1 من كل 10

الاستثمار في تحسين البنية التحتية للصرف الصحي يجني ثماره، لكن لا يزال

65 مليون شخص محرومين من خدمات الصرف الصحي الأساسية (13.2%)

1 من كل 7

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

2 القضاء التام على الجوع

المؤشرات	8
المقاصد	14
قوّة الأدلّة	71%

ازداد نقص الحصول على الغذاء الكافي

77.5 مليون شخص يعانون من نقص التغذية

15.8%

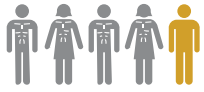

ارتفع معدل نقص التغذية بنسبة **34%** بين عامي 2019 و2024

2024

1 من كل 3 أشخاص في أقل **البلدان العربية** نمواً يعاني من **نقص التغذية** — 34%

1 من كل 6 أشخاص في **المنطقة العربية** يعاني من **نقص التغذية** — 15.8%

2024

لا تزال **البلدان المتأثرة بالنزاعات** الأكثر تضرراً، إذ عانى حوالي

113.6 مليون شخص من **انعدام الأمن الغذائي**

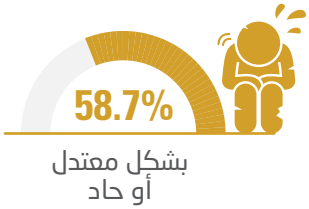

ملاحظة: تشمل البلدان المتأثرة بالنزاعات الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن.

معدّلات **فقر الدم** بين النساء في **انخفاض**

لكنها لا تزال **مرتفعة جداً** بين النساء الحوامل

37+ **مليون** امرأة يعانين من **فقر الدم**

31.5%

2023

الحوامل 36.8%

غير الحوامل 31.3%

يستمر **سوء التغذية** في المنطقة العربية، مما يعرّض

رفاه الأطفال و **نموهم للخطر**

2024

يعاني **الأطفال** دون سن الخامسة من

التقزّم

11 مليون طفل

1 من كل 5

20.3%

زيادة الوزن

3.7 مليون طفل

1 من كل 14

6.9%

3 الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

المؤشرات	13
المقاصد	28
قوّة الأدلّة	71%

وفيّات الأمهات

تراجعت

من 2000 **20** إلى 2023 **14** **ألف حالة وفاة**

لكن نسبة **وفيّات الأمهات** لا تزال **مرتفعة**

2023 **129 حالة وفاة** من كل **100,000** ولادة حية

معدل الولادات بين المراهقات لا يزال مرتفعاً

15–19 سنة

المنطقة العربية
43 من كل **1,000** من السكان

أقل البلدان نمواً
75.1 من كل **1,000** من السكان

العالم
37.6 من كل **1,000** من السكان

2025

الولادات تحت إشراف طواقم طبية مؤهلة في ارتفاع

2015 **83%** ← 2024 **88.9%**

السل

48 من كل **100,000** من السكان — 2015

37 من كل **100,000** من السكان — 2024

الملاريا

12.9 من كل **1,000** من السكان — 2015

25.1 من كل **1,000** من السكان — 2024

منذ عام 2015

معدل **الإصابة بالسل انخفضت** **24%**

معدل **الإصابة بالملاريا ارتفعت** **95%**

813,323 حالة وفاة بين الأطفال في عام 2023، انخفاض بأكثر من 37,000 حالة منذ عام 2020

2023

- **175,324** طفلاً حديث الولادة (دون الشهر)
- **285,995** رضيعاً (دون السنة)
- **352,004** أطفال (دون الخمس سنوات)

حالات الانتحار

2021 المنطقة العربية **10,412**
العالم **720,000**

2.25 من كل **100,000** من السكان

1.5 من كل **100,000** من السكان

50% أعلى

2025 **+1/3** من النساء في سن الإنجاب (15-49) في المنطقة لا تزال احتياجاتهن في مجال تنظيم الأسرة غير ملباة **35.5%**

من كل **100 شخص**، 2021 يقضي 25 رجلاً و9 نساء بسبب إصابات ناتجة عن حوادث مرور

ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

4 التعليم الجيد

المؤشرات	10
المقاصد	12
قوّة الأدلّة	58%

معدلات إتمام الدراسة آخذة في الارتفاع، لكن بوتيرة بطيئة ومتفاوتة ولا تزال دون المعدلات العالمية

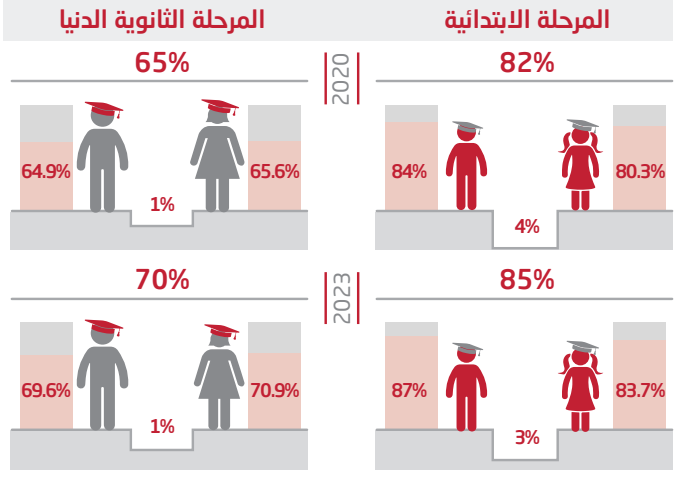

الالتحاق بالمدرسة

2023

11.4 مليون فتاة غير ملتحقات بالمدرسة

17.5%

مقابل **11.1 مليون فتى**

18%

المجموع 17.7%

معدّل الأميّة

2024

1 من كل 5

21%

1 من كل 3 — 28%

1 من كل 6 — 14.6%

بين الشباب (15-24)

1 من كل 10

9.8%

1 من كل 8 — 12%

1 من كل 13 — 8%

بين كبار السن (65+)

6 من كل 10

57%

7 من كل 10 — 70%

4 من كل 10 — 42%

على الرغم من زيادة عدد المعلّمين المدرَّبين

2024

1 من كل 4 معلّمي المرحلة الابتدائية — 24%

و

1 من كل 6 معلّمي المرحلة الثانوية — 17%

لا يزالون من دون تدريب

تفتقر المدارس الابتدائية إلى:

2024

- الكهرباء — 11%
- مياه الشرب — 8%
- مرافق غسل اليدين — 9%
- مرافق الصرف الصحي الأساسية المفصولة على أساس الجنس — 14%
- أجهزة الكمبيوتر — 11.8%
- الاتصال بالإنترنت — 32%

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

5 المساواة بين الجنسين

المؤشرات	14
المقاصد	9
قوّة الأدلّة	21%

زواج الأطفال بين الشابات/الفتيات

2024

1 من كل 35 من الفتيات تتزوج قبل سن الـ 15

3%

1 من كل 6 من الفتيات تتزوج قبل سن الـ 18

16%

تطبيق الأطر القانونية التي تسهم في تحقيق **المساواة بين الجنسين**

2024

- العمالة والمزايا الاقتصادية 50%
- الزواج والأسرة 51%
- الحياة العامة 52%
- العنف ضد المرأة 64%

على الرغم من أن عدد المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان **ارتفع بمقدار خمس مرات في عام 2020، انخفض العدد في عام 2025**

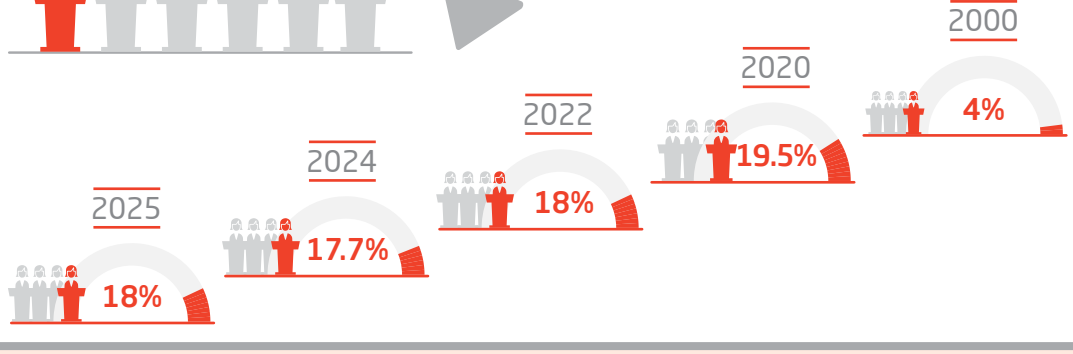

مقاعد في البرلمان

1 من كل 6 تشغله امرأة

زادت نسبة **النساء في المناصب الإدارية**

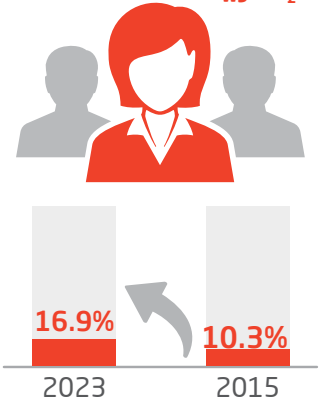

2025

329 مليون شخص لديهم هاتف محمول

84%

80.1%

87%

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

المؤشرات	8
المقاصد	11
قوّة الأدلّة	55%

الأشخاص الذين يفتقرون إلى

خدمات مياه الشرب المدارة بأمان 2024
26.2%
129 مليون شخص

خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان 2024
45.3%
223 مليون شخص

مرافق غسل اليدين الأساسية
14%
70.7 مليون شخص

الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على هذه الخدمات

79% من سكان المناطق الحضرية

65% من سكان المناطق الحضرية

35% من سكان المناطق الريفية

88% من سكان المناطق الحضرية

82% من سكان المناطق الريفية

2.9% مارسوا التغوّط في العراء

انخفاض بمقدار أربع مرات منذ عام 2000، خاصة في **المناطق الريفية** 2024

26% 2000

7%

ندرة المياه والتصحّر مشكلتان كبيرتان

19 بلداً تواجه ندرة في المياه

17 بلداً تتأثر بالتصحّر وتدهور الأراضي

114% مستوى الإجهاد المائي

ارتفعت نسبة سحب **المياه العذبة** بنسبة 12.9% 2022 سنوياً منذ عام 2015

2023

4 من كل 10 مسطحات مائية لا تزال في جودة سيئة

42%

تنفيذ **50%** **من الإدارة المتكاملة** للموارد المائية

2023

شمل **27%** **من المياه العابرة للحدود** بترتيبات إدارية

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة

المؤشرات	5
المقاصد	6
قوّة الأدلّة	83%

47.3 مليون شخص محرومون من الكهرباء

8%

2 من كل 25

يعانون من عدم توفر الكهرباء

14%

يفتقرون إلى الطاقة النظيفة والتكنولوجيا للطهي

2023

91.6%

يحصلون على الكهرباء في المنطقة العربية

مناطق ريفية — مناطق حضرية

67.5 مليون شخص

لا يزالون يستخدمون أنظمة طهي **غير فعالة** و**ملوثة**

2023

1 من كل 7 أشخاص

يستخدمون أنظمة طهي غير آمنة وغير فعالة

لا تزال نسبة **كثافة الطاقة** أكبر من المتوسط **العالمي**

2022

4.4 ميغا جول

المعدل العالمي **3.9** ميغا جول

الطاقة المتجددة

2022

معدلات انتشار الطاقة لا تزال أقل من إجمالي **استهلاك الطاقة** **المنطقة العربية**

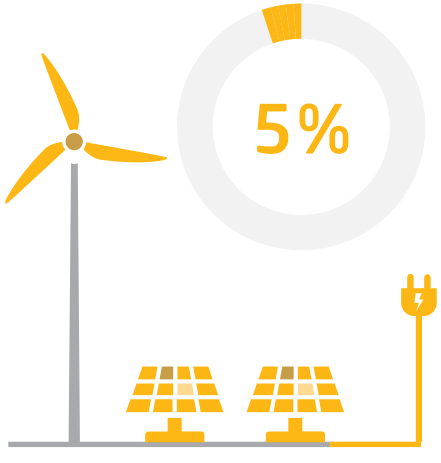

تبقى القدرة المركبة لتوليد الكهرباء

2023

من المصادر المتجددة في المنطقة أقل من المتوسط العالمي

المنطقة العربية

68 واط

للفرد الواحد

العالم

478 واط

للفرد الواحد

ارتفعت إمكانية الوصول إلى **الكهرباء** في **البلدان التي تشهد نزاعات**

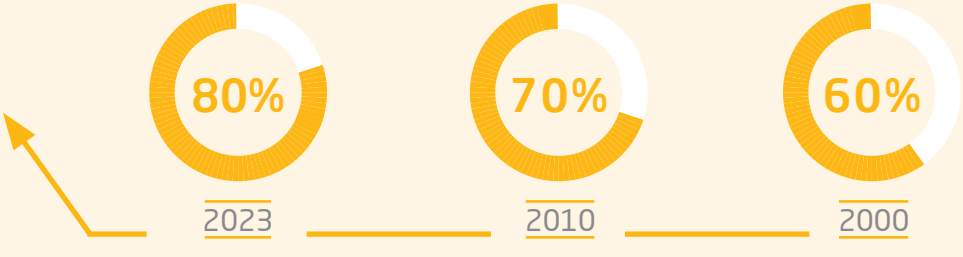

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

المؤشرات	12
المقاصد	16
قوّة الأدلّة	50%

معدل البطالة الإقليمي

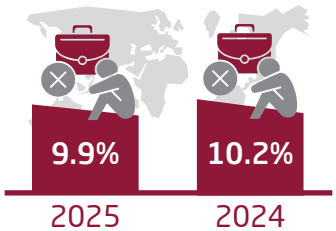

2025

14.9 مليون شخص عاطلون عن العمل

1 من كل 3 أو +28.2 مليون من الشباب والشابات

خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب

الشابات أكثر عرضة **بمرتين** للبقاء خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب مقارنة **بالشباب**

20.1%

44.1%

1 من كل 5 شباب

2025

2 من كل 5 شابات

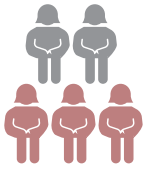

على الرغم من انخفاض عدد النساء خارج الدائرة منذ عام 2020

كل 100,000 شخص بالغ

2023

المنطقة العربية	العالم
8 مصارف	14 مصارف
26 أجهزة صرّاف آلي	63 أجهزة صرّاف آلي

57.7%

يعملون في القطاع غير النظامي

ظروف العمل سيئة والأمن الوظيفي معدوم

58.2% رجال

47.4% نساء

2025

عمال كانوا يشغلون وظائف غير مستقرة في القطاع غير النظامي وكان يُرجَّح أن يعملوا في وظائف معرضة للخطر

معدلات المشاركة في **القوى العاملة**

2024

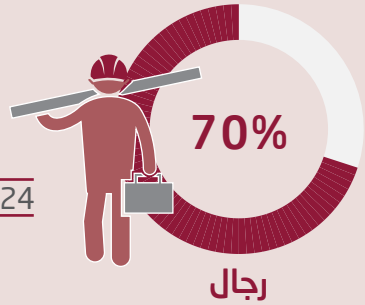

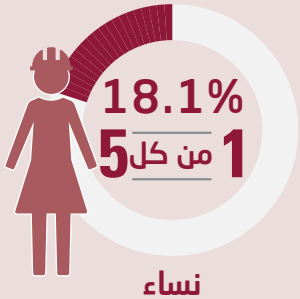

حصة النساء في التوظيف **ترتفع**

15%

65%

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار

المؤشرات	8
المقاصد	12
قوّة الأدلّة	75%

ارتفاع معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية الإقليمي ارتفاعاً طفيفاً في المنطقة والعالم

القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	المنطقة العربية	العالم
2024	11.4%	16.5%
2023	11.2%	16.7%
2022	11.4%	16.7%
2021	11.2%	16.8%
2020	10.8%	16.4%

العمل في قطاع الصناعات التحويلية ارتفع حول العالم لكنه انخفض في المنطقة العربية

العمل في قطاع الصناعات التحويلية

	المنطقة العربية	العالم
2023	9.37%	14.1%
2022	9.4%	14.1%
2021	9.7%	14.2%
2020	9.9%	14.2%

الصناعات الصغيرة تفتقر إلى الدعم المالي اللازم للتعافي

(14.3%) 1 من كل 7

من صغار المصنعين يستفيد

من قرض أو خط ائتمان

2025

أقل البلدان نمواً متأخرة قليلاً

أقل من 1/3 القيمة المضافة قدمتها الصناعة التحويلية ذات التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة في المنطقة العربية

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
28.6	28.3	29.1	32.4	34.5	30.9	30.8	29.7

2022

الوصول إلى خدمات الحزمة العريضة لخطوط الهواتف المحمولة

ارتفاع من 75% في عام 2015

	المنطقة العربية	العالم
2025	95.7%	96.3%

2022

تحتاج **المنطقة العربية** إلى **زيادة** الاستثمار في **الابتكار والبحث والتطوير**

المنطقة العربية 642

العالم 1,420

باحثاً من كل 1,000,000 من السكان

المنطقة العربية 0.67% **من الناتج المحلي الإجمالي**

العالم 1.95% **من الناتج المحلي الإجمالي**

الإنفاق على البحث والتطوير

الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

المؤشرات	10
المقاصد	14
قوّة الأدلّة	14%

+39.8
مليون نازح قسري
من المنطقة العربية
من أصل 123.1 مليون نازح قسري حول العالم

2024

3,827
مهاجراً
فقدوا حياتهم في عام **2025**

الخسائر الفادحة في الأرواح على طرق الهجرة تؤكد **الحاجة الملحة** إلى اتخاذ إجراءات فورية لضمان **هجرة آمنة**

كلفة التحويلات:
6.2% **من المبلغ المرسل**

لا تزال المنطقة تواجه المصاعب في تحسين الظروف المعيشية

حصة القوى العاملة من الناتج المحلي الإجمالي

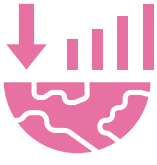

2024

المنطقة العربية

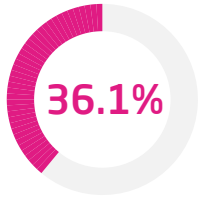

العالم

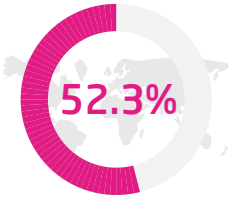

أعلى أعداد لاجئين من 10 بلدان

2024

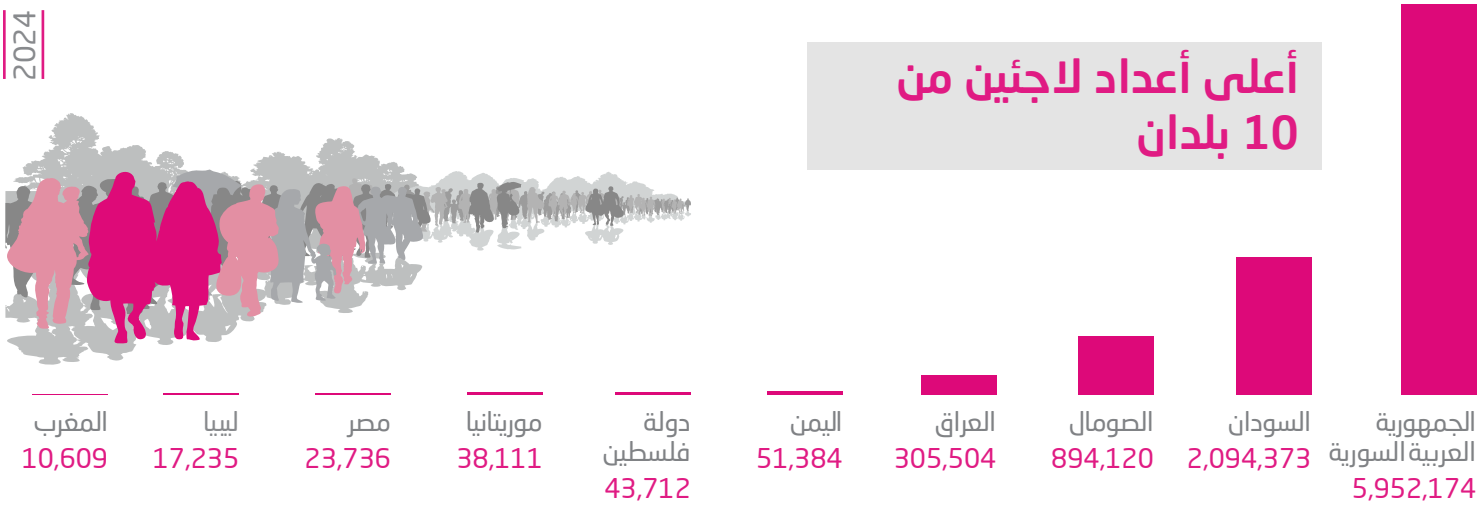

التحويلات الشخصية
الواردة

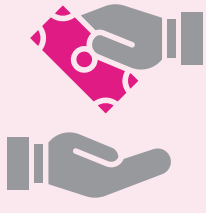

2023

المنطقة العربية
1.8%
من الناتج المحلي الإجمالي

العالم
0.78%
من الناتج المحلي الإجمالي

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

المؤشرات	10
المقاصد	14

قوّة الأدلّة

43%

12 بلداً عربياً

وضعت **استراتيجيات وطنية** للحد من مخاطر الكوارث

2017	2018	2022	2023
2	3	2	5

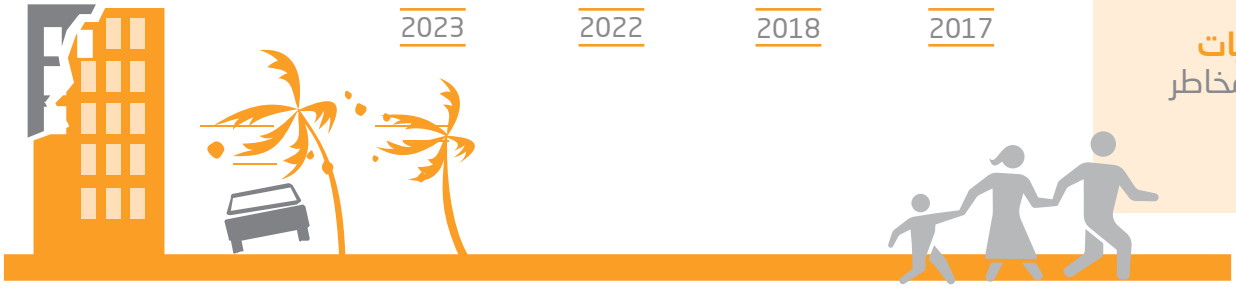

أكثر من 57 مليون

عاشوا في أحياء فقيرة في المنطقة العربية

2022

2022	57,156,000
2020	53,534,000
2016	48,766,000
2010	55,099,000
2006	59,201,000
2000	51,023,000

2023

3.3 مليون نازح

داخلياً بسبب الكوارث

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

المؤشرات	11
المقاصد	14

قوّة الأدلّة 38%

اعتماد المنطقة على الموارد الطبيعية

ارتفع من 6.7 أطنان 2000 إلى 9.6 أطنان 2023

هدر الأغذية

2022

81.3 مليون طن

فقدان الطعام

2021

16.4% المنطقةالعربية

13.2% العالم

إجمالي هدر الطعام

2022

المنطقة العربية 172 كلغ للفرد الواحد

العالم 132 كلغ للفرد الواحد

2022

أعيد تدوير 0.01% من النفايات الإلكترونية في المنطقة

6.7 كلغ للفرد الواحد

50% ارتفاع بنسبة منذ عام 2010

خفّضت المنطقة القدرة المركّبة للطاقة التي بلغت ذروتها في عام 2022, لتوفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة من خلال توسيع البنية التحتية وتطوير التكنولوجيا في السنوات العشرين الماضية

2000	2020	2021	2022	2023
25.7 واط للفرد	47 واط للفرد	50 واط للفرد	56.6 واط للفرد	68 واط للفرد

زيادة ملحوظة في الكهرباء المتجددة المولدة من الطاقة الشمسية في المنطقة العربية (واط للفرد)

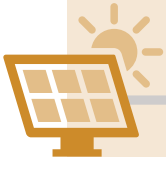

2000	2010	2023
0.02	0.26	36.95

الأثر المادي في المنطقة في ارتفاع تدريجي منذ عام 2019 (للفرد)

2000	2003	2006	2009	2012	2015	2018	2019	2020	2021	2022	2023
6.7	7.7	8.8	10.2	10.5	10.7	9.3	8.7	9.2	9.5	9.6	9.6

13 العمل المناخي

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

المؤشرات	5
المقاصد	8

قوّة الأدلّة
25%

منذ **2017**

8

بلدان
الأردن والإمارات العربية المتحدة والجزائر والصومال والعراق وقطر ومصر والمغرب

سجلت أكثر من **0.70**

الجزائر وقطر في المقدمة

في **الحد من المخاطر والخسائر**، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية **للحد من مخاطر الكوارث**

الأردن	2023	0.9
الإمارات العربية المتحدة	2020	0.75
البحرين	2023	0.5
الجزائر	2023	1
جزر القمر	2020	0
دولة فلسطين	2018	0.4
السودان	2019	0.55
الصومال	2018	0.75
العراق	2023	0.85
قطر	2023	1
الكويت	2017	0.5
لبنان	2019	0.65
مصر	2023	0.825
المغرب	2023	0.77
المملكة العربية السعودية	2021	0.05

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO_2

ارتفعت إلى 4.4 طن متري للفرد الواحد في عام 2023

- 2023: 4.38
- 2022: 4.4
- 2020: 4.27
- 2000: 3.5

تمويل العمل المناخي

الهدف الحالي **100 مليار دولار** سنوياً حتى عام 2030 مع أخذ معدل التضخم في الاعتبار الهدف المحدث لما بعد عام 2025 يجب ألا يقل عن **139 مليار دولار** سنوياً حتى عام 2030

قدّمت 11 دولة عربية تقديرات للكلفة اللازمة لتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً الأولية والمحدثة

تحتاج المنطقة إلى
$570
مليار دولار لتمويل العمل المناخي حتى عام 2030

14 الحياة تحت الماء

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

المؤشرات	10
المقاصد	10

قوّة الأدلّة 10%

2024

تتعرض الموارد البحرية لأضرار لا يمكن معالجتها، ولا سيما الموائل والوظائف البيئية والتنوع البيولوجي في المنطقة العربية

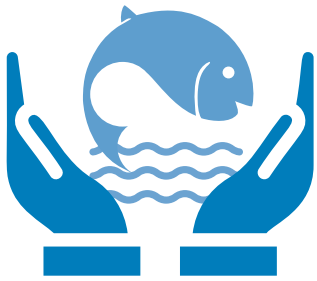

المنطقة العربية
3.7%
من المياه الإقليمية

الاتحاد الأوروبي
15.5%
من المياه الإقليمية

العالم
14%
من المياه الإقليمية

صُنّفت كمناطق بحرية محمية

2025

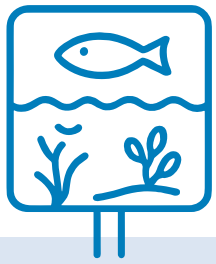

38.3%
فقط من المناطق المحمية هي **مناطق بحرية**

قمامة الشواطئ

697.3
ألف طن
2019

812.9
ألف طن
2022

(2021-2010)

تلقّت الدول العربية ما مجموعه

$6.9
مليار دولار

من التمويل الدولي العام
للمناخ المخصص للمشاريع المتعلقة بالمياه

2022

1,176
نوعاً من الأسماك عرضة للخطر
جرّاء **الصيد الجائر** و**غير القانوني**، الذي يجري من **دون إبلاغ** ومن **دون تنظيم**، بالإضافة إلى **ممارسات** الصيد المدمرة

حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي

15 الحياة في البرّ

المؤشرات	12
المقاصد	14
قوّة الأدلّة	64%

يؤثر تدهور الأراضي على

2019

المنطقة العربية

8.7%
من الأراضي

16
بلداً
صدقت على
بروتوكول ناغويا
لمعالجة مسألة
الحصول على
الموارد الجينية واستخدامها
العادل والمنصف

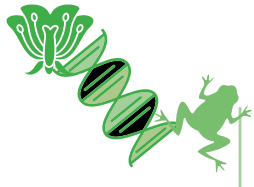

بزيادة
3 بلدان فقط
منذ عام 2021
2024

مساحات الغابات تتقلص

2020

367,981 كلم²

صُنّف أقل من **3%**
من مساحة الأراضي كغابات

فقط
18%
من الأراضي محمية

2025

توسّعت المناطق **البرية** و**البحرية** المحمية

	المناطق البرية المحمية	المناطق البحرية المحمية
2025	30.2	28.4
2022	27.3	28.1
2018	24.6	25.9
2015	23.6	25.2

2020

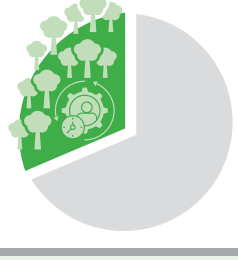

33.4%
من مجموع مساحة الغابات
تخضع لخطة إدارة طويلة المدى

91%
من البلدان

أبلغت عن الامتثال للمعاهدة الدولية بشأن **الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة** من خلال نظام الإبلاغ عبر الإنترنت

2024

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

المؤشرات	12
المقاصد	24
قوّة الأدلّة	33%

ضحية للقتل العمد

2023

العالم
419,000 ضحية

المنطقة العربية
28,900

7%
من إجمالي جرائم القتل العمد في جميع أنحاء العالم

القضاء على **الإساءة** و**الاستغلال** و**الاتجار** وجميع أشكال **العنف ضد الأطفال**

2024

82.3%
من الأطفال
في سن 1-14
تعرضوا **للعنف**

انخفض عدد الأطفال الذين تعرّضوا للعنف في سن 1-14 سنة

115 مليون طفل — 2021
121.7 مليون طفل — 2024

المغرب العربي	83.5
المشرق العربي	81.5
وسط آسيا	64.6
العالم	77.3

هاجروا أو نزحوا قسراً

المنطقة العربية

2024

31 مليون نازح داخلياً بسبب النزاعات

42% من المعدل العالمي البالغ **73.5** مليون

أكثر من 1/3 من النازحين حول العالم هم في المنطقة العربية

الفساد في جميع المناطق

20.7%

تلقي طلبات من موظفين حكوميين لدفع رشوة

2024

المنطقة العربية
1 من كل 5 شركات

العالم
1 من كل 7 شركات

القتل العمد

2023 — المنطقة العربية

البيانات لكل 100,000 نسمة

	2023	2022	2021	2020
الإناث	2.2			
الذكور	9.6			
	6	6.2	6.2	6

تزيد احتمالية تعرض **الذكور** للوقوع ضحايا **بأكثر من** أربعة أضعاف **مقارنة** بالإناث

6 لكل 100,000 شخص

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المؤشرات	19
المقاصد	24

قوّة الأدلّة: 58%

تدفقات التحويلات المالية

من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

2.6% — 2021

1.8% — 2023

الدول العربية

2025: 50%

حدّثت استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات

2024: 84%

ليس لديها قوانين محدثة للإحصاءات تمتثل للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

تقريبًا 1/6

59%

سجّلت ما لا يقل عن **90%** من المواليد

41%

سجّلت ما لا يقل عن **75%** من الوفيّات

تحسّن الاتصال الرقمي

2010: 22.7%

2025: 69.5%

348 مليون مستخدم للإنترنت

ارتفعت حصة صادرات البضائع من المنطقة العربية

4% — 2000

5.9% — 2023

المرفق

ملاحظات تقنية

البلدان ومجموعات البلدان في المنطقة العربية

بلدان المنطقة العربية 22 بلداً هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

تصنيف البنك الدولي للبلدان على أساس الدخل

البلدان المرتفعة الدخل	البلدان المتوسطة الدخل	البلدان المنخفضة الدخل
الإمارات العربية المتحدة	الأردن	الجمهورية العربية السورية
البحرين	تونس	السودان
عُمان	الجزائر	الصومال
قطر	جزر القمر	اليمن
الكويت	جيبوتي	
المملكة العربية السعودية	العراق	
	دولة فلسطين	
	لبنان	
	ليبيا	
	مصر	
	المغرب	
	موريتانيا	

يقدم هذا التقرير لمحة عن مدى تقدم المنطقة العربية نحو أهداف التنمية المستدامة الـ 17 ومقاصدها الـ 169 وما يتصل بها من مؤشرات، كما يضم تقييماً لهذا التقدم لاستجلاء مواضع التقدم والمجالات التي تتطلب الانتباه العاجل. ويبحث التقرير أيضاً في التحسن الذي حققته بلدان المنطقة في إتاحة البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ويسلط الضوء على القيود المزمنة المرتبطة بتجزؤ الأنظمة الإحصائية، ومحدودية الإمكانات، وانعدام الاستقرار. ويشدد التقرير على ضرورة تعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية، وتحسين طرائق تصنيف البيانات، وزيادة التعاون الإقليمي لدعم صنع السياسات على أساس الأدلة، ولضمان الكفاءة في إجراءات الرصد.

والتقرير مورد استراتيجي هام لصانعي السياسات، وللشركاء في التنمية، ولجميع أصحاب المصلحة، حيث يشتمل على رؤى بشأن تحديد الأولويات، والتخطيط، ومسارات التنفيذ التي تحقق التحول اللازم من أجل الإسراع نحو الأهداف، وجعل التنمية شاملة ومستدامة في جميع بلدان المنطقة العربية.

2500886A